



مِنَاطِنَةُ عُومَانَ
مَجَلِسُ التَّعْلِيمِ

الوقف للتعليم

مَوْرُوثُ حَضَارِي وَآفَاقُ مُسْتَقْبَلِيَّةِ



الوقف للتعليم

مؤروث حضاري وآفاق مستقبلية

٣٤	الفصل الثالث: الوقف ومؤسسات التعليم العالي .. نماذج وتجارب دولية	٦	كلمات مضيئة
٣٧	نماذج من التاريخ الإسلامي	٨	مقدمة
٣٧	(١) أوقاف الجامع الأزهر بجمهورية مصر العربية	١٢	الفصل الأول: الوقف التعليمي .. المفهوم والأهمية
٣٨	(٢) أوقاف جامعة القرويين بالمملكة المغربية	١٤	مفهوم الوقف ومشروعيته
٣٩	(٣) أوقاف جامعة قرطبة بالأندلس	١٥	فضل الوقف
٣٩	تجارب دولية معاصرة	١٥	أهمية الوقف في الحضارة الإسلامية
٤٠	(١) تجربة الولايات المتحدة الأمريكية	١٧	مفهوم الوقف التعليمي
٤٨	(٢) تجربة المملكة المتحدة	١٧	الوقف التعليمي في العالم الإسلامي
٥٨	(٣) تجربة الجمهورية التركية	٢٠	الفصل الثاني: الوقف التعليمي في سلطنة عُمان
٦٧	(٤) تجربة مملكة ماليزيا الإتحادية	٢٢	الوقف في عُمان
٧٣	(٥) تجربة المملكة العربية السعودية	٢٢	مجالات الوقف التعليمي في عُمان
٨٢	جوانب مهمة في إدارة أوقاف المؤسسات التعليمية وتثمينها	٢٩	أنواع الأوقاف التعليمية في عُمان
٩١	الخلاصة العامة	٢٩	الإطار القانوني للوقف في عُمان .. لمحة عامة
٩٤	المصادر والمراجع		



كلمات مضيئة

إنَّ عُماننا بخير والحمد لله، وأرضها طيبة مغطاء، وهي تختزن من النعم والخيرات ما يفي بطموحات الأجيال المتعاقبة، إذا شمرنا جميعًا عن سواعد الجدِّ، وبذلنا الجهد والعرق، وأبدينا زُوحاً عالية في التعاون والتكاتف؛ للتغلب على كل التحديات، وتحقيق ما نرجو لبلادنا من تقدُّم ورفعة، مستلهمين قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم -؛ : « كونوا -عباد الله- إخواناً، وعلى الخير أعواناً ».

من خطاب صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - في العيد الوطني السادس عشر ١٩٨٦م.



مقدمة

على مدى تاريخ التعليم في الإسلام، تجلى بوضوح الدور الفاعل والمؤثر، الذي قامت به الأوقاف في الحركة التعليمية واتساعها؛ فكانت ركيزة أساسية للتقدم العلمي والفكري، والثقافي، في شتى فروع المعرفة.

ولم يكتفِ الوقف من حيث كونه مصدراً تمويلياً للمؤسسات التعليمية ومنتسبها؛ وإنما أسهم في تطوير النظام التعليمي وجودته، حتى إنه يمكن القول: إن وثيقة الوقف كانت أشبه باللائحة الأساسية أو النظام الداخلي للمؤسسة التعليمية.

وقد تبنى اليوم العديد من دول العالم آليات مختلفة لتمويل التعليم، فعزز مفهوم المشاركة في دعم العملية التعليمية، وذلك في ظلّ المتغيرات المتسارعة التي يشهدها قطاع التعليم، بأنواعه ومراحلها كافة، في مختلف دول العالم؛ من حيث زيادة الطلب عليه، والاهتمام بوجوده، إضافة إلى اتساع وتيرة التنافسية بين المؤسسات التعليمية لمواكبة تطورات الثورة المعرفية والتكنولوجية.

ويركز الفصل الثاني على الوقف التعليمي في سلطنة عُمان، من حيث مجالاته وأنواعه، موضحاً الإرث الحضاري للوقف، ودوره الفاعل في التنمية الاجتماعية والحركة العلمية، كما يستعرض لمحة عن الإطار القانوني للوقف في السلطنة.

وفي الفصل الثالث، يتطرق الكتاب إلى أبرز النماذج الوقفية والتجارب المعاصرة للوقف في المؤسسات التعليمية لا سيما مؤسسات التعليم العالي من منظور دولي؛ إذ تحرص الجامعات في العديد من دول العالم، على تأسيس أوقاف خاصة بها، والعمل على تميمها، وتهدف الجامعات من ذلك إلى الحفاظ على سمعة الجامعة والتميز في الأداء الأكاديمي؛ ذلك لأن نمو الأوقاف عبر الزمن يوفر دخلاً استثمارياً إضافياً لدعم الأنشطة الموقوفة لأجلها، كما أن هذه الأوقاف وعوائدها تمثل ضماناً لمواجهة التحديات التمويلية للجامعة. ويستعرض الفصل كذلك هيكلة إدارة أوقاف الجامعات، وآليات استقطاب المنح والتبرعات لتأسيس أصول وقفية للجامعة وتتميرها.

وأخيراً، يقدم الكتاب خلاصة استنتاجية عامة لأبرز ما تضمنه الإصدار، والتي يمكن أن تسهم في تفعيل الوقف التعليمي، والإستعانة بها في تطوير منظومة التعليم في السلطنة.

وبأتي هذا الإصدار تزامناً مع انعقاد منتدى «دور الوقف في دعم التعليم وتمويله» الذي نظمه مجلس التعليم في ٢٣ من أكتوبر ٢٠١٩م، تأكيداً على أهمية الوقف ودوره الحيوي في دعم التعليم ورعايته، باعتبار أن الوقف وتتميره يشكل أحد الركائز المهمة ضمن منظومة البحث عن موارد تمويل مستدامة في المؤسسات التعليمية.

وإذ يسر مجلس التعليم أن يضع هذا الإصدار بين يدي القارئ الكريم، يأمل أن يكون إضافة ثرية ورصداً مهماً، يعكس مكانة الوقف التعليمي وغاياته النبيلة في رعاية طلبة العلم والمعرفة.

وتأكيداً على أهمية إيجاد شراكة في دعم التعليم بين الحكومة والجهات الأخرى المستفيدة من النظام التعليمي في سلطنة عُمان؛ جاءت إحدى توصيات استراتيجية تمويل التعليم التي تضمنتها «الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠» لتدعم هذا التوجه، وهي: «إيجاد مصادر تمويلية مستدامة بعيدة المدى، وتوفير مصادر تمويلية بديلة أخرى لقطاع التعليم لتأمين الدعم المالي له».

لهذا السبب ورغم الدعم الحكومي لقطاع التعليم؛ أصبحت التزامات المؤسسة التعليمية تتطلب تنويع مواردها التمويلية، دون الاعتماد على مصدر واحد، وهنا تأتي أهمية التكامل في الأدوار، بين قيام المؤسسة التعليمية بالعمل على إيجاد بدائل تمويلية أخرى بما يتوافق ورسالتها الأكاديمية وأنشطتها العلمية والبحثية من جهة، وبين إتاحة الفرصة لقطاعات المجتمع المختلفة من الأفراد، والشركات، والمؤسسات الخاصة للمشاركة في بناء المؤسسة البحثية، وتمكينها من تقديم الابتكارات العلمية والتكنولوجية من جهة أخرى.

في ضوء ذلك يشكّل برنامج الوقف التعليمي آلية مؤسسية تُمكن مؤسسات المجتمع وأفرادها من الإسهام في بناء العلوم وتقديمها، وإذا كانت الأوقاف تعد مصدراً مهماً للتمويل، من خلال عوائد استثماراتها التي تشكل جزءاً كبيراً من موارد النفقات التشغيلية للمؤسسة التعليمية في معظم المؤسسات التعليمية الوقفية، ودعم أنشطتها التعليمية والبحثية على المدى الطويل؛ فإنها تُعدّ كذلك حماية مالية من تقلبات السوق الاقتصادية، ودليل ذلك أنّ معظم الجامعات الوقفية حول العالم تتميز بقدرتها على تخطي العديد من التحديات، ومتابعة التطورات العالمية في البحث والتطوير والابتكار، وربطها المباشر بالصناعة والمجالات التنموية من خلال الشراكات الواقعية، لخدمة المجتمع وتقديمه.

ويستعرض هذا الكتاب، -في فصوله الثلاثة- الدور المشرق والحيوي للوقف في رعاية التعليم ودعمه تاريخاً وحاضراً؛ إذ يتناول الفصل الأول منه، التعريف بالوقف التعليمي وأهميته في الحضارة الإسلامية، مستشرقاً أبعاده التاريخية والاجتماعية.



الفصل الأول

الوقف التعليمي
المفهوم والأهمية

وقف الأرض على المساكين وَقْفًا: حبسها، (الزبيدي، ١٩٩٤م، ج١٢، ص٥٢٧)، والحُبْس بالضم ما وُقِفَ، والحُبْسُ: كل شيء وقفه صاحبه وقفًا محرّمًا لا يباع ولا يورث من نخل أو كرم أو غيرهما (الزبيدي، ١٩٩٤م، ج٨، ص٢٣٤-٢٣٥). وقد جاء تعريف (الوقف) في معاجم اللغة الإنجليزية ضمن معاني المفردة (Endowment) أي بمعنى الصدقة أو الهبة من الفرد للمحتاجين أو للمجتمع عمومًا أو المؤسسات التي تخدم المجتمع، كذلك جاءت مفردة (Charity) بمعنى العمل الخيري والعطاء لاسيما للفقراء والمحتاجين (Little, 1973, P.316).

تعددت تعريفات الوقف بتعدد المدارس الفقهية الإسلامية، إلا أن جوهر هذه التعريفات يتمحور حول أن الوقف يعني: وقف التصرف في أصل المال سواء بالبيع أم الشراء أم الهبة، مع الانتفاع بعائداته في جهات صرفها المحددة له بموجب صيغة الوقف وشروطه.

يستمد الوقف مشروعيته من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة؛ فمن الأدلة عليه من كتاب الله قوله تعالى: { لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ } { آل عمران: الآية ٩٢ }. والوقف أحد وجوه الصدقة الجارية التي يستمر عطاؤها حتى بعد وفاة المنفق.

وجاء في الحديث أنّ « عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أصاب أرضاً بخيبر، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله، إني أصبت أرضاً بخيبر، لم أصب مالا قط أنفس عندي منه، فما تأمر به؟، قال: إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها. قال: فتصدق بها عمر: أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث، وتصدق بها في الفقراء، وفي الأقربين وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، ويطعم غير متمول» (البخاري، ٢٠٠٤م، ص٤٨٦)، وقد عُدَّ هذا الحديث أصل الوقف، وهو دليل من السنة النبوية على صحة أصل الوقف.

وتعد أوقاف الصحابة رضي الله عنهم دليلاً آخر على ثبوت صحة الوقف؛ إذ كثرت أوقافهم في المدينة المنورة حتى قيل: «ما بقي أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم له مقدرة

حتى وقف»؛ فقد وقف أبو بكر الصديق داره بمكة، ووقف عثمان بن عفان بئر أرومة ليشرب منها الناس في المدينة المنورة، ووقف غيرهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أوقافاً كثيرة (الخصاف، ١٩٠٤م، ص١٥).

فضل الوقف

الوقف من الأعمال البر والمعروف المندوب إليها، فهو صدقة جارية للإنسان في حياته وبعد مماته، ونفقة طيبة يؤجر عليها صاحبها ويزداد بها رفعة ومنزلة عند ربه، وهي مما يثقل بها ميزان عمل الإنسان يوم القيامة، كما أن الوقف من الأعمال التي تنمي في المجتمع قيم التكافل والإيثار، فيزداد بها المجتمع ترابطاً وقوة، لذا؛ ينبغي على أبناء المجتمع كافة لاسيما ذوي اليسار والغنى والجاه منهم المشاركة بما يسره الله في الوقف وخصوصاً الوقف التعليمي، الذي يسهم في تنشئة العقول المفكرة المبدعة، التي ينعكس أثرها في بناء المجتمع وتطوره.

أهمية الوقف في الحضارة الإسلامية

الوقف صورة من صور إنفاق المال لوجه من وجوه الخير في حياة الإنسان، ولا شك أنّ الإنفاق في حياة الإنسان وتمام صحته أفضل، ولاسيما إن كان إنفاق في العمل النافع الذي فيه الخير والنماء، الذي يعود ريعه لأبناء المجتمع جميعاً؛ ففي الحديث الشريف «أن رجلاً قال: يا رسول الله، أي الصدقة أعظم أجراً، قال: أن تصدق وأنت صحيح شحيح تأمل الغنى وتخشي الفقر، ولا تهمل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان» (البخاري، ٢٠٠٤م، ص٤٨٨).

وقد سار المسلمون على نهج النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام؛ فأنفقوا في وجوه الخير وطوروا أوقافهم وفق إمكانياتهم الاقتصادية، ووفق احتياجات مجتمعاتهم في مختلف العصور، حيث بدأت أبواب الوقف تتسع وتتنوع مصارفه؛ إذ ظهرت أوقاف تتعلق بالجانب الاجتماعي، وأخرى للجانب الصحي، وأيضاً أوقاف للجانب التعليمي. وكان الوقف في مراحلها الأولى موجّهاً نحو الإنسان في المقام الأول، فشمل برعايته فئات كثيرة من المجتمع مثل: الأيتام، والفقراء والمساكين والأرامل والمرضى والعجزة والمسنون والمعاقون وطلبة العلم وعابرو السبيل وغيرهم، ثم تعدت رعاية المسلمين في ابتكار أبواب الوقف رعاية الإنسان إلى العناية بالحيوان والرفق به، فكان الوقف بذلك ركيزة من ركائز المجتمع المتكافل.

وقد اتسم الوقف بالحيوية والمرونة عبر مراحل تطور المجتمع الإسلامي؛ إذ استطاع المسلمون تطوير الوقف ليساير ركب التقدم الحضاري عبر العصور، حيث ابتكروا أبواباً للوقف لم تكن معروفة من قبل تلبيةً لسد حاجات اجتماعية، نشأت نتيجة لظروف المجتمع في أزمنة مختلفة.

مفهوم الوقف التعليمي

يقصد بالوقف التعليمي لدى كثير من الباحثين أنه: «الوقف المجعول للجوانب العلمية» (العدوي، ٢٠١٦م، ص ٨)، على ذلك فهو وقف يخدم كل ما يسهم في دعم الحركة العلمية، كما يخدم كل ما يعمل على دعم المشاريع والصناعات التي تؤدي إلى نتيجة علمية.

ومن ناحية أخرى، يفهم الوقف التعليمي بأنه الأصول التي تُثمرها المؤسسة التعليمية لدعم مهامها التعليمية على مر الزمن، ويربط الوقف التعليمي بين الأجيال السابقة والحالية والمستقبلية، كما أنه يتيح للمؤسسة أن تفي بالتزاماتها المالية في المستقبل من خلال التثمين الوقفي الحالي التي يعدُّ رصيماً محفوظاً لها.

الوقف التعليمي في العالم الإسلامي

يمثل الوقف أحد أبرز العوامل المحركة للنهضة العلمية والفكرية العربية والإسلامية على مدار القرون؛ فقد كان للوقف الدور الأكبر في إدارة العملية التعليمية في كثير من بلدان العالم الإسلامي، حتى أنه لم يكن في الإمكان تصور التعليم دون دعم مؤسسة الوقف في البلاد الإسلامية حتى مطلع القرن العشرين؛ إذ أسهم الواقفون في مساندة المسيرة العلمية وإتاحة المعرفة لطبقات المجتمع كافة دون أدنى تمييز.

ويقصد بالوقف التعليمي كما سبق ذكره الوقف المخصص للجانب العلمي كأوقاف الكتاب والمدارس والمكتبات والجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم، وقد شمل إلى جانب المباني الخاصة بهذه المؤسسات رعاية المعلمين والطلاب وتوفير الاحتياجات لهم، وقد تنوعت أبواب الوقف التعليمي في العالم الإسلامي إلى أنواع عدة، وهي:

١- الكتابات

يُعدُّ الكُتَّاب القاعدة الأساسية من قواعد التعليم في التاريخ الإسلامي؛ إذ يتعلم فيه الصبيان القراءة والكتابة وقراءة القرآن، ولأهميتها في التأسيس العلمي فقد انتشرت الكتابات في البلاد الإسلامية انتشاراً كبيراً، فعلى سبيل المثال في مدينة واحدة فقط من مدن جزيرة صقلية وجدت ثلاثمائة كُتَّاب (ابن حوقل، ١٩٩٧م، ص ١٩٨)، وقد دعم المسلمون الكتابات بأوقاف تعين على إعاشة المعلمين والطلاب وتوفير احتياجاتهم، ومن أمثلة هذه الكتابات الوقفية كُتَّاب الضحك بن مزاحم (ت ١٠٥هـ) الذي كان يتردد عليه حوالي (٣٠٠٠) طفل فقير في بلاد ما وراء النهر (المزي، ١٩٨٨م، ج ١٣، ص ٢٩٦)، كما ذكر ابن جبير أنه شاهد في مصر وبلاد الشام كتابات موقوفة على الأيتام وأولاد الفقراء (ابن جبير، ١٩٨٠م، ص ٢٤٥).

وقد تطورت الأوقاف في العصور التي تلت العهد النبوي والخلافة الراشدة، وتعددت أبوابها ومصارفها بشكل أضاف أبواباً أخرى إلى ما كان عليه سابقاً، فتفنن المسلمون في أنواع الأوقاف حتى بالغ بعضهم في وصف الأوقاف الإسلامية بقوله: لا يكاد يخطر ببال الإنسان خاطر في الوقف إلا وتجد من سبق إليه مما أوشكت أن تكون معه معظم ديار الإسلام موقوفة.

وبعد أن اتسعت الدولة الإسلامية، وطالت المسافات بين أقاصي البلاد الإسلامية وبيت الله الحرام؛ ابتكر المسلمون أوقاف الطريق، بهدف تسهيل السفر بين مختلف المناطق الإسلامية، وأوضح مثال عليه المرافق التي أمرت بها زبيدة^(*) على بعض طرق المناسك المقدسة كالبرك المائية وغيرها (الحربي، ١٣٣٩هـ، ص ٣٣٣)، وبعد أن طور المسلمون النظام الصحي المتمثل في المرافق الصحية والاجتماعية مثل: الحمامات العامة، والبيمارستانات^(**)، احتاجت إلى أدوات وتأثيث، وأدوية وعقاقير، وأغذية ومياه، وكتب طبية، وأماكن إقامة للأطباء وغير ذلك، فوقفوا لها أوقافاً لإدارتها وتلبية الاحتياجات المتزايدة، ومن هذه البيمارستانات الوقفية الشهيرة البيمارستان العتيق في مصر، الذي أنشئ في عام ١٢٥٩هـ/٨٧٢م، ووقف عليه سوَّقُ بأكمله، وكذلك البيمارستان العضدي في بغداد، والبيمارستان النوري في دمشق وغيرها من البيمارستانات في مختلف بلاد الإسلام (عيسى، ١٩٨١م، ص ٤).

ولم تقتصر الأوقاف على تلك الأنواع، فقد تعددت أبوابها بتعدد حاجات المجتمع حتى قيل عن مدينة دمشق أن الأوقاف بها لا تحصر أنواعها ومصارفها، فمنها: أوقاف على العاجز عن الحج، يعطى لمن يحج عن الرجل منهم كفايته، وأوقاف على تجهيز البنات إلى أزواجهن، وهن اللواتي لا قدرة لأهلهم على تجهيزهن، وأوقاف لفكك الأسرى، وأوقاف لأبناء السبيل، يعطون منها ما يأكلون ويلبسون، ويتزودون لبلادهم، وأوقاف على تعديل الطرق ورسفها (ابن بطوطة، ١٩٨٧م، ص ١١٩-١٢٠)، كما وقف نور الدين محمود قصراً منيفاً ليكون متنزهاً للفقراء بعدما رأى كثرة قصور الأغنياء فأراد أن يتيح للفقراء متنزهاً يضاها ما للأغنياء من قصور، ووقف له أوقافاً لصيانتها وتلبية الاحتياجات الضرورية فيه (كرد علي، ١٩٨٣م، ص ٩٧)، ويعد هذا القصر مثلاً لتجاوز الأوقاف تلبية الاحتياجات الضرورية لأبناء المجتمع وصولاً إلى الترفيه والترويح.

ومن هنا يمكن القول: أنَّ أهمية الوقف تكمن في أنه شمل جميع جوانب حياة المجتمع الإسلامي ووفر لها تمويلاً دائماً، فهو إذاً أحد أعمدة الحضارة الإسلامية، ونموذج واضح على فاعلية المجتمع المدني في التاريخ الإسلامي، نظراً لما قدمه من خدمات جليلة.

وكما أنَّ للوقف أهميته المادية، فله أيضاً جوانب معنوية سامية انعكس أثرها على المجتمع، من ذلك نشر الأخلاق السامية كالبذل والتضحية دون انتظار العائد المادي والمقابل الدنيوي، وبث مشاعر الرحمة، وشيوع المعاني الإنسانية بين أبناء هذه الأمة، وهو ما يؤدي إلى قوة المجتمع وتقوية الروابط الاجتماعية بين فئاته (منصور، ٢٠٠٩م، ص ٢٥-٢٨).

* هي أم جعفر، أمة العزيز بنت جعفر بن أبي جعفر المنصور، المعروفة بـ (زبيدة)، زوجة هارون الرشيد، وكانت معروفة بالخير والرأفة على أهل العلم والفقراء والساكين.
** البيمارستان: كلمة فارسية مركبة من كلمتين: (بیمار) و (ستان)، وكانت البيمارستانات مستشفيات عامة تعالج فيها جميع الأمراض.

قيل بأنه فلما نجد مدينة تخلو من كتب موقوفة؛ إذ أشار الحموي إلى خزائن كتب مدينة مرو في قوله: «فإني فارقتها وفيها عشر خزائن للوقف لم أر في الدنيا مثلها كثرة وجوده، منها خزانتان في الجامع إحداهما يقال لها: «العززية»، وقفها رجلٌ يقال له: «عزير الدين أبو بكر» (الحموي، ١٩٩٧م، ج٨، ص٢٥٤). وفي المغرب والأندلس كانت المكتبات الوقفية مزدهرة ومنتشرة بشكل يغني عن الحاجة إلى شراء الكتب، إذ يُذكر عن أبي حيان النحوي أنه كان يعيب على مشتري الكتب ويقول: «الله يرزقك عقلاً تعيش به، أنا أي كتاب أردته استعرتَه من خزائن الأوقاف» (المقري، ١٩٦٨م، ج٢، ص٥٤٣)، والأمثلة كثيرة على المكتبات الوقفية التي انتشرت في البلاد الإسلامية، وأسهمت في نشر المعرفة بين أبناء المجتمع فكانت أحد أعمدة الحضارة الإسلامية.

٤- المساجد والجوامع

كان المسجد هو النواة الأولى للمدرسة في الحضارة الإسلامية، يتعلم فيه المسلمون القراءة والكتابة والقرآن وعلوم الشريعة واللغة وفروع العلوم المختلفة (عبد الباقي، ٢٠٠٣، ص١٠٠)، فهو يعد المؤسسة التعليمية الأولى في التاريخ الإسلامي، ففيه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم أصحابه، وقد انتقلت مهمة المسجد التعليمية من المدينة المنورة إلى جميع المدن الإسلامية؛ ليكون المسجد أحد أبرز المؤسسات التعليمية في تلك المدن، وبعد جامع القرويين أحد أقدم الجوامع الوقفية التي برزت في الغرب الإسلامي؛ إذ وُقفت له أوقاف كثيرة أسهمت في استمرار التدريس فيه عبر العصور المختلفة رغم تبدلات السياسة وتقلباتها، كما يعد الجامع الأزهر من أهم الجوامع العلمية في تاريخ الحضارة الإسلامية، فقد ظل يؤدي رسالته في نشر العلم، وخدمة العلماء، وطلبة العلم أكثر من ألف عام، ويعود الفضل في استمراره بهذا العطاء إلى الوقف الذي دعمه اقتصادياً، وحماه من التقلبات السياسية للدول المتعاقبة على مدى تاريخه الطويل؛ إذ تعود أقدم الوثائق الوقفية لهذا الجامع إلى سنة ٤٠٠هـ، حيث وقف له الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله بعض دور وحوانيت ومخازن يعود ريعها لمصلحة الجامع ولطلابه (المقريزي، ٢٠٠٤م، ج٣، ص٢٠٥).

إلا أنَّ هذا العطاء الوقفي العلمي الرائع بمختلف أنواعه للكليات والمدارس والمكتبات والجوامع والجامعات لم يستمر، فتحول الوقف في كثير من بلاد العالم الإسلامي من كونه الركيزة الأساسية التي يقوم عليها التعليم، إلى وظيفة روحية متمثلة في تمويل بعض الكليات ومدارس القرآن الكريم، إضافة إلى تمويل جزء من احتياجات بعض الجوامع والمساجد، وهذا أدى إلى انحسار الاهتمام بالوقف التعليمي وتقدم الأوقاف التعليمية على كثرتها، وأصبح العائد منها ضعيفاً لا يسد الاحتياجات العصرية للجانب التعليمي.

كان للوقف دوره في بناء الحركة العلمية والثقافية بتشديد المدارس، وتعيين المدرسين، والإنفاق على طلبة العلم منذ القرون الأولى من التاريخ الإسلامي؛ فقد أنشئت مدارس وقفية منذ القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي)، مثل: مدرسة الفقيه أبي حاتم ابن حبان التميمي (توفي ٣٥٤هـ) (معروف، ١٩٦٦م، ص٨). وفي القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) أنشئت «المدرسة النظامية» في بغداد، التي بناها الوزير نظام الملك، وبنى حولها أسواقاً لتكون وفقاً لهذه المدرسة، إضافة إلى أوقاف أخرى في مناطق متعددة تعود غلتها لهذه المدرسة، كما بنى مدارس وقفية أخرى في عدد من المدن الإسلامية، مثل: طوس، ونيسابور، والبصرة وغيرها، وقد وصف ابن جبير المدارس النظامية بقوله «ولهذه المدارس أوقاف عظيمة وعقارات محبسة تنصّب إلى الفقهاء المدرسين بها، ويجرون بها على الطلبة ما يقوم بهم» (ابن جبير، ١٩٨٠م، ص٢٠٥).

ومن المدارس الوقفية المهمة أيضاً «المدرسة المستنصرية» في بغداد التي أسست عام ٦٤٠هـ، وقال عنها الإمام الذهبي: «لا نظير لها في الحسن والسعة وكثرة الأوقاف إذ تبلغ قيمة أوقافها حوالي ألف ألف دينار» (الذهبي، ١٩٨٥م، ج٣٣، ص١٦٦)، وكذلك «مدرسة غرناطة» في الأندلس التي أسسها حاجب بني نصر في عام ٧٥٠هـ، ووقف عليها كثيراً من الأوقاف (ابن الخطيب، ١٣٣٩م، ج١، ص٨٠٥-٨٠٩).

٣- المكتبات

نالت المكتبة العربية نصيباً وافراً من جهد الواقفين؛ إذ قام كثير منهم بجمع الكتب ثم وُقفتها في دور مستقلة تمثل مكتبات عامة، وقد بدأ ظهور نواة هذه المكتبات في القرن الهجري الأول في مكة المكرمة؛ إذ يشير بعض الباحثين إلى أن عبد الحكم الجمحي قد أنشأ ما يشبه مركزاً ترفيهياً، وضع فيه كتباً يقرأ منها الناس إلى جانب بعض الألعاب التي كانت معروفة في ذلك الوقت. وفي القرن الهجري الثاني ظهرت مكتبة «بيت الحكمة» في بغداد، ثم ازدهرت الكتب بعدها فأصبح وقف الكتاب من صور الأعمال الخيرة؛ حيث انتشرت المكتبات الوقفية في البلاد الإسلامية مثل: «دار العلم» في الموصل (ق٣هـ) و «دار العلم» في البصرة (ق٤هـ)، و«دار العلم» في بغداد نهاية (ق٤هـ)، و «دار الحكمة» في القاهرة التي أسسها الحاكم بأمر الله الفاطمي، وافتتحت يوم السبت العاشر من جمادى الآخرة سنة ٣٩٥هـ، وكانت على درجة كبيرة من الأهمية في تاريخ المكتبات في الإسلام، حتى قال عنها المقريزي: «كانت من عجائب الدنيا، ومن عجائبها أنه كان فيها ألف ومائتا نسخة من تاريخ الطبري» (ساعاتي، ٢٠٠٩م، ص٤٤)، ثم انتشرت خزائن الكتب الوقفية في مختلف المدن الإسلامية حتى



الفصل الثاني

الوقف التعليمي
في سلطنة عُمان

الوقف في عُمان

العُمانية. كما انتشرت الأوقاف لها؛ إذ تنوعت أوقاف المدارس إلى أوقاف خاصة بمبنى المدارس، وأوقاف خاصة بالمعلمين، وأوقاف خاصة بالطلبة، تُصرف عوائدها على الطلبة في صورة معونات نقدية أو تغذية يومية لهم.



مسجد الخَيْر بمنطقة الضرح ببهاء، حيث كانت مدرسة الشيخ ابن بركة

ولم يكن للحركة العلمية عمومًا والمدارس خصوصًا أن تستمر في أداء رسالتها دون الوقف؛ ذلك لأن الدول تمر بطبيعة الحال بفترات قوة وضعف، وهبوط وصعود، وهو ما يؤدي إلى تذبذب أداء المدارس، بل توقفها في حال فقد الدعم من الدولة، ولتفعيل دورها واستمرارية عطائها بعيداً عن التقلبات السياسية والاقتصادية؛ فجعل أمر الإشراف على تلك الأوقاف بيد وكلاء ثقة من أبناء المجتمع.



وقفية السيد فيصل بن حمود البوسعيدي لمدرسة بيت القرن بالمرستاق

لم تكن عُمان بعيدة عما كان يحدث في سائر البلاد الإسلامية؛ حيث ظهر فيها الوقف وتطور، مكتسبًا الملامح العُمانية الفكرية والسياسية والاقتصادية، ويعود أقدم وقف عام معروف بعُمان اليوم إلى أكثر من ألف ومائتين سنة، وهو وقف الإمام الوارث بن كعب الخروصي بولاية العوابي بمحافظة جنوب الباطنة، ولا يزال عطاؤه يوزع على مستحقيه في كل عام حتى اليوم (الرحبي، ٢٠١٦م، ص ٢٩).

وقد تنوعت أبواب الوقف في عُمان تنوعًا كبيرًا؛ إذ شملت مختلف نواحي الحياة الثقافية، والاجتماعية، والعسكرية وغيرها، فقد وقف العُمانيون للجوانب الاجتماعية، مثل: أوقاف الفقراء، والأيتام، والمحتاجين، والمرضى، وأوقاف عمي العمي، إلى جانب أوقاف الخدمات الاجتماعية الضرورية، كأوقاف الرّحى، وأوقاف الطريق، وآبار الشرب على الطرق، وأوقاف المقابر، وأوقاف العادات الاجتماعية الأخرى، كالخَلِّ والتُّنُور وغيرها من الأوقاف الكثيرة التي شملت جميع جوانب حاجات المجتمع لاسيما الوقف التعليمي الذي تنوعت أبوابه ومجالاته.

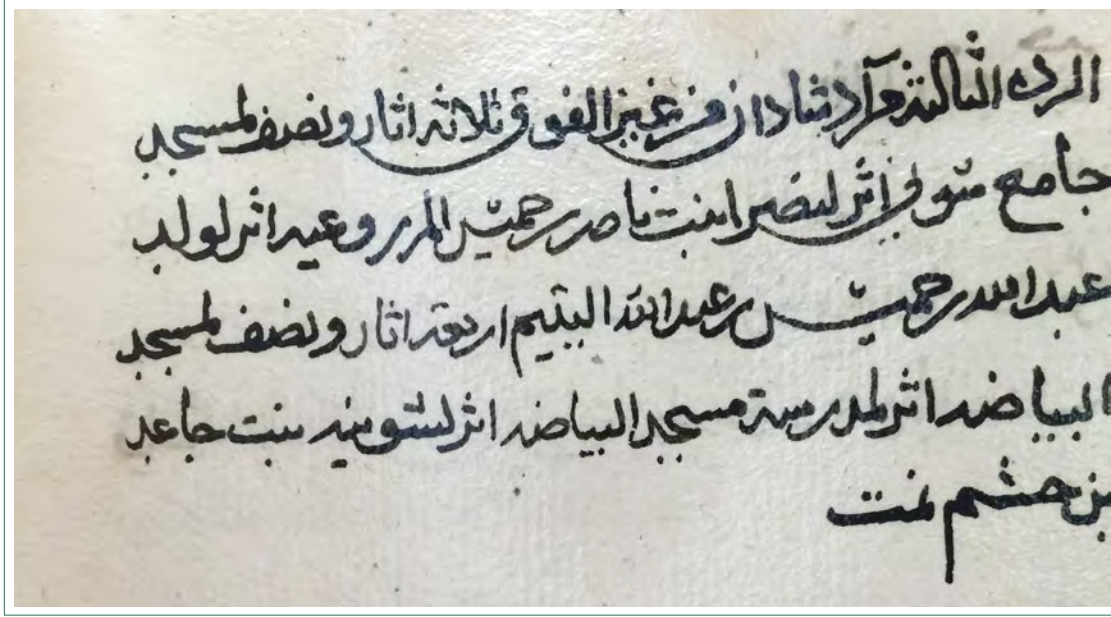
مجالات الوقف التعليمي في عُمان

تعد مؤسسة الأوقاف من أهم موارد التعليم في عُمان قديمًا وأكثرها دخلًا، وإليها يرجع الفضل في بقاء وانتظام التعليم واستمراره قرونًا طويلة، وقد وصف عبدالله الطائي الأوقاف التعليمية في عُمان -قبل عام ١٩٧٠م- بقوله: «أنَّ الأوقاف التي أوقفها العُمانيون للتعليم تكفي لنشر المدارس في كل أنحاء عُمان» (الطائي، ٢٠٠٨م، ٢٤٤)، وكانت توفر كثير من الخدمات للطلاب والمعلمين، وقد تنوعت هذه الأوقاف بين أوقاف للمدارس العامة، وأوقاف لمدارس القرآن الكريم، إضافة إلى أوقاف المعلمين، وأوقاف المتعلمين بمختلف تخصصات دراستهم، إضافة إلى أوقاف توزع للفقراء منهم، كما كانت هناك مكاتب وقفية. وفيما يأتي عرض مختصر للأوقاف التعليمية في عُمان عبر تاريخها العريق:

١- أوقاف المدارس

قامت في معظم مدن عُمان وقراها عدد من المدارس التي كان يتعلم فيها الطلبة القرآن الكريم، والخط، والأدب، وما يقيم أسنتهم من بعض أشعار العرب، ونظرًا لأهمية هذه المدارس في الحركة العلمية في المجتمع العُمانى فقد اهتم العُمانيون اهتمامًا كبيرًا بها، فوقفوا لها أموالاً لخدمتها وخدمة طلابها. ومن أقدم المدارس الوقفية بعُمان مدرسة «ابن بركة»^(*) في منطقة الضرح ببهاء، وقد وقف لها كثيرًا من الأموال، وقد جعل بهذه المدرسة ملحقة لإقامة الطلبة، حتى أنّ بعض الطلبة يأتيها من خارج عُمان، وكان ينفق على إقامتهم واحتياجاتهم من وقف المدرسة. إضافة إلى ذلك فقد انتشرت مدارس القرآن في المدن والقرى

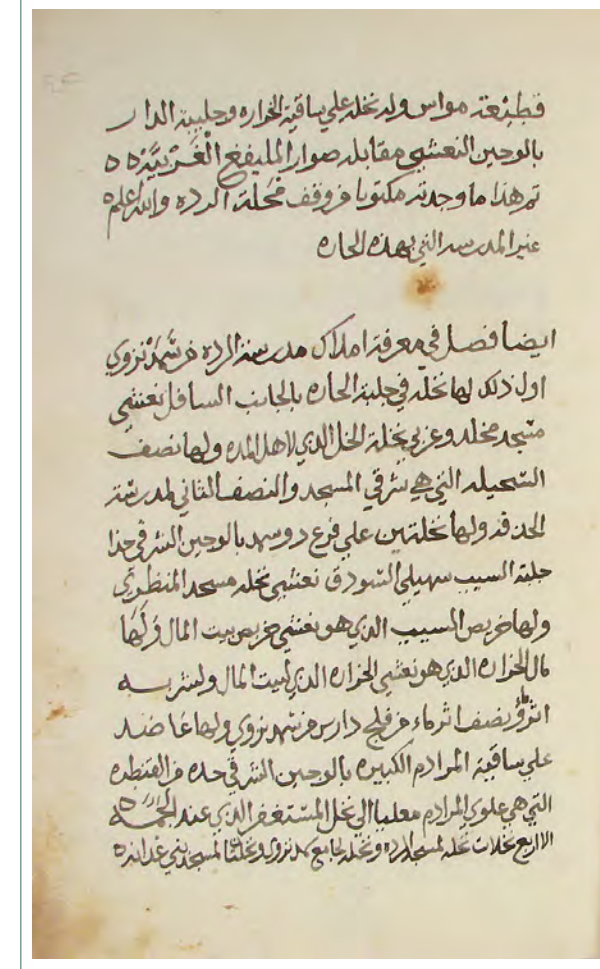
* أبو محمد عبدالله بن محمد بن بركة السليمي، من علماء و4هـ، أخذ العلم عن أبي مالك غسان بن الخضر الصلاني، ومن أشهر تلاميذه أبو الحسن البسيوي، كان له مدرسة في بهلاء، من مؤلفاته كتاب الجامع، وكتاب التقيد وغيرها



وثيقة قسمة ماء فلج الميَّسَر بالرسْناق تعود إلى عام ١٢٦٩هـ، توضح أوقاف لاثنين من جوامع الرسْناق، وهما: جامع سوني (العلاية حالياً)، ومسجد البياضة ومدرسته، جاء فيها: ثلاثة آثار ونصف لمسجد جامع سوني، وأربعة آثار ونصف لمسجد البياضة، وأثر لمدرسة مسجد البياضة

ومن أبرز المساجد والجوامع التي عنيت بالتعليم في عُمان «جامع نزوى» (جامع القلعة الآن)، و«جامع البياضة» في الرسْناق، و«جامع مرباط» في مرباط، و«جامع الخور» في مسقط، الذي استمر التعليم به إلى مرحلة ما بعد قيام النهضة المباركة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - عام ١٩٧٠م، وغيرها كثير من الجوامع المنتشرة في حواضر المدن العُمانية من مسندم وحتى ظفار.

وقد شكلت الأوقاف داعماً كبيراً للتعليم في هذه الجوامع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. فقد أسهم الوقف الخاص بالتعليم في هذه الجوامع بالدعم المباشر للتعليم؛ إذ عمل على توفير البيئة المناسبة للتعليم من حيث دعم الطلبة وتوفير احتياجاتهم المادية، وكذلك الكتب، إضافة إلى توفير المتطلبات المالية للمعلمين القائمين على التدريس، وعلى سبيل المثال لا الحصر تعددت أوقاف «مسجد الخور» الخاصة بالمتعلمين؛ حيث وقف السيد محمد بن عزان البوسعيدي للمتعلمين، ووقفت ابنته السيدة ثريا بنت محمد بن عزان لهم كذلك، كما وقف السيد المحسن حمود بن أحمد بن سيف البوسعيدي، وابنته السيدة خولة بنت حمود أوقافاً في ولاية بوشر لهذا المسجد، إضافة إلى الكتب التي وقفت للمتعلمين فيه.



أوقاف مدرسة الردة بنزوى

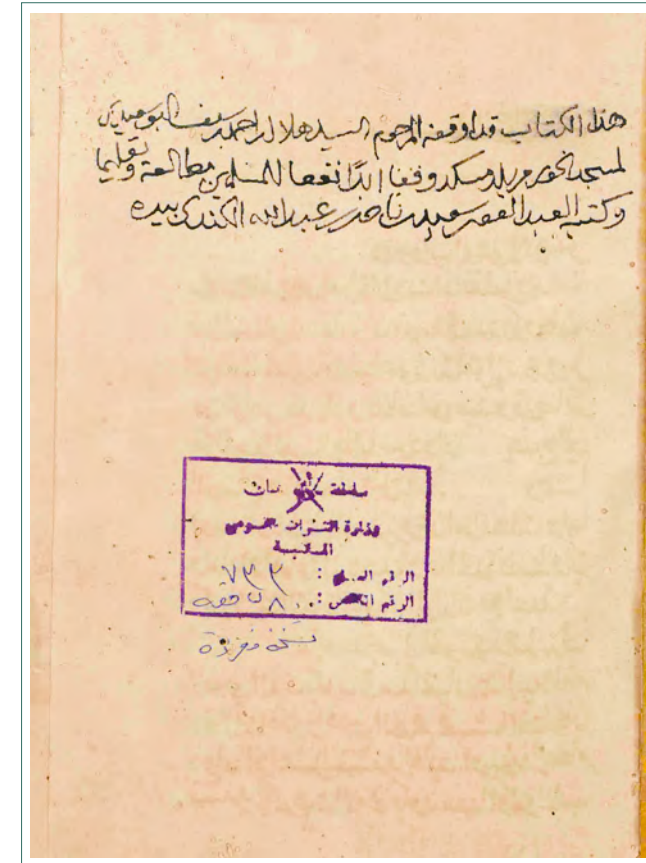
٢- أوقاف المساجد والجوامع

مع دخول الإسلام إلى عُمان وإسلام أهلها طوعاً؛ انتشرت المساجد والجوامع في مختلف ربوع البلاد، ومنها مساجد بنيت في فترات مبكرة من التاريخ الإسلامي، مثل: مسجد «مازن بن غضوبة» في سمائل، و«مسجد الشواذنة» في نزوى وغيرهما. وقد قامت المساجد العُمانية بدور مهم في عملية التعليم؛ إذ ارتبط اسم كثير من هذه المساجد بأسماء العلماء الذين كانوا يقيمون فيها حلقات التعليم، فحيثما يذكر كثير من المساجد يذكر من ارتبط به من العلماء الذين كان لهم علاقة بذلك المسجد إما قائماً فيه أو معلماً. فمن خلال المسجد كانوا ينشرون فكرهم وجهن الناس في عباداتهم المختلفة، بل لا يزال بعض تلك المساجد يحمل أسماء أولئك العلماء، وليس أدل على ذلك من «مسجد الشيخ» الذي أنشأه الشيخ البشير بن المنذر، و«مسجد أبي سعيد الكدمي» بولاية الحمراء حالياً وغيرهما (الرحي، ٢٠١٦م، ص ١٥٥-١٥٦).

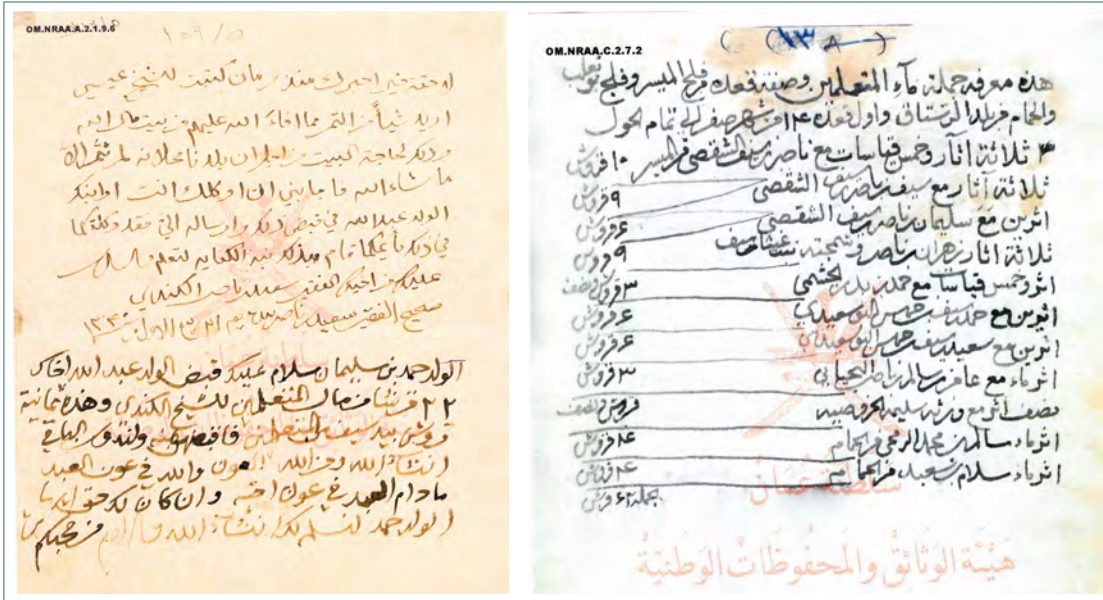
٣- أوقاف المتعلمين

إضافة إلى ما وفرته الأوقاف من رعاية وعناية بالمدارس والمدرسين والجموع، حظي المتعلمون باهتمام المجتمع العُماني؛ إذ وقفت أوقاف خاصة بالمتعلمين لتشجيعهم، ورعاية المحتاجين منهم لتوفير ما يحتاجون إليه في فترة انقطاعهم للتعليم؛ حيث تنوعت هذه الأوقاف بتنوع العلوم التي يدرسونها ومراحل التعليم التي يمرون بها، ومن هذه الأوقاف: أوقاف خاصة بمتعلمي القرآن الكريم، وهي تكاد تكون منتشرة في كثير من مناطق عُمان. وخير أمثلة لهذه الأوقاف وقف الإمام سلطان بن سيف اليعربي لمتعلمي القرآن العظيم في كل من إزكي ونزوى (السيفي، ج٥، ص٤١٦) والذي لا يزال مستمراً إلى اليوم كدليل على استمرارية عطاء الأوقاف عبر العصور. ومنها أوقاف خاصة بمتعلمي العلم الشريف ويقصد بالعلم الشريف هنا من يتعلم الطهارة والوضوء والصلاة، ومن استفتى أهل الشرع في دينه أو يتعلم ما هو لازم في دينه أو غير لازم من حكم القرآن والشريعة (البوسعيدي، ١٩٨٤م، ج١، ص٢٦). وكذلك أوقاف لمتعلمي النحو، وإضافة إلى هذه الأوقاف المخصصة لتحفيز الطلبة ومكافأتهم، وجدت كذلك أوقاف أخرى مخصصة للطلاب الفقراء الذين يحتاجون إلى ما يعينهم في فترات طلبهم للعلم، وأوقاف لتغذية الطلاب في المدرسة.

كما أسهم الوقف بشكل عام في دعم التعليم بالمساجد بشكل غير مباشر، وذلك من خلال توفير الظروف المناسبة لبقاء المتعلمين والمعلمين في هذه المساجد لفترات طويلة، ومن ذلك من توفير «وقف السراج» للإضاءة المطلوبة ليلاً؛ حيث إنَّ يظل طلاب العلم في المسجد



من الكتب الموقوفة لمسجد الخور، جاء في وثيقة الوقف: (هذا الكتاب قد أوقفه المرحوم السيد هلال بن أحمد بن سيف البوسعيدي لمسجد الخور من بلد مسكد، وفقاً أبداً للمسلمين مطالعة وتعليماً)



رسالة تبيين صرف مبالغ نقدية من أموال المتعلمين للشيخ سعيد بن ناصر الكندي

وثيقة توضح حصر عائدات أوقاف المتعلمين من أملاك الوقف في ثلاثة أفلاج رئيسة بالريستاق، وهي: فلاج الحمام، وفلاج أبو ثعلب، وفلاج الميسر

وتعد الأوقاف الخاصة بالمتعلمين أحد أهم الأوقاف الداعمة لهم؛ إذ إنها تأتي بصورة دعم مادي مباشر إلى المتعلم، يشتري بها ما يلزمه.

بعد صلاة العشاء سواء لتلاوة القرآن الكريم أم قراءة الكتب الأخرى. كما كان للمساجد دور كبير في نسخ الكتب ومقابلة النسخ على بعضها؛ إذ تشير تقييدات النساخ في كثير من الكتب على أنها نسخت في المساجد، وفي الفترات المسائية تحديداً، إضافة إلى ذلك أسهمت الخدمات الأخرى التي توفرها الأوقاف في توفير الاحتياجات اليومية، مثل: ماء الوضوء، والاعتسال، والأوقاف الخاصة بالتغذية في المساجد، وهذا بدوره أسهم في تهيئة البيئة المناسبة لبقاء المعلمين وطلابهم والنساخ مدة أطول في المساجد، فكان للوقف بذلك دوره البارز في تنشيط الحركة العلمية في المدينة العُمانية (الرحي، ٢٠١٦م، ص١٦٠).

وتأسيسًا لبناء إطار قانوني وتشريعي منظم لتطوير المؤسسات الوقفية وضابطًا لها؛ فقد أصدرت السلطنة قانون الأوقاف ولائحته التنفيذية، كما أصدرت دليل الحوكمة المؤسسية للمؤسسات الوقفية الخيرية العامة. وفيما يأتي لمحة عامة عنهما:

1- قانون الأوقاف ولائحته التنفيذية

يُعدّ الوقف أحد أهم الأدوات الخيرية التي رسخت قيم التواد والتراحم في المجتمع العُماني منذ القدم، ومظهرًا من مظاهر الانسجام المجتمعي، وامتداداً للنهضة الحضارية التي قادها العُمانيون في العالم، وأسهموا في نشر الدين الإسلامي الحنيف بقيمه الأصيلة السامية.

وقد وجدت أموال الوقف وبيت المال العناية الكريمة من الحكومة منذ بزوغ فجر النهضة العُمانية بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -أيده الله-، إذ تُوجت بإصدار قانون الأوقاف في المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١٣/٥٤) القاضي بتعديل بعض أحكام قانون الأوقاف. إذ تضمن التشريع إنشاء المؤسسات الوقفية واعتبارها شخصية اعتبارية مستقلة ذات نفع عام، تتمتع بصلاحيه استثمار، وإدارة الأوقاف، وتطويرها، وتنميتها في منظومة مؤسسية متكاملة تتخذ من مرتكزات رؤيتها منطلقاً لتفاعلها التنموي والاجتماعي بالبلاد لتحقيق مستقبل واعد للوقف (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، قانون الأوقاف).

وتحقيقًا للأهداف الاستراتيجية لمشروع المؤسسات الوقفية الخيرية؛ اعتمدت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية على نوعين من المؤسسات، وهما:

- المؤسسات الوقفية الخاصة.
- المؤسسات الوقفية العامة.

وقد حددت اللائحة التنفيذية لقانون الأوقاف الجوانب الإجرائية لتأسيسهما.

كما أن من أبرز جوانب التطوير التي شملتها التعديلات في قانون الأوقاف البُعد عن المركزية لإدارة أموال الأوقاف في سائر محافظات السلطنة، وقد أعطى ذلك مجالاً أرحب لأبناء كل محافظة لتأسيس وإدارة مؤسسات وقفية عامة وخاصة، تقدم خدماتها إلى أبناء المجتمع في المجالات التي تتلاءم وطبيعة الحياة واحتياجاتهم.

ويمكن القول، بأنّ قانون الأوقاف نظم الأوقاف بصورة عامة وبيّن أحكامها، ولم تقتصر في رسالتها على الدور الديني بل تعدى ذلك إلى الدور العلمي، والدور الاجتماعي، والدور الاقتصادي من خلال ما اتسم به القانون من مرونة في التعامل مع أموال الوقف وآلية استثماره، مع الأخذ في الاعتبار الطابع التشريعي ومتطلبات العصر والتقنيات الحديثة لتسهيل الأعمال واكتمال مقومات النجاح.

وهذا يتيح للمؤسسات التعليمية إمكانية تبني أنماط جديدة للوقف، والعمل على ابتكار مشاريع وقفية تتعلق بالعملية التعليمية وأنشطتها المختلفة.

2- دليل الحوكمة المؤسسية للمؤسسات الوقفية الخيرية العامة

أعدت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية « دليل الحوكمة المؤسسية للمؤسسات الوقفية الخيرية العامة»، ويعد هذا الدليل ميثاقاً مرجعياً، وإطاراً ملزماً لتأسيس وإدارة المؤسسات الوقفية الخيرية العامة وتنظيمها ومراقبتها، من خلال سلسلة من السياسات والعمليات والإجراءات الواضحة والمحددة. وتسري أحكام هذا الميثاق على جميع المؤسسات الوقفية الخيرية العامة الخاضعة لإجراءات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

وتعرّف الوثيقة الحوكمة في المؤسسات الوقفية بأنها: «النظام الذي يتم من خلاله التوجيه والرقابة لضمان تحقيق رؤية المؤسسة ورسالتها وأهدافها، وذلك من خلال تحديد المسؤوليات والالتزامات والعلاقات مع الأطراف المعنية كافة».

الحوكمة في المؤسسات الوقفية

تهدف الحوكمة في المؤسسات الوقفية إلى التأكد من فاعلية وكفاءة العمل ضمن الأسس الأخلاقية والبعث الاستراتيجي، التي على أساسها أنشئت المؤسسة الوقفية، وذلك من خلال:

- حماية المصلحة العامة بشكل عام، والموقوف بشكل خاص.
- التزام المؤسسة الوقفية بشروط الواقف أو وكيله.
- اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على أموال الوقف.
- بناء ثقافة المشاركة والابتكار لدى الموظفين في إعداد السياسات والاستراتيجيات واتخاذ القرارات وتقديم أفضل الخدمات.

- إيجاد نظام يحفز العمل الإيجابي، وإيجاد الأفكار المبتكرة، ونشر السعادة في مكان العمل.
- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية، وتبني أنظمة فاعلة لإدارة المخاطر.
- الموازنة بين المسؤوليات الاستراتيجية والتشغيلية لتعزيز سمعة المؤسسات.
- تقديم تقارير موثوقة ودقيقة وعلى درجة عالية من الشفافية.

الإطار العام للحوكمة في المؤسسات الوقفية

يتكون الإطار العام لحوكمة المؤسسات الوقفية من مجموعة من المسؤوليات، والممارسات، والسياسات، والإجراءات التي تمارسها المؤسسات الوقفية؛ لوضع التوجيهات الاستراتيجية وتقديمها، والتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعية، وإدارة المخاطر، وحسن استغلال واستخدام الموارد المتاحة بقدر من المسؤولية والمساءلة، و يحدد هذا الإطار الحقوق والمسؤوليات المتخذة القرار في المؤسسات.

أهداف دليل الحوكمة

تتمثل أهداف الدليل من خلال تعزيز مفهوم المؤسسات الوقفية في السلطنة في الآتي:

- تطوير إدارة الوقف من الإدارة الفردية التقليدية إلى الإدارة من خلال المؤسسات؛ وذلك في سبيل زيادة الشفافية والعائد الاستثماري الذي يعود بالفائدة على الموقوف له.
- الانتقال إلى اللامركزية من خلال تفويض أو نقل السلطة أو بعض الصلاحيات أو الاختصاصات إلى المؤسسات الوقفية الخيرية العامة عند إدارة وتوجيه مختلف الأنشطة التنموية، مع توافر قدر من الحرية في التصرف، واتخاذ القرارات، وتحديد الاحتياجات.
- مساعدة مجالس إدارات المؤسسات الوقفية، وموظفيها، والمتعاقدين معها على فهم توجه الوزارة فيما يخص إدارة المؤسسات الوقفية.

محتوى دليل الحوكمة

يشمل الدليل في مضمونه مجموعة من المحاور ذات الصلة بحوكمة المؤسسات الوقفية، من حيث:

- الإطار العام والمبادئ الرئيسة للحوكمة في المؤسسات الوقفية.
- ضوابط تأسيس المؤسسات الوقفية وإدارتها.

- حلّ المؤسسات الوقفية وتصفياتها.
- نظام العهدة لإدارة أموال الوقف.
- قواعد اختيار أعضاء مجلس إدارة المؤسسات الوقفية وترشيحهم.
- مهام مجلس الإدارة ومسؤولياته.
- إجراءات وقواعد استثمار أموال وعوائد المؤسسات الوقفية.
- تدقيق المؤسسات الوقفية ومراقبتها.
- دور البنوك الإسلامية في تقديم الدعم للمؤسسات الوقفية، ومراجعة دراسات الجدوى، ومجالس إدارات المؤسسات الوقفية.
- مصادر تمويل المؤسسات الوقفية.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن استخلاص الآتي:

- ◀ تُعدّ المنظومة التشريعية لإنشاء المؤسسات الوقفية منظومة متكاملة.
- ◀ تكتسب المؤسسات الوقفية شخصيتها الاعتبارية بقوة القانون، وتستمد حرمتها من الشريعة الإسلامية.
- ◀ يُنظّم قانون الأوقاف ولائحته التنفيذية علاقة المؤسسة الوقفية بالدولة في مختلف المجالات.
- ◀ يُمثّل ميثاق الحوكمة مفتاح النجاح لإدارة المؤسسات الوقفية وفق معايير دولية تتوافق مع الطبيعة الخاصة بالأوقاف.



الفصل الثالث

الوقف ومؤسسات
التعليم العالي
نماذج وتجارب دولية

نماذج من التاريخ الإسلامي

١) أوقاف الأزهر بجمهورية مصر العربية

يُمثل جامع الأزهر أبرز الجوامع التاريخية في العالم الإسلامي، إذ خصصت له أوقاف كثيرة، منها جُعِلَ كمخصصات شهرية لعلماء الأزهر بمقدار كافٍ لتلبية كل احتياجاتهم، ووُقيمت على أسانته الأراضي المجاورة للجامع لإقامة مبانٍ سكنية لهم.

وبذلك يعد الأزهر من أهم المؤسسات التعليمية الوقفية في تاريخ الإسلام منذ نشأته عام ٣٦١هـ، وقد ضمن نظام الوقف الإسلامي استمرار الدور العلمي للأزهر على مدى تاريخه الطويل؛ حيث وفر له دعمًا اقتصاديًا مستدامًا، ويمكن تلخيص أنواع الأوقاف على الأزهر في الآتي:

- أوقاف عامة للأزهر مباشرة يقوم بخدماته التعليمية الدينية.
- أوقاف خاصة للأروقة المختلفة بالأزهر، فقد وصلت عدد أروقه إلى تسع أروقة، وكل رواق يعرف باسم ساكنيه.
- أوقاف للإنفاق على تدريب مادة معينة، ولاسيما علوم القرآن والحديث، وقد استمرت هذه المواد الخاصة في النمو على مر العصور.
- كما أنّ هناك بعض الأمكنة الوقفية على الأزهر، أصبحت مورداً للتعليم وطلابه، وتمويلًا لهم (رمضان، ١٩٨٢م)، ومن بينها أوقاف السيد عمر مكرم، التي شملت على الآتي:
- الدعم المالي لطلبة العلم بالأزهر.
- وقف بعض عقارات القاهرة على الأزهر في عام ١٢٢٧هـ.
- وقف ثلاث وقفيات لجامع الأزهر، شملت ما تبقى من ممتلكات في القاهرة، وأسيوط في عام ١٢٣٥هـ.

وقد كانت تلك الأوقاف مصدر قوة للجامع، وحققت له استقلالاً وشهرة علمية واسعة.

يرجع فضل حيوية الأنشطة في كثير من الجامعات في الدول المتقدمة إلى أن دخل هذه الجامعات لا يعتمد على مصدر واحد، بل يشتق من عدة مصادر، ومن أهمها الأوقاف، إضافة إلى التبرعات والهبات، وغير ذلك؛ إذ يعد توفير منافع مالية ذاتية دائمة للجامعة من أهم أركان الاستقلال المالي للمؤسسات التعليمية.

ويستعرض هذا الفصل عدداً من النماذج البارزة من التاريخ الإسلامي والعربي، وعدداً من التجارب الدولية الرائدة في عالمنا المعاصر، والتي تؤكد على دور الأوقاف في دعم المؤسسات التعليمية وتمويلها بما يسهم في أداء رسالتها في المجالات التعليمية والبحثية كافة.



تعد هذه المؤسسة العلمية أقدم نموذج للدور العلمي والتعليمي للوقف في فاس بالمغرب، وهو كذلك من أعظم النماذج في العالم الإسلامي؛ إذ عُدت جامعة القرويين أقدم جامعة في العصور الوسطى، ويرجع تأسيسها إلى أواسط القرن الثالث الهجري. وزادت فاطمة بنت محمد الفهري في بناء هذه المؤسسة العلمية عام ٢٤٥هـ، ورصدت لها الأموال الكثيرة للعناية بها واستدامة رسالتها العلمية؛ إذ أصبحت جامعة القرويين منارة للعلم، خاصة التعليم العالي في المغرب العربي بكل فنونه وتخصصاته.

وقد نهضت الأوقاف الإسلامية بدور مهم في تمويل جامعة القرويين؛ فقد وُفقت عليها الأوقاف ليُصرف منها على العلماء، وطلبة العلم، والعاملين من الأئمة والخطباء والمؤذنين، وهذا أدى إلى كثرة الكراسي العلمية، وكثرة الطلبة المنتظمين الذين يُمنحون السكن والبعثات الدراسية (القطري، ١٩٨٤م).

وتخطى العطاء العلمي لجامعة القرويين حدود المغرب الأقصى؛ فأصبحت وجهة للعلماء، وطلبة العلم، والباحثين من شتى الأقطار الإسلامية.

ولم تكن جامعة القرويين مقتصرة على العلوم الإسلامية، بل شملت مختلف العلوم بحسب كل عصر واحتياجه من مواد علمية وتدريبية، مثل: علوم اللغة والأدب، وفنون البلاغة، والتاريخ، والهندسة، وعلم التوقيت، والفلسفة والمنطق، وعلم الرياضيات، والطب والصيدلة.

ونظراً إلى العائد الكبير في موارد الأوقاف لم تبق جامعة القرويين وحدها في ميدان العطاء العلمي؛ بل قام الواقفون بإقامة مدارس عديدة بمختلف المدن المغربية، وتنافسوا في تأسيسها وتجهيزها بالمستلزمات المدرسية، وأجور المدرسين، وسكن الطلبة، وأوقاف أخرى مخصصة لخدمة وتشجيع البحث العلمي. كما شمل العطاء الوقفي رواتب الفقهاء والعلماء، ومكافآت لرجال العلم؛ حتى يتسنى لهم القيام برسالتهم العلمية على أكمل وجه، وهذا ما يؤكد على الدور الكبير والحيوي للأوقاف ودعمها لمؤسسات التعليم ومنتسبيها.

وُضعت أسس هذا الجامع الشهير عام ١٧٠ هـ على تصميم معماري رائع، حتى أصبح من أروع أمثلة العمارة. بشهادة مؤرخي العمارة من الأوروبيين.

وقد أصبحت قرطبة في القرن الرابع الهجري من أكثر المدن الإسلامية حضارة في الأندلس، بل في أوروبا قاطبة؛ إذ أتجه الأوروبيون إلى إرسال أبنائهم للدراسة والتعليم بقرطبة في شتى أنواع العلوم والفنون، التي كانت تُقدّم في جامعة قرطبة، وقد وصل عدد أفراد بعثات أوروبا إلى الأندلس إلى (٧٠٠) طالب وطالبة في عام ١٢٩٣م (القطري، ١٩٨٤م).

واعتمدت جامعة قرطبة كسالف الجامعات على العطاء الكبير الذي كان يرصد من الأوقاف للتعليم والعلماء وطلبة العلم.

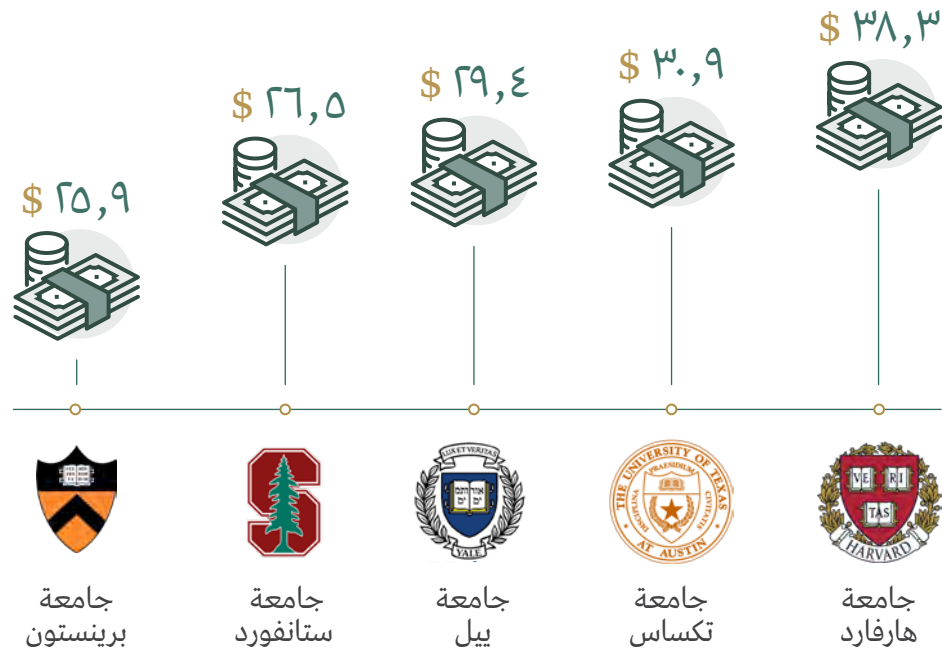
تجارب دولية معاصرة

لا تخلو أمة من الأمم من الروح الخيرة بين أفرادها، فهي ليست حكراً على مجتمع بعينه، أو جنس محدد. ومن أروع الأمثلة على البذل والعطاء في مجتمعات العالم المختلفة تلك الأوقاف التعليمية المنتشرة في كثير من دول العالم؛ إذ تعتمد العديد من مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، والجمهورية التركية، ومملكة ماليزيا الاتحادية، والمملكة العربية السعودية، وغيرها من الدول على مصادر متنوعة للتمويل، من بينها عوائد وقفياتها وأصولها الاستثمارية، والمنح والهبات المقدمة من أفراد وجمعيات ومؤسسات اجتماعية وشركات وجهات حكومية. ويتفاوت حجم الوقف ومصادره من بلد إلى آخر ومن جامعة إلى أخرى. وبعد نموذج الولايات الأمريكية المتحدة في الوقف النموذج الأعرق؛ إذ يُشكّل مركز الصدارة في تمويل التعليم العالي من خلال الأوقاف.

١) تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

الشكل رقم (٢) ترتيب أغنى (٥) جامعات في الولايات المتحدة الأمريكية وفق حجم وقفياتها

حجم الوقف للسنة المالية ٢٠١٩م - بالمليار دولار



David Gorton 2019 , Retrieved online, www.investopedia.com, in Sep 30, 2019

ونظراً إلى طبيعة الصناديق الوقفية في الولايات المتحدة بشكل عام نجد أن الأداء العام لأفضل خمسة أوقاف استقر بشكل جيد لفترة زمنية طويلة، إذ تغيرت أصول هذه الصناديق الخمسة بمعدل (٠.٥٪) فقط سنويًا على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية.

ويرجع جزء كبير من هذا التغير السنوي الطفيف إلى تحركات أسعار فئات الأصول؛ ذلك أن «المخصصات المستهدفة» مستقرة، وطويلة الأجل.

وتعكس هذه المعدلات المستقرة، الأفق الاستثماري طويل الأجل لهذه الصناديق، واستعدادها للاستمرار في الاستثمار خلال الدورات الاقتصادية.

تعتمد العديد من مؤسسات التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية على التمويل الذاتي في تقديم خدماتها التعليمية للمستفيدين، وذلك من خلال إنشاء صناديق استثمارية مخصصة لهذه المؤسسات أو الجامعات، وهي ما تعرف بصناديق الوقف التعليمي؛ إذ توفر هذه الصناديق التمويل اللازم لدعم برامج الجامعات وأنشطتها المتعددة. ويُعدّ التمويل الوقفي داعماً حيويًا دائمًا للبحث العلمي، ولبادرات تأهيل الطلبة بالجامعات.

الشكل رقم (١) « الأنشطة والبرامج التي تدعمها الأوقاف الجامعية »



وأنشئت صناديق الأوقاف التابعة للجامعات الأمريكية للإسهام في متطلبات التمويل المستقبلية للكليات والجامعات، وتعد استثمارات غير خاضعة للضريبة، وتعتمد الجامعات الأمريكية في تنمية صناديقها الوقفية على عدة مصادر للتمويل، من بينها استثمار عوائد الأوقاف وأصولها الاستثمارية، إضافة إلى الهبات المقدمة من الأفراد والجمعيات والمؤسسات الاجتماعية المتنوعة، وكذلك هبات مقدمة من شركات وجهات حكومية.

وتُعدّ جامعة هارفارد «Harvard» من أغنى الجامعات الأمريكية؛ إذ بلغت حجم وقفياتها في عام ٢٠١٩م نحو (٣٨,٣) مليار دولار، تليها جامعة تكساس «Texas» بنحو (٣٠,٩) مليار دولار، فجامعة ييل «Yale» بنحو (٢٩,٤) مليار دولار.

الجدول رقم (١) : نمو عائد صناديق الاستثمار التقليدية المخصصة للجامعات في الولايات المتحدة (حتى يونيو ٢٠١٦م)

البيان	تخصيص البديل (%)	عائد (١٠ سنوات)	عائد (١٥ سنة)	عائد (٢٠ سنة)
الأسهم العالمية / السندات	٪٠	٪٤,٩	٪٥,٣	٪٦,٠
متوسط الصناديق الوقفية في الولايات المتحدة	٪٣٠	٪٥,٠	٪٥,٢	٪٦,٨
الصناديق الوقفية (مليار دولار)	٪٣٩	٪٥,٧	٪٦,٥	٪٧,٨
الصناديق الوقفية (أفضل ٥ جامعات)	٪٤٤	٪٦,٩	٪٨,٨	٪١١,٢
الصناديق الوقفية الأفضل أداءً (هارفارد/ ييل)	٪٤٥	٪٦,٩	٪٩,٢	٪١١,٥

Source: Michael W. Azlen & Ilan Zermati, (2017). Investing like Harvard and Yale Endowment Fund

وتعد صناديق الأوقاف الأمريكية صناديق رائدة في مجال تعدد الاستثمارات؛ إذ تشتمل على أصول استثمارية متنوعة، تهدف إلى تحقيق نمو في العائد على المدى المتوسط والطويل، والمحافظة على سلامة رأس المال قدر الإمكان، وذلك باتباع فلسفة تنويع الاستثمار بما يتيح لها استثمار جزء من رأس المال في أصول تحتاج إلى سيولة مالية أقل، في الوقت الذي تتعامل فيه بمرونة أكبر للاستجابة مع تقلبات السوق، وهذا بدوره يضمن لها السعي لتحقيق أهداف استثمارية طويلة الأجل، بدلاً من الاستجابة لتحركات السوق على المدى القصير.

كما تتبع الصناديق الوقفية عادةً سياسة صارمة في كيفية تخصيص الأموال فيها، وتحقيق نسبة الفائدة المستهدفة دون الدخول في مخاطرة كبيرة، إضافة إلى الالتزام بالنسبة المسموح بإنفاقها من الصندوق، واتباع هذا النهج في الاستثمار الحذر، إضافة إلى وجود عدد كبير من الأصول البديلة (مثل العقارات، والسلع، والموارد الطبيعية)، حققت صناديق الأوقاف الأمريكية المخصصة للجامعات، عوائد سنوية مستقرة وجاذبة لمحافظة الاستثمارية.

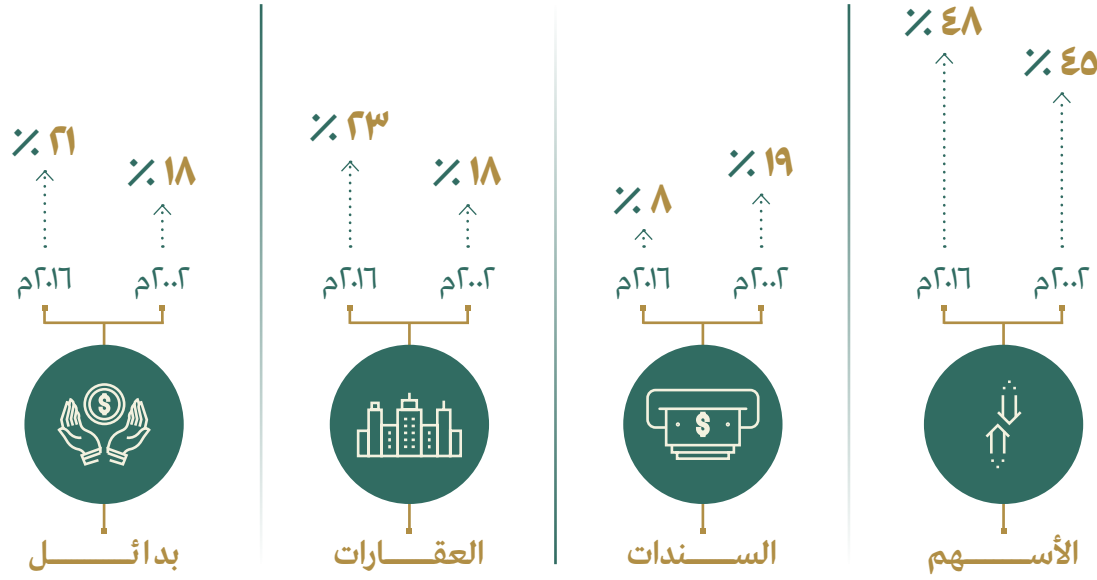
وبالنظر إلى تنوع الاستثمارات لأكثر من عشرين صندوقاً ووقفياً في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام، نجد أن ما يقارب (٧٠٪) من استثماراتها كانت في فئة الاستثمارات التقليدية مثل: (الأسهم العامة والخاصة والسندات والنقد)، بينما استثمرت نسبة (٣٠٪) المتبقية في الأصول البديلة، لكن عند القراءة الدقيقة لتفاصيل استثماراتها هذه الصناديق ومقارنتها مع بعضها، يظهر أن الصناديق الوقفية الأفضل أداءً - وهما جامعة هارفارد وجامعة ييل - قد استثمرت ما يقدر بـ (٥٥٪) في فئات الأصول التقليدية مع تخصيص الـ (٤٥٪) المتبقية للبدايل، لذلك، يعد هذا التنوع في الاستثمارات الذي تستخدمه صناديق الأوقاف الأمريكية الأكبر؛ أحد أبرز أسباب نجاح أدائها الاستثماري طويل الأجل.

وتتمتع صناديق الأوقاف بالولايات المتحدة بموارد جيدة للغاية، ولديها مرونة إدارية تمكنها من الوصول إلى أفضل مديري الصناديق الاستثمارية، وبرامج الأسهم الخاصة، وهذا الأمر يسهم بشكل كبير في نجاح استثماراتهم.



جامعة هارفرد

الشكل رقم (٣): توزيع الأصول الاستثمارية المتعددة



وتعد دراسة استراتيجيات صناديق الأوقاف الأمريكية ذات أهمية كبرى للمهتمين بالاستثمارات الوقفية للأسباب الآتية:

١. حققت الصناديق الوقفية في الولايات المتحدة المخصصة للجامعات باستمرار عوائد استثمارية عالية، وهذا هو الحال بالنسبة للصناديق الوقفية الأفضل أداءً التي تتركز في جامعتي هارفارد وبييل.
٢. تمتلك الصناديق الوقفية الأمريكية محافظاً متنوعة مع امتلاكها لأصول متعددة بما في ذلك الأصول البديلة، وهذا التركيز على التنوع يوفر الإلهام للمستثمرين الأصغر الذين يتطلعون إلى تحقيق أهدافهم الاستثمارية الشخصية طويلة المدى، في وقت يبحث فيه العديد من المستثمرين عن البدائل لتنويع أصولهم من السندات الكبيرة إلى فئات أصول بديلة.

٣. تمتلك صناديق الأوقاف الأمريكية عادةً آفاقاً استثمارية طويلة الأجل، وتخصص أصول استراتيجية مستقرة على المدى الطويل، إضافة إلى الأصول التي تعتمد بشكل أقل على توقيت السوق لتوليد عوائد بتكاليف تداول أقل.

وبعد هذه الإطلاقة على الأوقاف التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فمن المناسب الوقوف بنظرة تحليلية على واقع هذه الأوقاف في (جامعة هارفارد) من خلال نقاط محورية، تكشف واقع الأوقاف التعليمية فيها.

ومن خلال استعراض مؤشر عائدات المحافظ الاستثمارية للصناديق الوقفية، يلاحظ أنّ جامعتي (هارفارد وبييل) هما الأفضل أداءً، كما يمكن من خلاله تحديد ما إذا كانت المحفظة متعددة الأصول قادرة على تحقيق عائدات عالية المعدل مقارنة بالصناديق الاستثمارية التقليدية.

جدول رقم (٢): مؤشر عائدات المحافظ الاستثمارية للصناديق الوقفية ٢٠١٦م

البيان	جامعة هارفارد	جامعة بييل	الصناديق الوقفية الخمس الأعلى	السندات / الأسهم
حجم الوقف (مليار دولار)	٣٥,٧	٢٥,٤	١٣٢,١	-
العائد السنوي ٢٠١٥/٢٠١٦م	٢,٠٠٪	٣,٤٪	١,٢٪	٠,٨٪
العائد السنوي بعد ١٠ سنوات	٧,٦٪	١٠,٠٪	٦,٩٪	٤,٩٪
العائد السنوي بعد ١٥ سنوات	٨,٣٪	١٠,٢٪	٨,٨٪	٥,٣٪
العائد السنوي بعد ٢٠ سنوات	١١,٨٪	١٣,٧٪	١١,٢٪	٦,٠٪
نوع الاستثمار	تعدد الأصول	تعدد الأصول	تعدد الأصول	السندات / الأسهم

كما يمكن وضع مؤشر ثانٍ للصناديق الوقفية يستبدل مؤشر الأسهم الخاصة لكامبريدج أسوشيتد غير القابل للاستثمار بمؤشر بروكسي القابل للاستثمار، والذي يقدم للمستثمرين سيولة يومية، وذلك تماشيًا مع مؤشر الاستثمار في الصناديق الوقفية باستخدام مخصصات الأصول الاستثمارية المتعددة، كما هو موضح في الشكل رقم (٣).

وتتبع الجامعة سياسة تقوم على مبدأ التوازن في الإنفاق بين حاجتها إلى تمويل موازنتها التشغيلية وفق توزيع مستقر، والالتزام بالحفاظ على قيمة أصول الوقف على المدى الطويل بعد احتساب التضخم، وتحدد الجامعة توزيع الهبات السنوية بعد النظر في مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك الترشيح في صيغة الدفع التي توفر تدفق مستمر من الدخل لدعم الاحتياجات الحالية مع الحفاظ على قدرة الجامعة على استقطاب الهبات.

٢- إنفاق المؤسسة الوقفية على الجامعة

يهدف المانحون للهدايا والهبات إلى إفادة الأجيال الحالية والمستقبلية من الطلبة والباحثين، ورفدهم بالتمويل اللازم لتحقيق مستويات تعليمية جيدة؛ ونتيجة لذلك تلتزم جامعة هارفارد بالحفاظ على القوة الشرائية لهذه الهبات من خلال إنفاق جزء من قيمتها كل عام بطريقة تتماشى مع الغرض الأساسي لها؛ وذلك لتحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية.

إضافة إلى ذلك يخصص العديد من المانحين غرضًا محددًا يمكن إنفاق أموالهم من أجله، وعلى هذا، فإن (٨٠٪) من الأموال الممنوحة لجامعة هارفارد تخضع لهذه القيود، فإذا ما تم تعيين الإسهامات لغرض دعم كلية أو برنامج أو نشاط معين، فلا يمكن للجامعة استخدامها إلا لهذه الأغراض.

ورغم أنّ عائدات وقف الجامعة هي الأساس في دعم وتعزيز برامج المساعدات المالية الرائدة، واكتشافات البحث العلمي، ومئات كراسي الأستاذية بالجامعة، يبقى أنّ مرونة الإنفاق من مال الوقف في جامعة هارفارد محدودة بمبدأ ثابت، وهو أنه ثروة يجب الحفاظ عليها إلى الأبد، وأنها مقيدة إلى حد كبير (Michael W. Azlen & Ilan Zermati, 2017).

وكقاعدة عامة تستهدف جامعة هارفارد ضبط معدل الإنفاق من الأوقاف سنويًا بما قيمته من (٠,٥٪ - ٥,٥٪) من القيمة السوقية لأموال الأوقاف فقط.

تمثل جامعة هارفارد إحدى أعرق الجامعات الأمريكية، إذ تأسست عام ١٦٣٦م في مدينة كامبريدج بولاية ماساتشوستس في الشرق الأمريكي، وحملت اسم أول متبرع لها وهو جون هارفارد، ورغم الانطلاقة المتواضعة لمشروع جامعة هارفارد يُعدّ التطور الذي حصل لها طيلة ثلاثة قرون ونصف نجاحًا باهرًا، ويؤكد صحة فكرة جون هارفارد التي جعلت من التبرع أحد الأسس الصلبة لبناء تعليم متميز، لا يخضع لقوانين العرض والطلب، ولا يتكى على الميزانيات الحكومية التي لا تستقر على حال.

ويعد وقف جامعة هارفارد أكبر الأصول المالية للجامعة، بل هو الأكبر من حيث حجم الوقف والصناديق الاستثمارية، ليس فقط على مستوى الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية، بل على مستوى الجامعات في العالم؛ إذ تصدر جامعة هارفارد جامعات العالم في حجم الاستثمارات التي تمتلكها على شكل أوقاف؛ حيث وصل حجم وقفها إلى أكثر من (٣٨,٣) مليار دولار عام ٢٠١٧م كما سبقت الإشارة إليه.

ويتكون وقف جامعة هارفارد من أكثر من ثلاثة عشر ألف (١٣٠٠٠) صندوق، ثلثها تُديره شركة «Harvard Management Company (HMC)»، وهي شركة مملوكة لجامعة هارفارد بالكامل، ويعد المصدر الدائم لتمويل الجامعة، ورسالتها المتمثلة في التدريس والبحث العلمي؛ حيث يجري إنفاق عائدات الوقف في دعم البرامج البحثية التي تتميز بها الجامعة، وإذ تتناول تلك البحوث جميع مجالات الحياة العامة، إضافة إلى تمويل كراسي الأستاذية، وتقديم المنح الدراسية للطلبة، وتأهيل مرافق الجامعة من مكاتب ومختبرات وأجهزة، وتوسيع منشآتها، مثل: المساحات الخضراء، والأبنية وصيانتها، وتأمين تقاعد أعضاء التدريس.

وبعد هذه النظرة الشاملة إلى واقع الأوقاف التعليمية بجامعة هارفارد، يمكن الوقوف على محورين أساسيين متصلين بالجامعة في هذا المجال، وهما:

١- نموذج إدارة الصندوق الوقفي للجامعة

تتولى شركة هارفارد للإدارة (HMC) -غير الربحية-، إدارة المحفظة الوقفية للجامعة منذ عام ١٩٧٤م، وتقوم الشركة بمهمة تتمثل في تحقيق نتائج استثمارية قوية لدعم الأهداف التعليمية، والبحثية للجامعة، كما تعمل على إدارة الأوقاف بطريقة دائمة بحيث يمكن توفير رأس المال لدعم الأهداف طويلة الأجل للجامعة، ويرأس الشركة مجلس إدارة معين من قبل رئيس وأعضاء جامعة هارفارد.

يبدأ تأسيس المؤسسة الوقفية في المملكة المتحدة بتسجيلها لدى المفوضية العليا للأعمال الخيرية في بريطانيا وويلز (Charity Commission for England and Wales)، ويتحدد شكل تسجيل المؤسسة «خاصة أو عامة»، و«محدودة أو غير محدودة» تبعاً لطبيعة التبرعات وأنواع الأموال الموقوفة ومصدرها، وهذا الأمر يمنحها استقلالية قانونية وشخصية اعتبارية تستمد منها المؤسسة القدرة على وضع سياساتها الخاصة بها، ويتيح لها سهولة تحقيق أهدافها بشكل أسهل وأيسر، ولا تعد أي منظمة ضمن المؤسسات الخيرية في القانون الإنجليزي إذا كان إنشائها لغرض آخر غير خيري.

وتتعدد أنواع المؤسسات الخيرية المانحة في المملكة المتحدة إلى ثلاثة مجموعات، تتمثل في الآتي:

١. مؤسسات وأمانات وقفية خيرية: وهي مؤسسات تتمتع بالاستقلالية، تدعم العمل التطوعي والقطاع الاجتماعي.
٢. مؤسسات مجتمعية: وهي أمانات وقفية مانحة، تدعم فئات وأغراض مجتمعية معينة.
٣. مؤسسات خيرية أخرى: وهي مؤسسات خيرية كبيرة، تغطي وتدعم هدفاً محدداً، مثل مؤسسة القلب البريطانية.

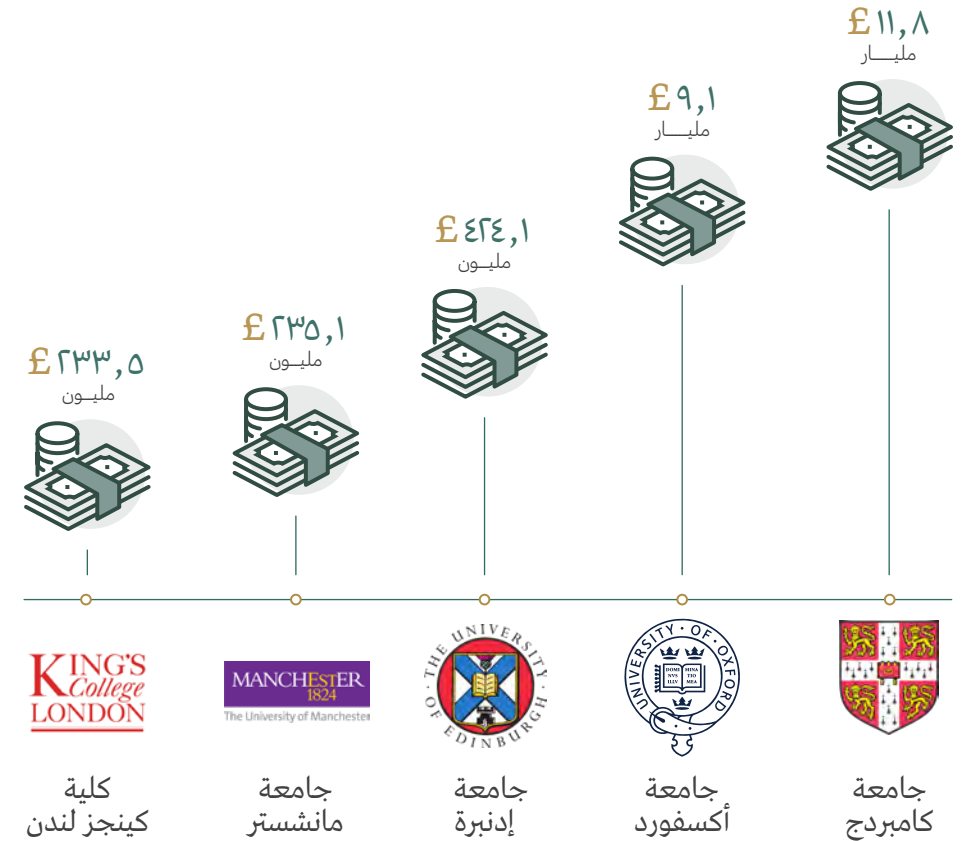
٢- تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة

كان لدى إنكلترا ثلاثة أنظمة للتمويل في السنوات العشر الماضية، بما في ذلك فرض رسوم للتعليم الجامعي. امتد النظام الأول منها منذ عام ١٩٩٨م حتى عام ٢٠٠٦م، وشمل رسوماً تبلغ (١٠٠٠) جنيه استرليني فقط، مع حسومات الحكومة الكبيرة للطلبة من ذوي الدخل المحدود.

وطبق الثاني بين عامي ٢٠٠٦م و٢٠١٢م، حيث شمل رسوماً تبلغ حوالي (٣٠٠٠) جنيه استرليني، مدعومة بقروض بهدف تقديم المساعدة للطلبة على مواصلة التعليم الجامعي والعالي، ووضع شروط للاقتراض؛ إذ يتعين على الطالب سداد ما عليه من ديون بعد تخرجه وحصوله على عمل يدر عليه دخلاً ثابتاً. ومنذ عام ٢٠١٢م تضاعفت الرسوم الجامعية ثلاث مرات؛ لتكون مدعومة مرة أخرى بقروض كبيرة تغطي الرسوم كلها. وفيما يأتي توضيح لتطور أنظمة تمويل التعليم على مدى العقدين الماضيين:

بدأت فكرة الجامعات القائمة على الأوقاف في المملكة المتحدة مع «والتر دو ميرتون» وهو رجل دين إنجليزي يعمل في الأنشطة الدينية، قام بتأسيس كلية «ميرتون» في أكسفورد عام ١٢٩٥م، ووقف لها أوقافاً لرعاية الطلبة، كما تم لاحقاً تأسيس كلية «بيتر هاوس» في كامبريدج على نهج تجربة كلية «ميرتون» في أكسفورد، وقد صيغت عقود الوقف التي أبرمها دو ميرتون لصالح كليته بما يشبه عقود الوقف عند المسلمين، التي تهدف في صورتها العامة إلى تحقيق منافع اجتماعية. وقد أسهم الاستقرار المالي لهذه الجامعات في نجاحها، فقدمت برامج تعليمية تخرج منها علماء بارزين، وهذا الأمر أقنع الحكومة في المملكة المتحدة بمواصلة تعزيز نظام الوقف في التعليم العالي دون اعتماد على مصدر وحيد للتمويل. ويوضح الشكل رقم (٤) ترتيب أعلى خمس جامعات في المملكة المتحدة بحسب حجم وقيمتها.

الشكل رقم (٤): ترتيب أعلى خمس جامعات في المملكة المتحدة بحسب حجم وقيمتها - بالجنيه الاسترليني -



أولاً: خلال الفترة من (٢٠٠٦م-٢٠١٢م)

تقع مسؤولية تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة على عاتق الحكومة بالدرجة الأولى؛ فقد أنشئ مجلس تمويل التعليم العالي في العام ١٩٩٢م (HEFCE). وهذا المجلس يعمل على حصر الاحتياجات الشاملة للجامعات البريطانية، ثم يقوم بالتفاوض مع الحكومة المركزية حول تقديم منح مالية لكل جامعة. وبناءً على توصية المجلس توزع المنح المالية بين الجامعات، التي وإن عُدَّت مؤسسات مستقلة لكنها أصبحت مدعومة مالياً بشكل غير مباشر من قبل الحكومة، ويعتمد مجلس تمويل التعليم العالي في دعمه لهذه الجامعات على مصدرين أساسيين، وهما: تمويل مصدره الحكومة، وتمويل مصدره جهات خاصة.

الشكل رقم (٥): مصادر تمويل التعليم العالي



ويتضح مما سبق أن اعتمادات مجلس تمويل التعليم العالي (HEFCE) تشكل الجزء الأكبر من مصادر التمويل الرئيسية لمؤسسات التعليم العالي، أي حوالي ربع دخل تلك المؤسسات، وهو ما يؤكد الدور المهم الذي يقوم به المجلس لتوفير الاحتياجات المالية الداعمة لميزانية التعليم العالي في المملكة المتحدة. كذلك يتضح دور الشراكة بين المجتمع والحكومة في تمويل الجامعات في النموذج البريطاني.

ثانياً: خلال الفترة من (٢٠١٢م-٢٠١٧م)

رفعت الحكومة الحد الأقصى للرسوم الدراسية للطلبة الجدد في الدراسة الجامعية الأولى ليصل إلى مبلغ (٩٠٠٠) جنيه استرليني سنوياً، وقطعت الحكومة التمويل المباشر المستمر للتعليم في المملكة المتحدة، وأدَّى هذا التغيير إلى الانتقال من نظام ممول من الحكومة إلى نظام يعتمد على إسهام الطلبة في تكاليف دراستهم.

وقد فرضت حكومة المملكة المتحدة سقفاً محدداً لسداد القروض لجميع المقترضين، وحُقِّض معدل الخصم المستخدم في المحاسبة العامة للقروض من (٢,٢٪) إلى (٧,٧٪)، وكان من المتوقع أن تؤدي هذه التغييرات إلى تحقيق وفورات في الإنفاق الحالي عند انتهاء المنح، وتخفيض كبير في عنصر الدعم الخاص بالقروض.

أعلنت الحكومة عن أكبر تغييرات في تمويل طلبة التعليم العالي منذ العام ٢٠١٢م، وتلخصت في الآتي:

١. إلغاء منح الدعم للطلبة الجدد ابتداءً من العام ٢٠١٧/٢٠١٦ م.
٢. تجميد عتبة سداد قروض الطلبة لمدة خمس سنوات.
٣. تقديم «جودة تعليم عالٍ» بالجامعات؛ لزيادة الرسوم بما يتماشى مع التضخم في عام ٢٠١٧م.
٤. مراجعة سعر الخصم المطبق على المعالجة المحاسبية للقروض.

كما أعلنت الحكومة عن عددٍ من التغييرات في سياسات التمويل، تلخص في الآتي:

- تجميد الحد الأقصى للرسوم في العام (٢٠١٩/٢٠١٨م)؛ ليصل إلى مبلغ (٩,٢٥٠) جنيه استرليني سنوياً على التعليم العالي.
- ارتفاع عتبة سداد القروض ليصل إلى مبلغ (٢٥,٠٠٠) جنيه استرليني.
- مراجعة نظام تمويل الطلبة.

أعلنت الحكومة البريطانية عن توجهها لعمل مراجعة واسعة النطاق في تمويل التعليم العالي، تهدف إلى النظر في كيفية إسهام الطلبة المستقبليين في تكلفة دراستهم، بما في ذلك مستوى وشروط ومدة إسهاماتهم.

كما أُلغي مجلس تمويل التعليم العالي (HEFCE)، وأوكلت المهام التي كان يقوم بها إلى جهتين، هما:

- المكتب الطلابي: (Office for Students) الذي تأسس في الأول من يناير من عام ٢٠١٨م، ويتولى إدارة نفقات التدريس.
- مجلس البحث العلمي: (Research England) ويتولى إدارة نفقات تمويل البحوث. ويوضح الجدول رقم (٣) التطور في تمويل التعليم العالي خلال الفترة الماضية.

منح تمويل التعليم

انخفاض منح التمويل المباشر للتعليم بمقدار (٨٣٠) مليون جنيه استرليني أو ٢٠٪ بالقيمة الحقيقية في العام (٢٠١٣/٢٠١٢م)، فقد طُبّق للمرة الأولى بموجب قانون التمويل الجديد على الطلبة.

إجراء تخفيضات إضافية تبلغ حوالي (٩٥٠) مليون جنيه استرليني في العام (٢٠١٤/٢٠١٣م) و(٢٠١٥/٢٠١٤م)، و(٢٥٠) مليون جنيه استرليني في العام (٢٠١٦/٢٠١٥م)، وهي تشكل النسبة الأكبر من انخفاض المنح المباشرة المقدمة للتعليم من الحكومة.

منح تمويل البحث العلمي

حافظ تمويل البحوث العلمية على مستواه، ولم يسجل انخفاضاً كسابقه، بل زاد مجمل تمويل رأس المال للبحوث من العام (٢٠١٩/٢٠١٦م)؛ إذ يقوم حالياً مجلس البحث العلمي في إنجلترا (Research England)، بتمويل المشاريع البحثية والبنية التحتية، مثل: رواتب الموظفين الأكاديميين الدائمين، والمباني، والمكتبات.

٣- صناديق الأوقاف الجامعية البريطانية.. جامعتي «كامبريدج» و «أكسفورد» أنموذجين

تنقسم وقفيات الجامعات البريطانية إلى نوعين، هما:

- وقفيات الكليات: وهي في حدّ ذاتها مؤسسات خيرية (Charitable Institutions)، وتتمتع باستقلالية في جمع الأموال وإنفاقها.
- وقفيات الجامعة: وعادة ما يكون القسم الأكبر من الوقفيات مخصصاً للجامعة بشكل عام.

الجدول رقم (٣) التطور في تمويل التعليم العالي خلال الفترة الماضية

الأعوام	٢٠١٢/٢٠١١م	٢٠١٣/٢٠١٢م	٢٠١٤/٢٠١٣م	٢٠١٥/٢٠١٤م	٢٠١٦/٢٠١٥م	٢٠١٧/٢٠١٦م	٢٠١٨/٢٠١٧م	٢٠١٩/٢٠١٨م
منح التعليم	٤,٦	٣,٨	٢,٩	١,٩	١,٥	١,٥	١,٥	١,٤
منح البحث العلمي	١,٥	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٧	١,٧	١,٧
رأس المال	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٦	٠,٥	٠,٤	٠,٥
مخصصات أخرى	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٢
مجموع إنفاق مجالس التمويل	٦,٧	٥,٩	٥,٠	٤,١	٣,٩	٣,٧	٣,٦	٣,٦
تقدير الدخل من الرسوم الدراسية	٢,٦	٤,٢	٥,٦	٧,٠	٨,٠	٨,٦	٩,٠	٩,٠
دخّل كلّ من مجلس التمويل والرسوم الدراسية	٩,٣	١٠,١	١٠,٦	١١,١	١١,٩	١٢,٣	١٢,٥	١٢,٧

Sources: Higher Education Funding for 2017-18 HEFCE, UK, 2018.

أنموذج جامعة كامبريدج

تبلغ نسبة وفيات كليات جامعة كامبريدج (Cambridge University) حوالي (٣٠٪) مقابل (٧٠٪) لوفيات الجامعة، ومع ذلك تعد الحكومة مصدر التمويل الأساسي لجامعة كامبريدج؛ كونها مؤسسة تعليم عال حكومية، تليها التبرعات من الجمعيات الخيرية ومؤسسات وطنية للبحث العلمي، خاصة في القطاع الصحي .

ويبلغ مجمل أصول الصندوق الوقفي لجامعة كامبريدج، الذي يديره مكتب الاستثمار في الجامعة حوالي (١١,٨) مليار جنيه استرليني، وتمثل أصول هذا الصندوق في استثمارات في الأسهم العامة بنسبة (٥٩٪)، و (١٣٪) في استثمارات خاصة، و(١٢٪) لكل منهما في استثمارات العائدات المطلقة والأصول الحقيقية، حتى نهاية يونيو من العام ٢٠١٧م، كما توجد بعض الاستثمارات «طويلة الأجل» خارج صندوق الجامعة، بما في ذلك بعض العقارات الاستثمارية في مدينة كامبريدج، إضافة إلى الاستثمارات في أسهم الشركات الفرعية، التي تشرف عليها «شركة نقل التكنولوجيا» التابعة لجامعة كامبريدج. وقد حقق الصندوق خلال الفترة ما بين ٣٠ يونيو ٢٠١٦م و٣٠ يونيو من العام ٢٠١٧م نمواً في العائد الاستثماري بلغت نسبته نحو (١٨,٨٪).

الشكل رقم (٦) حجم أصول الصندوق الوقفي لبعض الكليات التابعة لجامعة كامبريدج

كلية كوينز (Queens' College) وهي الكلية الوحيدة المعتمدة من مؤسسة ليفينغ واجي من بين الكليات التابعة لجامعة كامبريدج بأصول تقدر قيمتها بـ

مليون جنيه استرليني (١,٧,٧)

كلية ترينيتي (Trinity College) التي تعد الأكثر ثراء من بين الـ ٣١ كلية من الكليات التابعة لجامعة كامبريدج بأصول تقدر بـ

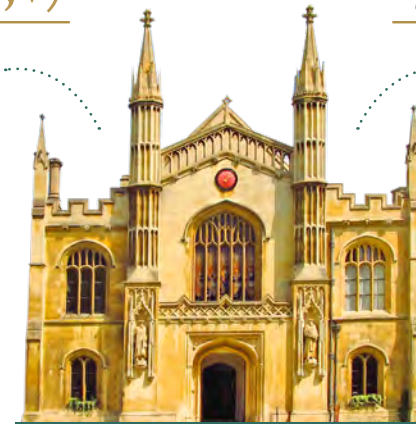
مليار جنيه استرليني (١,٤)

كلية كلار هال (Clare Hall College) هي الأقل ثراء من بين الكليات التابعة لجامعة كامبريدج بأصول تقدر قيمتها بـ

مليون جنيه استرليني (٣٢,٧)

كلية سانت جون (St John's College) والتي تقدر حجم أصولها بـ

مليون جنيه استرليني (٧٨٠,١)



جامعة كامبريدج

وتعدّ كلية ترينيتي (Trinity College) التابعة لجامعة كامبريدج أغنى الكليات الفردية للجامعة؛ إذ تمتلك أصولاً تقدر بقيمة (١,٤) مليار جنيه استرليني في أحدث حساباتها، وفي الوقت نفسه تمتلك عقد الإيجار لمدة ٩٩ عامًا لـ (O₂)، التي كانت تسمى في الأصل «قبة الألفية»، وقد حققت ربحاً قدره (٢٢) مليون جنيه استرليني على مدار عامين. كما تمتلك ترينيتي صندوق استثمار بقيمة (٥٦٣) مليون جنيه استرليني، الذي يمتلك مؤخراً أسهمًا في أكبر شركات الأسلحة في العالم، وأصبح شريكاً في خط أنابيب داکوتا أكسيس، وأركونيك.

أنموذج جامعة أكسفورد

يقدر حجم وقف صندوق الهبات لجامعة أكسفورد (٩,١) مليار جنيه استرليني في عام ٢٠١٧م، وتعمل مؤسسة «إدارة أوقاف جامعة أكسفورد» على إدارة وتنمية صندوق الهبات التابع للجامعة، وهي تابعة ومملوكة كلها للجامعة؛ إذ يصل رأس مالها نحو (٥٠٠) مليون جنيه استرليني، وتهدف إلى تنمية رأس ماله بمعدل (٥٪) سنوياً، وذلك بالاتجاه إلى تنويع الاستثمار في ظل عدم استقرار الاستثمار في أسواق الأسهم العامة.

وقد أدى التوجه في إدارة الأوقاف الجامعية نحو القطاعات ذات توقعات العوائد الأعلى إلى استثمار كبير في الأسواق المتقدمة والنامية على حد سواء؛ فقد استثمرت إدارة الأوقاف التابعة لجامعة أكسفورد في الأسهم الخاصة بنسبة (٦,٢٣٪) من المحفظة، مع التركيز على التوازن في النمو، ودعم بعض المجموعات الجديدة التي ترفع أموالها في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، والصين. كما شكلت حيازتها العقارية بنسبة تقدر (٩,٥٪) من مجمل الاستثمارات.

وتصدر كلية سانت جون التابعة لجامعة أكسفورد الكليات التابعة للجامعة، بما يقرب من (٦٠٠) مليون جنيه استرليني من الأصول. كما أن كلية «All Souls College» تمتلك أكثر من (٣٠٠) عقار، بما في ذلك العديد من المنازل السكنية والتملك الحر لمحل بيع الرهان «Ladbrokes».

جامعتي أكسفورد وكامبريدج عقارات في مختلف أنحاء المملكة المتحدة بقيمة (٥, ٣) مليار جنيه استرليني، ومنها: (١) أصول استثنائية للأراضي والبناء، (٢) الكليات الخاصة، والملاعب والقلاع.

وتتكون بقية ثرواتها الضخمة من محفظة من الاستثمارات والعقارات والأوقاف والمصنوعات اليدوية، أما الأراضي والمباني التي تملكها الكليات فتبلغ مساحتها (١٢٦,٠٠٠) فدان، وهي مساحة تزيد على أربعة أضعاف مساحة جامعة مانشستر.

٤- تحديات التمويل الجامعي في المملكة المتحدة

يواجه مشروع التمويل الجامعي عدداً من التحديات على المدى القصير، وعلى المدى الطويل، موضحة على النحو الآتي:

• على المدى القصير :

١. ضعف دقة التنبؤ بأعداد الطلبة من سنة إلى أخرى؛ بسبب تحرر سوق التعليم العالي الجامعي من القيود التنظيمية، والتغيرات الديموغرافية، وزيادة المنافسة من مقدمي الخدمة.
٢. تزايد التكاليف المرتبطة بزيادة المنافسة.

• على المدى الطويل:

تحتاج الجامعات إلى الاستثمار الدائم في التعليم؛ وذلك للحفاظ على سمعة البحوث العلمية الرائدة في العالم؛ إذ إن التمويل الجامعي المستمر ضروري لتمكين الجامعات من مواصلة تقديم سجل حافل في جودة البحث العلمي والتعليم العالي على الصعيد العالمي.

كلية أول سولز
(All Souls College)
التي تقدر حجم أصولها بـ

مليون جنيه استرليني (٤٢٩,٨)

كلية سانت جون
(St John's College)
التي تعد الأكثر ثراءً من بين الـ ٣٦ كلية من الكليات التابعة لجامعة أكسفورد بأصول تقدر بـ

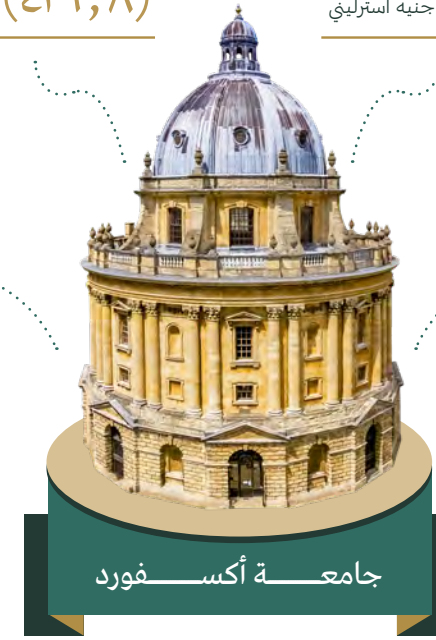
مليون جنيه استرليني (٥٩٢,٣)

كلية هاريس مانشستر
(Harris Manchester College)
هي الأقل ثراءً من بين الكليات التابعة لجامعة أكسفورد بأصول تقدر قيمتها بـ

مليون جنيه استرليني (٢٤,٨)

كلية كنيسة المسيح
(Christ Church College)
والتي تقدر حجم أصولها بـ

مليون جنيه استرليني (٥١٢,٩)



هذا وتنفق جامعة أكسفورد حوالي (١٧) مليون جنيه استرليني سنوياً على أنشطة التوعية والدعم المالي، وهو ما يزيد قليلاً عن (٢٪) من الدخل الصافي التراكمي البالغ (٧٨٧) مليون جنيه استرليني الذي تتمتع به الجامعة وكلياتها في عام ٢٠١٧م. كما تستخدم أصولها لدعم الأبحاث، وتمويل التدريس، وجعل التعليم في أكسفورد في متناول الطلبة، والمنح الدراسية التمويلية أو دعم الطلبة. ويتم الاحتفاظ بالعديد من الاحتياطات لأسباب محددة، وللإستدامة على المدى الطويل.

ومن خلال ما سبق استعراضه حول جامعتي كامبريدج وأكسفورد، يتضح أن كلتا الجامعتين استطاعتا الوصول إلى مجموعة هائلة من الثروة، يبلغ مجموعها ما يقرب من (٢١) مليار جنيه استرليني؛ بما تشمله من العقارات والأوقاف والاستثمارات والأصول الأخرى - بما في ذلك الأعمال الفنية والتحف - والتي تديرها ما يقرب من (٧٠) كلية ومؤسسة. كما تمتلك

أ- لمحة عامة عن الإطار القانوني للوقف في تركيا

عرفت تركيا الوقف التعليمي منذ قرون عديدة، فأقدم وقف ما زالت حجته موجودة حتى اليوم يرجع إلى العام ١٠٤٨م، أي في عصر السلاجقة، وقد خصص لدعم الطلبة الفقراء. وازدهرت الأوقاف في العصور العثمانية (١٢٩٩م-١٩٢٠م)، حتى بداية العهد الجمهوري. ومع إنشاء الجمهورية التركية تغير نظام الأوقاف في الدولة، وتعرضت لبعض العقبات؛ حيث قد ألغيت وزارة الأوقاف في عام ١٩٢٦م، وأضحت الأوقاف تابعة لهيئة تتبع مجلس الوزراء باسم «المديرية العامة للأوقاف»، كما فُرضت قيود على التبرع للمؤسسات الوقفية، إضافة إلى وقف الدعم الحكومي للأوقاف (العوضي، ٢٠٠٨م).

الا أنَّ النظام الجديد لم يلغي الأوقاف والمؤسسات الوقفية القائمة منذ الحقبة العثمانية، بل استمرت صفتها القانونية، وأعيد توصيفها تحت قانون «إنشاء الأوقاف» (القانون رقم ٢٧٦٢ لسنة ١٩٣٥م)، وأسند تنظيم الأوقاف الجديدة التي أنشئت في عهد الجمهورية إلى القانون المدني التركي (Karacan, 2011).

ونتيجة للتغيرات التي حدثت في البيئة المنظمة للأوقاف؛ فقد أعرض المجتمع إلى حد كبير عن إنشاء أوقاف جديدة، وذلك حتى العام ١٩٦٧م، الذي شهد تعديلاً في قانون الأوقاف الصادر في عام ١٩٣٥م. وقد منح هذا التعديل للحكومة الحق في إعفاء المؤسسات الوقفية من الضرائب، كما فُتح باب تلقي الهيئات والتبرعات من الأفراد والشركات للمؤسسات الوقفية (العوضي، ٢٠٠٨م).

وفي العام ٢٠٠٨م وُحِّدَتْ جميع القوانين المتعلقة بالأوقاف التي ترجع إلى فترة ما قبل العهد الجمهوري، وكذلك الأوقاف الجديدة، تحت إطار قانوني واحد وهو قانون الأوقاف الجديد رقم (٥٧٣٧). وقد قَدِّمَ هذا القانون بعض التسهيلات لإنشاء أوقاف جديدة، وأعطى بعض الإعفاءات الضريبية للأوقاف، كما سهل إجراءات امتلاك وبيع الأصول العقارية.

ب- إنشاء الجامعات الأهلية

اقتصرت نظام التعليم العالي التركي على مؤسسات التعليم العالي الحكومية، وذلك حتى صدور الدستور التركي في عام ١٩٨٢م، والذي سمح بإنشاء جامعات أهلية، وفتح الباب أمام المؤسسات الخيرية لإنشاء جامعات تحت إشراف مجلس التعليم العالي التركي (YÖK)، وتنص المادتان رقم (١٣٠) و (١٣١) في الدستور التركي على أن تكون هذه الجامعات غير ربحية، وهو شرط أساسي لمنحها الترخيص.

ج- إدارة الجامعات الأهلية

وفقاً للقانون التركي؛ تمنح الجامعات الأهلية صفة «هيئة قانونية رسمية»، وتتمتع بالاستقلالية في إدارة شؤونها عبر مجلس الأمناء، وتُعفى من ضريبة الملكية، على أن تخضع لتدقيق سنوي يقوم به مجلس التعليم العالي (YÖK)، كما تخضع لتقييم وزارتي التربية والمالية، ويجب عليها تقديم تقرير لوزارة المالية يتضمن معلومات حول أوضاعها المالية وأنشطتها، وفي جميع الأحوال تلتزم المؤسسات بتوفير تقاريرها السنوية وقوائمها المالية لكل من يطلبها.

وتعدُّ «المديرية العامة للأوقاف» الجهة المسؤولة عن الإشراف على الأوقاف التركية وإدارة بعضها، وهي كيان إداري مستقل يتبع رئيس الوزراء، ويختص بإدارة الأوقاف القديمة، وحماية الأثرية منها، إضافة إلى دعم جميع الأوقاف لتحقيق أهدافها، والعمل على نشر الوعي بها، وتشجيع أفراد المجتمع على تأسيس أوقاف جديدة (المديرية العامة للأوقاف بتركيا، ٢٠١٣م).

كما تقوم المديرية بمراقبة جميع الأوقاف والمؤسسات الخيرية، إذ تقدم تلك المؤسسات تقريراً سنوياً لها، يتضمن معلومات حول إدارات المؤسسة المختلفة وأنشطتها، وكذلك قوائمها المالية. ويقوم مفتشو المديرية بزيارة بعض المؤسسات للتأكد من مدى التزامها بالقانون، فالدور الرقابي للمديرية العامة للأوقاف يوضح مدى انضباط المؤسسات الخيرية والتزامها بالقانون، بدون تدخل مباشر بغير تدخل مباشر في النظرة عليها أو إدارتها.

د- نشأة الجامعات الوقفية في تركيا وتطورها

منذ التعديلات الدستورية التي أدخلت في عام ١٩٨٢م، بدأت الجمعيات الخيرية بإنشاء الجامعات، فكانت جامعة بيلكنت (Bilkent University) أولها، أتبعها بعد ذلك جامعة

هـ- أنواع الجامعات الوقفية

يمكن تقسيم الجامعات الوقفية في تركيا إلى ثلاث فئات، وهي: الجامعات البحثية، والجامعات التعليمية، وجامعات تشمل الاثنين، ويصل حالياً عدد الجامعات الوقفية في تركيا نحو (٧٥) جامعة وقفية، يدرس فيها مايقارب (٣٥١) ألف طالب وطالبة، ويتلقى مانسبته (٤٠٪) من طلبة الجامعات الوقفية شكلاً من أشكال المنح الدراسية، كما يحصلون علي ميزات عدة منها: التدريس باللغة الإنجليزية عوضاً عن التركية.

ويعتقد الأكاديميون أن هذه المؤسسات دليل على صحة المشهد التعليمي العالي في البلاد؛ إذ تعتمد هذه الجامعات الوقفية على أسلوب تدريس عصري، تساعد الطلبة على الابتكار والبحث العلمي، على عكس الأسلوب التقليدي الذي تتبعه باقي الجامعات الحكومية.

كما تتمتع أيضاً هذه الجامعات بصلات وثيقة مع رجال الأعمال والأسر التي تمولها من خلال أعمالها التجارية.

ويقارن الأكاديميون الأتراك الجامعات الوقفية بجامعات أخرى، مثل: جامعة ستانفورد (Stanford University)، وجامعة كارنيجي ميلون (Carnegie Mellon University) في الولايات المتحدة الأمريكية، التي أسسها رجال أعمال أثرياء، وفيما يأتي استعراض لأبرز الجامعات الأهلية الشهيرة التي أسسها أسر ورجال أعمال، وهي: جامعة بيلكنت (Bilkent University)، وجامعة كوتش (Koç University)، وجامعة سابانجي (Sabancı University).

١. جامعة بيلكنت (Bilkent University)

أنشئت جامعة بيلكنت من قبل ثلاثة مؤسسات وقفية، تابعة لعائلة دورماجي (Doğramacı) متخصصة في مجال التعليم، والصحة، والبحث العلمي، وقد أسسها إحصان دورماجي في العاصمة التركية «أنقرة». وكانت أوقاف الجامعة التي تبرع بها المنشي عبارة عن مساحات واسعة من الأراضي، وملكية تامة للجامعة لأكثر من أربعين شركة. ومع مرور الزمن أصبح الداعمون الأساسيون للجامعة يضمون مؤسسة بيلكنت الوقفية، وعائلة (دورماجي)، إضافة إلى الشركات التابعة للجامعة، إذ أضحت الجامعة تملك أكثر من ستين شركة، يجتمعون تحت مظلة شركة بيلكنت القابضة (Bilkent Holdings)، والتي تمتلك الجامعة بنسبة (٩٩٪) من أسهمها بشكل مباشر، ونسبة (١٪) بشكل غير مباشر (Doğramacı, 2005).

كوتش (Koç University) عام ١٩٩٢م، ثم جامعة العاصمة (Baskent University) عام ١٩٩٤م، ثم توالى بعد ذلك إنشاء الجامعات الأهلية في عدد من المحافظات التركية؛ ليصل عدد الجامعات الوقفية في تركيا بحلول عام ٢٠١٦م إلى حوالي (٦٨) جامعة وقفية، منها (٣٨) جامعة تقع في أسطنبول فقط، وأبرزها: جامعة سابانجي (Sabancı University)، وجامعة اوزيجين (Ozyegin University)، وجامعة بيلكنت (Bilkent University)، وجامعة شهير أسطنبول (Istanbul Şehir University)، وجامعة كوتش (Koç University)، وجامعة سليمان شاه (Süleyman Şah University)، وجامعة السلطان محمد الفاتح (Fatih Sultan Mehmet Vakıf University)، وجميعها جامعات وقفية غير ربحية.

وللتمييز بين أنواع قطاعات التعليم العالي في تركيا يُستخدم مصطلح (State) للتعريف بالجامعات الحكومية، بينما يشير مصطلح (Foundation) إلى الجامعات الأهلية التي أنشأتها المؤسسات الخيرية العائدة للأوقاف.

وتعد الجامعات الوقفية (VAKIF ÜNİVERSİTELERİ) جزءاً مهماً في منظومة التعليم العالي في تركيا اليوم، وهي عبارة عن مؤسسات أهلية حديثة قامت على فكرة الوقف الإسلامي، وتستهدف خدمة المجتمع والرقي به، وتُسهّم في تنفيذ استراتيجية متوافقة مع رؤية الدولة، وذلك بالتوجه نحو التخصصات الحيوية النادرة التي يتطلبها سوق العمل، والتي لا تقدمها معظم الجامعات الحكومية بسبب كلفتها العالية، مثل: النانو تكنولوجي (Nanotechnology)، والبايو تكنولوجي (Biotechnology)، والحاسبات الفائقة (Super-computers)، وعلوم الفضاء (Space Science)، والطاقة النووية (Nuclear Energy)، وغيرها. كما تقوم هذه الجامعات بإبرام الشراكات الفاعلة مع أشهر الجامعات العالمية، والسعي إلى الارتقاء بمستوى الخريج؛ لتصبح هذه الجامعات ركيزة أساسية في نظام التعليم العالي التركي، ونموذجاً جديداً للتعليم الحديث من خلال التوسع في الاستثمارات الوقفية في المجالات الحيوية والتنمية، كما أن هذه الجامعات تدار بمنهجية جديدة، تتحرر من قيود البيروقراطية، وتنتقل باستقلالية أكبر، ومناخ محفز إلى آفاق الإبداع والابتكار.

ومع تقدم الجامعات التركية في التصنيفات العالمية، وسعيها لاستقطاب الطلبة من جميع أنحاء العالم؛ نجد أن الجامعات الوقفية أسهمت في رفع جودة التعليم العالي في تركيا، إذ صُنّفت ثلاث جامعات وقفية تركية ضمن أفضل (٤٠٠) مؤسسة للتعليم العالي على مستوى العالم في عام ٢٠١٥م في تصنيف مجلة تايمز للتعليم العالي (Sarah Lynch, 2015).

٣. جامعة سابانجي (Sabancı University)

أنشئت جامعة سابانجي في عام ١٩٩٦م، بينما بدأت الدراسة بها في العام الجامعي (١٩٩٩/٢٠٠٠م)، وتقوم «مؤسسة سابانجي» المنشئة لها، و«مجموعة سابانجي القابضة» (Sabancı Holding)، إضافة إلى «عائلة سابانجي» بدعم الجامعة. وتعتمد الجامعة بشكل كبير في تمويلها على رسوم الطلبة، ففي عام ٢٠١١م دُفِعَتْ ما يقارب ثلاثة أرباع التكلفة العامة للجامعة من الرسوم الدراسية للطلبة، بينما مُوِّل باقي التكلفة بتبرعات من «مؤسسة سابانجي»، و«مجموعة سابانجي القابضة»، والعائد من «صندوق سابانجي الوقفي»، إضافة إلى بعض عوائد المشاريع والتبرعات (Sabancı University, 2013).

ويؤكد رئيس جامعة سابانجي بأن الجامعة تتميز بالعلاقات الاجتماعية التي تربطها مع شركات سابانجي المختلفة؛ إذ يمكن للجامعة أن تدخل في مشاريع مشتركة مع الشركة القابضة، والمشاريع التقنية والاجتماعية.

و- جوانب التمويل في الجامعات الوقفية

تمتتع تركيا بخبرة في إدارة الوقف في التعليم العالي، ففي حين تُموَّل الجامعات الحكومية في تركيا بشكل أساسي من ميزانية الحكومة كما سبق توضيحه وتمتلك الجامعات الأهلية بموجب القانون ثلاثة مصادر للتمويل، وهي:

١. وفيات المؤسسة الخيرية وأموالها، وتبرعات الأفراد، وهي غير الوقفيات التي أنشئت منها الجامعة.
٢. رسوم الطلبة.
٣. تمويل حكومي فرعي للأنشطة التي تفيده المجتمع، وهو ما يخضع لمجموعة من المعايير، موضحة على الشكل رقم (٩).

وقد بلغ في عام ٢٠٠٩م مجمل حقوق المساهمين في شركة بيلكينت القابضة (٥٢٥,٧) مليون ليرة تركية (أي: نحو ٣٤٧,٨ مليون دولار). وكل ما تحققه الشركة من أرباح يُحوَّل لتمويل الجامعة، (Bilkent Holdings, 2013). ومع هذا فمنذ إنشاء الجامعة تمثل رسوم الطلبة قرابة نصف مجمل الدخل المتدفق لها؛ فعلى سبيل المثال في عام ٢٠٠٧م كان الدخل السنوي للجامعة (٢٠٢) مليون دولار، مثلت نسبة رسوم الطلبة (٤٧٪) منه، بينما توزع باقي الدخل في العام نفسه وفق الآتي: (٣٠٪) من أوقاف الجامعة، (١٨٪) من المشروعات البحثية والدعم الحكومي، و(٤,٥٪) من إيرادات ما تديره الجامعة من مرافق (Doğramacı, 2008).

وتهدف جامعة بيلكينت إلى توفير بيئة مناسبة للتعليم والنمو الفكري في العلوم والتكنولوجيا، والعلوم الإنسانية، والفنون؛ إذ تتميز الجامعة برصيد أكاديمي، واجتماعي، وثقافي مهم، استطاعت من خلاله أن تحتل مراكز متقدمة في ترتيب الجامعات العالمية، وكونها تعتمد اللغة الإنجليزية لغةً أساسيةً في مناهجها التعليمية، الأمر الذي جعل الطلبة الأجانب يختارونها وجهة أولية.

٢. جامعة كوتش (Koç University)

أسس رجل الأعمال وهي كوتش «جامعة كوتش» في أسطنبول في عام ١٩٩٣م، وتدعم هذه الجامعة بشكل أساسي «شركة كوتش القابضة» (koç Holdings)، وعائلة كوتش، إضافة إلى «مؤسسة وهي كوتش» التي تأسست في عام ١٩٦٩م. وكان هدف المؤسسة إعادة إحياء سنة الوقف، التي غابت إلى حد كبير مع بدايات عصر الجمهورية التركية. وتخصصت مؤسسة «وهي كوتش» في تمويل التعليم؛ إذ قامت بالعديد من المشروعات المتعلقة بتمويل المدارس، إضافة إلى إنشاء الجامعة.

وقد أقامت الجامعة مكتباً لعلاقات الشراكة والتنمية (Corporate Relations & Development)؛ يعني بزيادة الإسهامات والمنح الداعمة للجامعة من الشركات والمؤسسات الخيرية، وجذب تمويل للعديد من الأهداف والبرامج التي تقوم بها الجامعة، مثل: المنح، والكراسي الوقفية، والبحث، وزيادة أوقاف الجامعة، وغيرها (Koç University, 2013).

وما زال الصندوق الوقفي الذي أسسه رجل الأعمال «وهي كوتش» في أواخر التسعينيات يدعم الجامعة بما يقدر (٣٠) مليون دولار سنوياً (Sarah Lynch, 2015).

ز- جوانب الإنفاق في الجامعات الوقفية

رغم أن الجامعات الوقفية في تركيا تفرض رسوماً دراسية عالية جداً تصل إلى (٢٠,٠٠٠) دولار أمريكي سنوياً، إلا أن الجامعات الوقفية تقدم منحاً مميزة لطلابها؛ فعلى سبيل المثال: أنفقت جامعة بيلكينت بنسبة (٢٥٪) من مجموع مصاريفها على المنح الدراسية في العام ٢٠٠٧م، فاستفاد (٣,٠٠٠) طالب وطالبة من هذه المنح، بما يعادل: ربع الطلاب الدارسين بها، والبالغ عددهم (١٢,٠٠٠) طالباً وطالبة. كما تنفق جامعة سابانجي (٣٠٪) من مصاريفها على المنح الدراسية. أمّا جامعة أوزيجين تقدم منحاً دراسية من (٢٥٪ أو ٥٠٪ أو ١٠٠٪) من الرسوم الدراسية، بناءً على درجات القبول، كما تقدم جامعة كوتش منحاً دراسية بنسبة (٥٠٪ أو ١٠٠٪) وذلك بناءً على الاستحقاق الأكاديمي (Shayya OTHMAN, 2016).

الجدير بالذكر أنّ تمويل الصناديق الوقفية لا يقتصر على الجامعات الخاصة في تركيا فحسب، بل الجامعات العامة (الحكومية) تُموّل أيضاً من هذه الصناديق؛ إذ يسهم رجال الأعمال في تمويل هذه الصناديق؛ فعلى سبيل المثال: على الرغم من أن «جامعة أبانت عزت بايسال» (Izzet Baysal) - وهي جامعة حكومية - إلا أنّ الصناديق الوقفية وجزء من الموازنة الحكومية التي تقدر بـ (٢٦٢) مليون ليرة تركية، تمول البنية التحتية، والأنظمة التقنية، والعديد من الاستثمارات في المعدات للجامعة.

ح- ضوابط عامة لإنشاء الجامعات الوقفية

يتطلب الحصول على تصريح لإنشاء جامعة وقفية خاصة في تركيا استيفاء المتقدم لجملة من الاشتراطات والضوابط التي وضعتها الحكومة، ومنها:

- أن تكون مؤسسة غير ربحية.
- أن يكون رأس المال كافيًا لإنشائها، وإدارة العملية التعليمية فيها.
- أن يكون هناك اتفاق مع جامعة الولاية، تكون نسخة احتياطية من الجامعة الخاصة، ففي حال لم تتمكن الجامعة الوقفية من إدارة وتمويل نفسها؛ فإن جامعة الولاية التي تمولها الحكومة بشكل رئيسي تكون قادرة على مساعدتها.
- تجنب التضارب بين إدارة شؤون الجامعة وإدارة الصندوق الوقفي للجامعة؛ لذا يجب تشكيل مجلس إدارة مَعْيُيَّ بإدارة صندوق الوقف التابع للجامعة؛ إذ يصبح المجلس هو المسؤول المباشر عن إدارة الرسوم الدراسية، والمساعدات الحكومية، والأموال، والعقارات، والممتلكات الموهوبة للجامعة التي يمتلكها الصندوق (Adam akademi, 2016).



وتشكل نسبة التمويل الحكومي لهذه المؤسسات ما بين الـ (١٪ - ٦,٣٪) سنوياً فقط. بينما تمثل رسوم الطلبة المصدر الحيوي لتمويل الجامعات الوقفية، ويفترض أن يكون المصدر الأهم للتمويل هو التمويل المستمد من المؤسسة الخيرية المنشئة للجامعة، إلا أنّ معظم المؤسسات المنشئة للجامعات الأهلية ليست مؤسسات ذات موارد مالية كبيرة؛ ولذلك فهي تعتمد على الرسوم الدراسية للطلبة. وتبلغ نسبة العائد من الرسوم الدراسية، من بين مجمل دخل الجامعات الأهلية من (٢٠٪ - ٩٠٪)، بحسب الأوضاع المالية لكل جامعة (Karacan, 2011).

ومن أجل الحفاظ على استدامة الصناديق الوقفية؛ تقوم الجامعات بتشغيل العديد من الشركات لدعم النشاط التعليمي، مثل: تأجير مواقف السيارات، وإجراء الخدمات المجتمعية في الجامعة. وتُستخدم عوائد هذه الأنشطة التجارية لتقديم المنح الدراسية للطلبة، وتمويل البحوث.

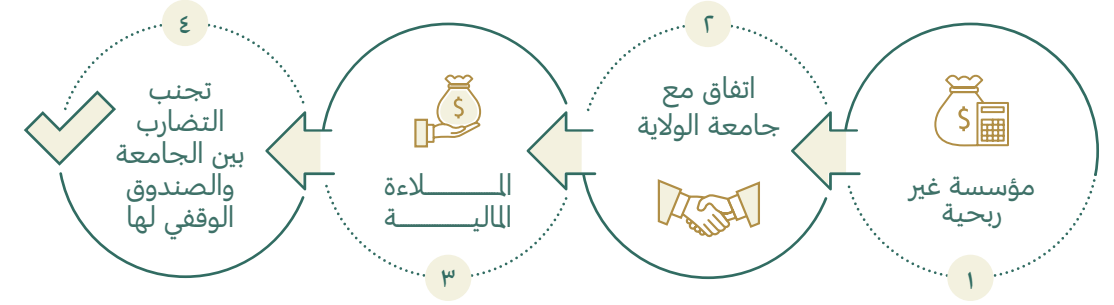
٤) تجربة مملكة ماليزيا الاتحادية

تقوم تجربة ماليزيا التنموية على مبادئ الاقتصاد الإسلامي؛ ففي مجال القطاع الوقفي تعد ماليزيا من الدول التي وضعت صيغاً تواكب المستجدات المصرفية، لاسيما عن طريق شركات التأمين؛ إذ تتجسد أهم مؤسسات هذا القطاع في «صندوق الوقف الخيري والحج»، و «مؤسسة الوقف في سيلانجور»، و «صندوق الحج والبنك الإسلامي الماليزي». الجدير بالذكر أن عملية الوقف بدأت في ماليزيا منذ دخول الإسلام إليها، إلا أن إدارة الممتلكات الوقفية لم تكن خاضعة لضوابط قانونية أو إطار تنظيمي حتى العام ١٩٥٢م.

وتتعدد مجالات الاستثمار الوقفي في ماليزيا إلى أنواع عدة منها: (١) الاستثمار العقاري، (٢) الاستثمار في المشروعات الخدمية، (٣) الاستثمار في العقارات الزراعية، (٤) الاستثمار في الأوراق المالية والمالية الإسلامية.

وقد أنشأ «المجلس الإسلامي» بإقليم ملقا، لجنة خاصة تختص بالإشراف على إدارة الأوقاف والبحث عن السبل والوسائل الملائمة لتنميتها وتطويرها، أما في إقليم بينانج فقد أنشئت هيئة استشارية لتقديم المشورة الفنية للمجلس الإسلامي فيما يتعلق بتقسي الجدوى الاقتصادية للمشاريع الوقفية الاستثمارية.

وبعد «صندوق الوقف الخيري والحج» من أهم إنجازات إدارة الوقف في ماليزيا؛ فقد أنشئ صندوق الوقف من قبل الجامعة الإسلامية ١٩٩٩م، إذ يقوم الصندوق على جمع التبرعات لحساب الصندوق الجامعي؛ لخدمة الطلبة من خلال تأمين دخل خاص بهم، وتقديم منح وقروض لهم، أما «صندوق الحج التعاوني الماليزي» فقد بدأ برأس مال زهيد، واليوم يتعامل بمليارات الدولارات؛ إذ يستثمر أمواله بشكل ممتاز، ويحقق أهدافه المرجوة.



مما سبق يتبين أنّ الوقف في النموذج التركي يقتصر على الجامعات غير الحكومية، بديلاً عن الجامعات الربحية، وهي بالتالي تخفف عن الحكومة جزءاً من كلفة الجامعة، دون أن يقع هذا العبء على الطلبة وأهاليهم بالدرجة الأولى.

وهنا، فإن دور الحكومة يكون حاضراً في عدة أشكال، أبرزها: المشاركة الجزئية المشروطة في تمويل الجامعات غير الحكومية وهو «دور تحفيزي»، ووضع القوانين التي تنظم عمل الجامعات الوقفية ومراقبة أداؤها، وهو «دور تأسيسي وإشرافي وتنظيمي»، لذا إن الجامعة المستقلة إدارياً ومالياً يفترض أن تكون شفافة، وأن تخضع للمساءلة، في حين تتغذى الصناديق الوقفية للجامعات التركية من مصادر مجتمعية متعددة، إلا أنها تدار من قبل جهاز معين مستقل في إجراءاته، ويقع تحت سلطة الجامعة، وتقوم الجامعة بتحديد إنفاقها تبعاً لحاجاتها.



هيكل إدارة الوقف في ماليزيا

تتمركز جميع مسائل الوقف بماليزيا في المجالس الدينية للدولة ذات الصلة، ولكل مجلس ديني من تلك المجالس نماذج مختلفة للوقف، إلا أن هناك بعض القواسم المشتركة بينها، وهي كالاتي:

١. مبدأ المحافظة على أبدية الأموال الموقوفة.

٢. عدم انتقال ملكية المنافع الموقوفة.

٣. احترام وتطبيق الشروط الأصلية التي يحددها مساهم الوقف.

٤. يخصص الوقف النقدي فقط من أجل الاستثمار منخفض المخاطر، والاستخدام المباشر، مثل: شراء الأراضي وغيرها.

الجدير بالذكر أن العديد من مجالس الدولة الدينية في ماليزيا بدأت باستثمار أراضي الوقف وتطويرها للأنشطة الاجتماعية، مثل: التعليم والصحة، والتي عادة ما كانت تُمنح لأغراض دينية، مثل: المساجد، والمقابر وما إلى ذلك.

أنواع مؤسسات التعليم العالي في ماليزيا

يوجد في ماليزيا نوعان رئيسان من الجامعات، وهما:

١. الجامعات العامة (الحكومية)، وهي مملوكة للدولة بشكل كامل، وتديرها وزارة التعليم العالي الماليزية.

٢. الجامعات الخاصة، وتمتلكها حكومات الولايات، والسلطات الفيدرالية، والمؤسسات التجارية، والأمناء العامون، والشركات العامة، والشركات الخاصة أو الأفراد.

ويمكن للجامعات العامة (الحكومية)، والخاصة تشغيل صناديق وقفية استثمارية خاصة بها، وذلك بعد الحصول على موافقة السلطات الدينية في الدولة « State Religious Authorities » لإدارة صندوق الوقف.

وفي العام ٢٠١٦م، أعلنت وزارة المالية الماليزية عن خفض كبير في مخصصات الميزانية للجامعات الحكومية يقع من (٠.٥٪-٢.٠٪)، مما دفع وزارة التعليم العالي إلى طرح حلول ابتكارية حول أهمية إيجاد آليات تسهم في زيادة دخل الجامعات العامة من خلال إيرادات الوقف المتمثلة في: السيولة النقدية، واستثمار الأموال المشتركة، والمباني، والأراضي، والكتب.

إدارة الأوقاف في مؤسسات التعليم العالي الماليزية

تأسست أول جامعة وقفية - بصورتها الكاملة - في ماليزيا في عام ١٩٥٥م في بندريا كلانغ بمدينة سيلانجور، وكانت تدعى الكلية الإسلامية الماليزية (Kolej Islam Malaya). وفي عام ٢٠١٠م أعيدت تسمية هذه الكلية الآن باسم الجامعة الإسلامية العالمية (Universite Islam Malaysia)، ويقع حرمها الحالي في مدينة ساير جايا. كما أنشأت الحكومة الماليزية في العام ١٩٩٧م شركة «الصندوق الوطني للتعليم العالي» المعروفة باسم (PTPTN)، تحت مظلة صندوق التعليم العالي الوطني؛ لتوفير وإدارة نظام القروض للطلبة الماليزيين الذين يتابعون التعليم العالي في الجامعات العامة (الحكومية) أو الخاصة في ماليزيا، وتتضمن مسؤوليات هذا الصندوق أيضاً تحصيل سداد الديون من المقترضين بعد تخرجهم وحصولهم على عمل، بحيث يمكن إعادة تدوير الأموال وإعادة إنفاقها في شكل قروض دراسية جديدة للطلبة الآخرين.

ومنذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأ التطبيق الأفضل لاستراتيجية الوقف في العديد من الجامعات العامة والخاصة في ماليزيا؛ وذلك في سعيها نحو تقليل الاعتماد المالي على التمويل العام، واستثمار رأس مال الوقف في شكل نقد وأسهم (Wan Kamal Mujani, Mohd Syakir Mohd Taib, Mohamad Khairul Izwan Rifin, 2016).

• الجامعات العامة (الحكومية)

هناك ثلاثة نماذج يمكن أن تتبعها الجامعات العامة (الحكومية) في إدارة أوقافها، وفقاً لمستوى جاهزيتها، وفي إطار التشريعات المعمول بها في الدولة، وهي موضحة على الشكل رقم (١٠):

الشكل رقم (١٠): نماذج إدارة الأوقاف في الجامعات الحكومية



النموذج الأول: تقوم الجامعة بإنشاء وحدة أو قسم أو لجنة لإدارة الأوقاف تحت إدارة الجامعة نفسها، وتوضع لجنة الأوقاف الجامعية تحت إشراف مجلس إدارة الجامعة كإحدى لجان المجلس، وتتخذ جميع القرارات المتعلقة ببرامج وأنشطة الوقف، بناءً على موافقة إدارة الجامعة؛ إذ جميع مسائل الحسابات والإدارة المالية للوقف تندرج ضمن اختصاص إدارة الجامعة.

النموذج الثاني: تؤسس الجامعة مكتباً للأوقاف تحت رعاية مجلس أمناء الجامعة، وينضوي صندوق الأوقاف الجامعي ضمن مسؤولية المجلس؛ كونه مشروعاً تابعاً للجامعة، ولديه حساب منفصل وإدارة مالية مستقلة.

النموذج الثالث: يُنشأ مجلس الوقف الجامعي على أنه كيان منفصل ومستقل عن الجامعة، وفيه توضح آليات التعاون والتنسيق بين هذا المجلس ومجلس أمناء الجامعة، إضافة إلى أدوار ومسؤوليات مجلس إدارة الأوقاف في اتفاق مكتوب، ويعد هذا النموذج هو الأفضل من بين النماذج الثلاثة.

• الجامعات الخاصة

يوجد في ماليزيا عدد قليل من الجامعات الخاصة غير الربحية، تعرف باسم الجامعات الوقفية، وتعتمد كل جامعة منها على نموذج حوكمة منفصل ومختلف عن الأخرى، ضمن الأطر والتشريعات المعمول بها في الدولة. كما أن العديد من الجامعات الحكومية مثل: «جامعة سلطان أزلن شاه الإسلامية»، وكذلك الجامعات القائمة على بعض الصناديق الاستثمارية الوقفية ك (جامعة البخاري الدولية) تشجع على الإسهامات الوقفية من المتبرعين، والخريجين والحكومة.

ومما سبق يمكن القول بأن الوقف التعليمي في ماليزيا يتمتع بنمو كبير؛ وذلك لعدة أسباب، منها:

١. اتصافه بفهم أكثر وضوحاً، يدعمه البحث العميق والنتائج التي توصل إليها المجتمع الأكاديمي في الوقف.
٢. تعدد اهتمامات العديد من الجهات بدور الوقف كونه أداة اقتصادية إسلامية بديلة.
٣. تنوع مصادر التمويل، واحتواء التكاليف للحصول على الدرجات العلمية.
٤. وضوح أنشطة الترويج لجمع الأموال من قبل سلطات الأوقاف وممثليهم (Fahmi S Omar, 2016).

خصائص الاستدامة في حوكمة الصناديق الوقفية الجامعية

تحدد مبدأ الاستدامة في حوكمة الصناديق الوقفية الجامعية في السياق الماليزي، في عدد من العوامل، تتمثل في الآتي:

١. قياس التدفق النقدي الداخلي والخارجي

- تعد مصداقية مدير الصندوق وشفافيته من أهم المرتكزات لزيادة نسبة استثمار المتبرعين في الوقف التعليمي العالي.
- ينبغي أن يكون هناك فصل لعمليات المحاسبة المالية، وإسهام الأوقاف، واستئناف العمليات، وما إلى ذلك.
- إعداد تقارير حديثة ومنتظمة، تمكن الجهات المانحة والمتبرعين من سهولة الوصول إليها، والاطلاع عليها.

أ- الإطار المؤسسي للأوقاف

تعد المملكة العربية السعودية من الدول الرائدة على المستوى العربي في مجال استخدام الوقف لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي بها؛ إذ يسمح الإطار القانوني لديها بامتلاك الجامعة أصولاً وقفية واستثمارها. كما تتنوع الأساليب المستخدمة من قبل الجامعات للتمويل عن طريق الوقف.

وتنقسم الأوقاف في الإطار القانوني السعودي إلى نوعين:

- **أوقاف خيرية خاصة:** يقوم بالنظارة عليها من يحدده الواقف، فإن لم يحدد الواقف ناظرًا، تقوم المحاكم الشرعية بتعيين ناظر للوقف.
- **أوقاف خيرية عامة:** وهي الأوقاف المخصص ريعها لجهات البرّ العامة، وتختص بالنظارة على هذا النوع من الأوقاف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

وقد أنشأت الوزارة «مجلساً أعلى للأوقاف»، يختص بالإشراف على جميع الأوقاف الخيرية العامة بالمملكة، ويضع قواعد إدارتها واستثمارها، وتحصيل عوائدها وصرفها، ولا يقوم مجلس الأوقاف الأعلى بالإشراف المباشر على جميع الأوقاف الخيرية العامة، وإنما ينشئ مجالس أوقاف فرعية في المناطق المختلفة، ويحدد لها الصلاحيات التي تختص بها. ويتولى مدير الأوقاف في كل منطقة الإشراف المباشر على الأوقاف الخيرية العامة بها، ومتابعة صيانتها، واستلام عوائدها وجوانب الإنفاق.

ب- الأوقاف ودورها في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي

سمح «مجلس التعليم العالي» للجامعات تأسيس الأوقاف الخاصة بها وإدارتها، إذ نصّت المادة (ب/٤٥) على الآتي: «لمجلس الجامعة قبول التبرعات، والمنح، والوصايا، والأوقاف الخاصة بالجامعة، كما يجوز له قبول التبرعات المقترنة بالشروط المخصصة لأغراض معينة إذا كانت الشروط أو الأغراض تتفق مع رسالة الجامعة، وتدرج هذه التبرعات في حساب مستقل، يصرف منه للأغراض المخصصة لها، وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس التعليم العالي».

ومن القواعد التي وضعها «مجلس التعليم العالي» أن تودع هذه التبرعات في حساب بنكي مستقل باسم الجامعة، ويُصرف منه بموجب مستندات رسمية، ويراقب عليه المراقب المالي. كما يفحص المراقب المالي السجلات الخاصة بالتبرعات، والمنح، والوصايا، والأوقاف بصفة دورية، ويرفع تقريراً مفصلاً عنها لمدير الجامعة. ويقوم مراجع الحسابات، في نهاية كل سنة مالية بالتأكد من تسجيل الأصول المتبرع بها، ويرفع تقريراً عنها لمجلس الجامعة.

• ينبغي تطوير استثمار الأراضي الوقفية؛ لتحقيق الفوائد التي تعود على المانحين.

- تطوير استثمار وقف الحرم الجامعي لأغراض متعددة؛ وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي.
- فيما يخص مؤسسات التعليم العالي يمكن للأفراد والحكومات أن يقوموا بمنح أراضي للاستثمار الوقفي غير ربحية؛ وذلك لتطوير الحرم الجامعي، والسماح بتحويل هذه الأراضي إلى مشاريع قابلة للاستثمار التجاري، فضلاً عن الغرض التعليمي الأساسي.

٣. مبدأ الثقة والعلاقة مع المجالس الدينية للدولة

- تتولى السلطات الدينية في ماليزيا آلية تنسيق جميع المسائل الوقفية، مثل: الأصول النقدية، واستثمار الأموال المشتركة، والعقارات، والأراضي السكنية والزراعية، والكتب.
- لكي تكون الجامعة قائمة على الوقف، يجب عليها أن تكون عضواً في مجلس السلطة الماليزية، وأن تؤول جميع الأراضي الوقفية إلى المجلس، وتعدّ العقارات المبنية على أراضي وقفية هبة في حد ذاتها من اختصاص المجلس.
- يجب أن تقدم الجامعة تقريراً عن أنشطة الوقف بها، وأن تكون لديها محاسبة واضحة، وأن تشارك فوائدها مع المجتمع.

الاستثمار

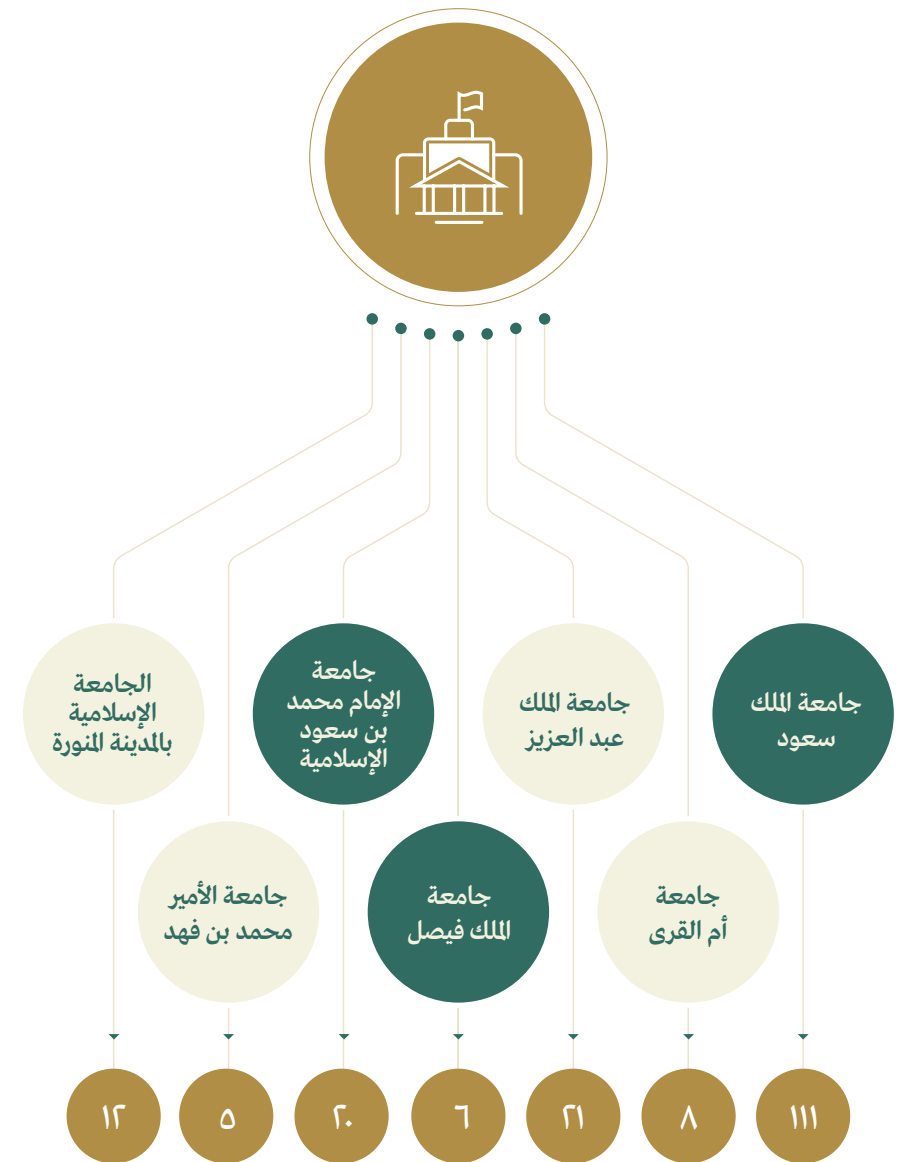
- يجب المحافظة على مبدأ أبدية الأموال النقدية الموقوفة، إذ إنه لا يمكن الاستفادة منها إلا في المنح الدراسية، والبحث العلمي، والإدارة، ويعد استثمار الأموال النقدية الموقوفة أمراً ضرورياً.
- يجب استثمار الوقف في البورصات وأسواق الأسهم في محافظ منخفضة المخاطر، كما يفضل أن تكون الأولوية للاستثمار في العقارات؛ وذلك للتوسع التجاري للجامعة، ثم في المناطق التجارية والسكنية ذات الإمكانيات الاستثمارية العالية، أو في مشاريع المزارع. وكل هذه الخطوات ضرورية لتحقيق أقصى قدر من الفوائد دون التضحية بالعائد الأساسي.

وفي هذا الصدد نجد أنّ استخدام الوقف في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي يتخذ عدة أشكال، من أهمها الآتي:

1- الكراسي العلمية الوقفية

تنتشر الكراسي العلمية والبحثية الوقفية في العديد من الجامعات بالملكة العربية السعودية؛ إذ أكثر من نصف الجامعات الحكومية تحتوي ضمن برامجها التعليمية برنامجاً للكراسي العلمية، وقد تجاوز عدد الكراسي البحثية في هذه الجامعات الـ (١٧٠) كرسيًا.

الشكل رقم (١١): الكراسي العلمية في بعض الجامعات السعودية



وتهدف رؤية الجامعات الى تقديم هذه البرامج لتعزيز منظومة البحث العلمي في المملكة والارتقاء بها، وتنفيذ مشاريع بحثية غير مسبوقه في مجالات علمية.

ورغم أن مصادر إيرادات الكراسي العلمية قد تختلف من جامعة إلى أخرى، إلا أنّ معظمها مشترك في الآتي:

- التمويل السنوي الذي يقدمه داعمو الكراسي من المؤسسات والأفراد.
- عائد استثمار التمويل السنوي الذي تتلقاه الكراسي من جهات المجتمع المختلفة.
- ما يتم رسده لتمويل الكراسي من ميزانية الجامعة، أو من أوقافها.
- إيرادات الكراسي من الأنشطة العلمية التي تقوم بها.
- الدعم الذي يمكن أن يخصصه صندوق التعليم العالي، أو غيره من الصناديق التي قد تنشأ لدعم كراسي البحث.
- التبرعات، والوصايا، والهبات، والأوقاف، ويعدّ هذا المصدر في بعض الجامعات من أهم المصادر لتمويل الكراسي البحثية.
- وتقدم الجامعات السعودية بعض الامتيازات للجهات الداعمة والممولة، ومن أهم هذه الامتيازات هي كالتالي:
- إطلاق اسم الممول على الكرسي طوال مدة التمويل، والتنويه بدعمه في مخرجات الكرسي العلمية والفكرية.
- عقد مؤتمر صحفي للإعلان عن إنشاء الكرسي، مع تغطية الحدث إعلامياً.
- تسجيل اسم الممول أو الجهة الداعمة بالسجل الذهبي للجامعة، ووضعه في لوحة شرف ممولي كراسي البحث العلمي بالجامعة.
- تكريم الداعم بمنحه درع الجامعة الخاص بداعمي كراسي البحث العلمي.
- اطلاع الجهة المانحة بشكل دوري على الإنجازات العلمية والتقارير المالية للكرسي.
- استفادة الجهة المانحة -خاصة الشركات- من نتائج البحوث المتعلقة بالكرسي.

وفيما يأتي استخلاصاً لبعض البيانات المتعلقة بالكراسي العلمية القائمة في جامعة الملك سعود وجامعة الملك عبد العزيز.

◀ الكراسي العلمية بجامعة الملك سعود

أطلقت الجامعة برنامج « كراسي البحث » في عام ٢٠٠٧م؛ حيث احتضنت الجامعة (١١١) كرسيًا بحثيًا في مختلف المجالات؛ إذ تضم (٤٢) كرسيًا للأبحاث الطبية، و(٢٧) كرسيًا في المجالات العلمية والزراعية، و(١٥) كرسيًا للأبحاث الهندسية، و(٢٧) كرسيًا للدراسات الإنسانية والاقتصادية.

◀ الكراسي العلمية بجامعة الملك عبد العزيز

تضم الجامعة حوالي (٢١) كرسيًا قائمًا بحسب آخر تحديث للبوابة الإلكترونية للجامعة - في إبريل ٢٠١٤م-، إضافة إلى كرسي علمي دولي بالتعاون مع جامعة باريس. وتتنوع المواضيع التي خصصت لها هذه الكراسي ما بين مجال الدراسات الطبية والكيميائية، وأبحاث الطاقة والمياه، والبيئة، والتنمية المستدامة، كما تشمل أيضاً الدراسات الاقتصادية، والدراسات الصحفية، وأبحاث الشباب، إضافة إلى الدراسات الدينية.

٢- الأوقاف الجامعية

أنح نظام مجلس التعليم العالي إمكانية قبول الجامعة للأوقاف؛ إذ حُدَّت إيرادات الجامعة بأربعة بنود، وهي:

- الاعتمادات التي تخصص لها في ميزانية الدولة (في حالة كانت حكومية).
- التبرعات والمنح والوصايا والأوقاف.
- ريع أملاك الجامعة، وما ينتج عن التصرف فيها.
- أي إيرادات أخرى تنتج عن القيام بمشاريع البحوث والاستشارات والخدمات العلمية للغير.

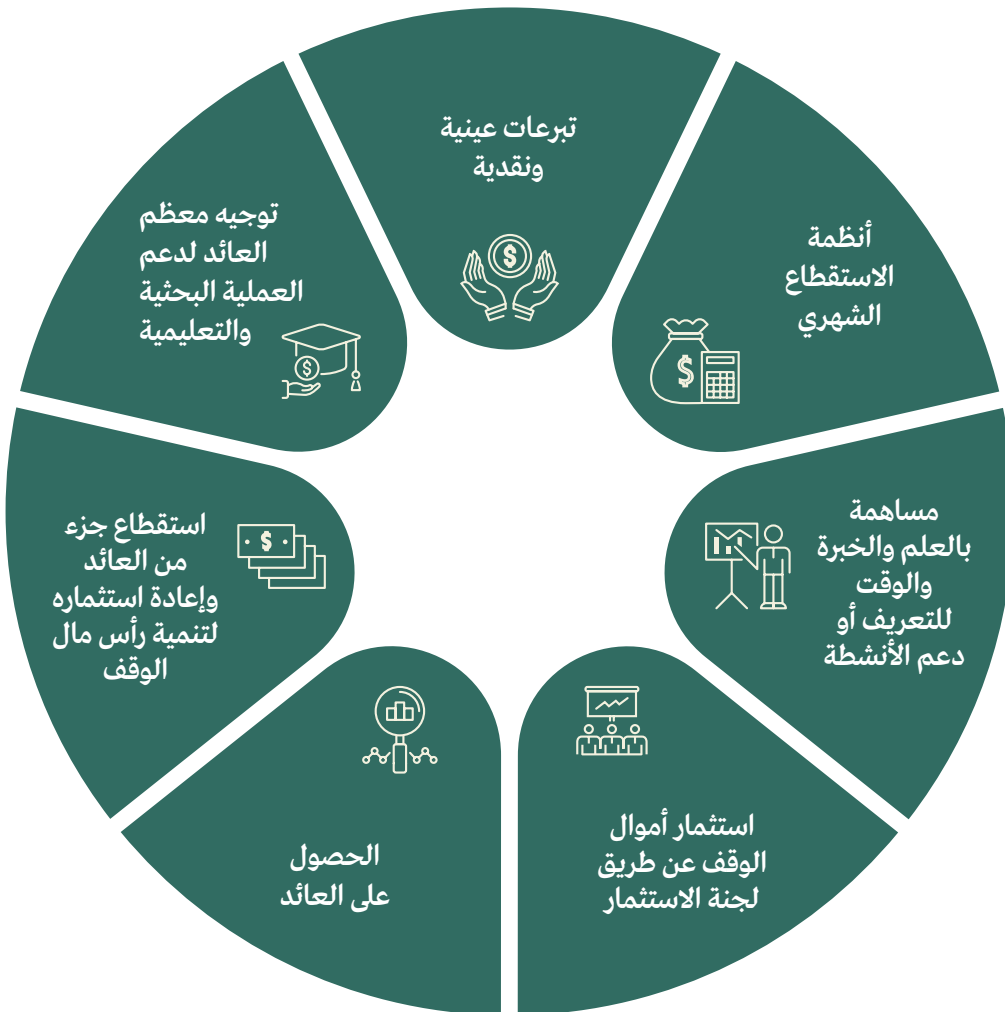
وفي هذا السياق سعت بعض الجامعات إلى تكوين أوقاف خاصة بها، وصناديق استثمار وقفية؛ من أجل تعزيز الموارد الذاتية للجامعة، وتوفير مصدر دخل ثابت ودائم، يُستخدم في دعم برامج المنح الدراسية وخدمة المجتمع، وتمويل أنشطة البحث والتطوير والتعليم في الجامعة؛ إذ توصلت الجامعات إلى أن التمويل الذاتي هو الحل الأمثل لدعم العملية التعليمية والبحث العلمي، ومن أبرز هذه الجامعات:

• جامعة الملك عبد العزيز

نشأ الوقف التعليمي بالجامعة في عام ٢٠٠٤م، بمبادرة من مجموعة من أهالي مدينة جدة وأعيانها، وبعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

وقد حُصص هذا الوقف لدعم وتمويل المشاريع والأبحاث العلمية، واستحداث آليات للتطوير والابتكار، وهدفه إعداد علماء متخصصين في المجالات العلمية التي تحتاج إليها الأمة، وقد حدد الوقف بعض الأولويات البحثية، منها ما هو في المجالات الطبية، والهندسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

الشكل رقم (١٢): آلية عمل الوقف التعليمي بجامعة الملك عبد العزيز



• جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

تبنى عدد محدود من الجامعات في السعودية -حتى الوقت الراهن- إنشاء الصناديق الوقفية. ومن بين هذه الصناديق «صندوق دعم البحوث والبرامج التعليمية»، الذي أنشأته جامعة «الملك فهد للبترول والمعادن». ونظراً إلى الارتفاع المطرد في تكلفة توفير التعليم والبحث العلمي بجودة عالية؛ ارتأت «جامعة الملك فهد للبترول والمعادن» ضرورة البحث عن بدائل لتمويل العملية العلمية والبحثية بها؛ فقد قامت بإنشاء «مكتب الصندوق الوقفي» (Endowment Fund Office) في عام ٢٠٠٧م، بهدف إمداد الجامعة بوسائل تمويل أخرى غير حكومية، ورغم أن الجامعة تعتمد على التمويل الحكومي بشكل أساسي إلا أنها سعت إلى إنشاء صندوق وقفي، يهدف إلى تغطية (٣٥٪) من الميزانية السنوية للجامعة؛ وذلك تحسباً لأي ظروف قد تؤدي إلى ضعف التمويل الحكومي المقدم لها، الأمر الذي سيؤثر سلباً على جودة التعليم، والخدمات التي تقدمها الجامعة.

ويوفر الصندوق حالياً تمويلاً إضافياً يوجه مباشرةً للبحث العلمي والعملية التعليمية، وبعض الأنشطة الطلابية التي غالباً لا يتم تمويلها من ميزانية الجامعة. وتنص لائحة صندوق دعم البحوث والبرامج التعليمية بالجامعة على الآتي:

- قبول الهدايا، والتبرعات، والمنح، والمساعدات من الأفراد والمؤسسات المحلية والدولية، بما لا تتعارض مع رسالة الجامعة وأهدافها.
- استثمار موارد الصندوق طبقاً لاحتياجات الجامعة ولرغبات المتبرعين، أخذاً في الاعتبار نسبة المخاطر.
- استثمار موارد الصندوق طبقاً للشريعة الإسلامية.
- توجيه العائد من الصندوق لدعم التعليم والبحث العلمي بالجامعة.
- البحث عن موارد مالية جديدة ومستدامة لمواجهة التكلفة المتزايدة للتعليم العالي.
- تشجيع المجتمع ولاسيما خريجي الجامعة على الإسهام في الصندوق الوقفي.

وتقوم آلية عمل الوقف التعليمي في الجامعة على جمع التبرعات النقدية والعينية من خلال برامج المساهمة المتنوعة التي أتاحها، ثم توجه الأموال إلى مشاريع استثمارية من خلال لجنة الاستثمار التي تضم عدداً من رجال الأعمال وأهل الاختصاص في مجال التمويل والاستثمار. وفي نهاية السنة المالية يُستقطع جزء من العوائد الاستثمارية لتستثمر مرة أخرى في مشاريع استثمارية جديدة، من أجل تنمية رأس مال الوقف، أما الجزء الأكبر من العائد فيوجه مباشرة لدعم المشاريع البحثية وتمويل الدراسات العلمية، وتحسين العملية التعليمية.

ومن أجل جذب المزيد من الأوقاف للجامعة؛ وفرت إدارة الوقف عدة قنوات للإسهام فيه؛ إذ يتلقى الوقف التبرعات النقدية والعينية على حد سواء. كما يمكن الإسهام بالعلم والخبرة والوقت للمشاركة في دعم أنشطة الوقف، أو التعريف به في المحافل المختلفة.

واستحدثت إدارة الوقف نظامين للاستقطاع الشهري: أحدهما لطلبة الجامعة والعاملين بها؛ إذ يحدد الشخص مبلغاً معيناً من راتبه ليتبرع بها شهرياً للوقف. والنظام الآخر لغير المرتبطين بالجامعة؛ حيث يمكنهم تفويض البنك الخاص بهم لاستقطاع مبلغ ثابت شهرياً، وتحويله لأحد الحسابات البنكية للوقف التعليمي.

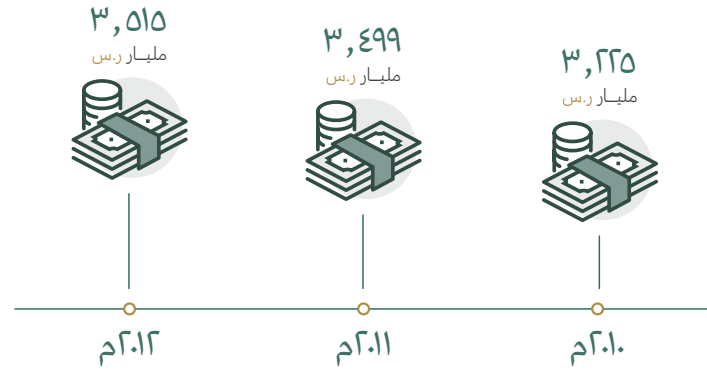
والجدير بالذكر أن الجامعة واجهت بعض الصعوبات، ومنها بطء الإجراءات النظامية وتعقيدها، وعدم استجابة بعض رجال الأعمال بالمستوى الذي كان مأمولاً؛ وبذلك صعب الوصول إلى حجم التبرعات المستهدف، وكذلك صعوبة نشر ثقافة التبرع للأوقاف التعليمية، خاصة مع عامة الناس.

ورغم تلك التحديات حقق الصندوق الوقفي للجامعة إنجازات مالية خلال أعوامه الأولى. ففي الفترة ما بين (٢٠٠٥-٢٠٠٩م)، تفاوتت التبرعات النقدية التي تلقاها الصندوق ما بين مليون ريال سعودي إلى ٤,٢٥ مليون ريال سعودي سنوياً.

كما أن إيرادات برنامج الاستقطاع الشهري نمت بشكل مطرد عبر السنوات الماضية، فبينما كانت تبلغ مائة ألف ريال سعودي في عام ٢٠٠٥م، بلغت ما يقارب المليون ريال سعودي في عام ٢٠١٠م. أما بالنسبة لعوائد الاستثمارات؛ فقد زادت بنسبة (٥,٢٪) في عام ٢٠٠٦م، إلى (١٨,٤٪) في عام ٢٠٠٩م، وهو ما يدل على حسن إدارة الأصول الوقفية المستثمرة. وقد قام الصندوق الوقفي للجامعة بتمويل عدة أبحاث علمية في مجالات وتخصصات حيوية، منها ما هو متعلق بالدراسات الطبية، والكيميائية، وأبحاث الغذاء والماء والزراعة والإدارة، والدراسات الاجتماعية (بن حسن، ٢٠١٢م).

تتكون أوقاف جامعة الملك سعود بالأساس من أصول عقارية، بلغت قيمتها في عام ٢٠١٢م ما يقارب (٣,٥١٥) مليار ريال سعودي.

الشكل رقم (١٣): تطور قيمة أوقاف جامعة الملك سعود خلال ثلاث سنوات من (٢٠١٠ - ٢٠١٢م)



وقد ساعدت الأوقاف على دعم العملية التعليمية بالجامعة في عدة جوانب، من أهمها:

١. استقطاب كوادر تعليمية وبحثية على قدر كبير من الكفاءة والتميز، وبهذا تستطيع الجامعة تزويد المجتمع بمخرجات تعليمية أفضل.
٢. دعم وتوسيع البنية التحتية دون إثقال كاهل ميزانية الجامعة.
٣. توفير الدعم المادي لتطوير أعضاء هيئة التدريس من خلال عمل الدورات المتخصصة لمواكبة المستجدات في تقنيات التعليم الحديثة.

وعموماً يركز الوقف في جامعة الملك سعود على «دعم الأنشطة التي تؤدي إلى تحسين مستوى الجامعة في التصنيفات العالمية، وتعزيز جهود البحث والتطوير والتعليم، ودعم المستشفيات الجامعية والأبحاث الصحية لعلاج الأمراض المزمنة، وإجراء الأبحاث المفيدة للبشر، وتفعيل العلاقة بين الجامعة والمجتمع؛ تحقيقاً لرسالة الجامعة الأساسية المبنية على تحقيق الشراكة المجتمعية لبناء مجتمع المعرفة» (أوقاف جامعة الملك سعود، ٢٠١٩م).

ويتولى إدارة الصندوق مجلساً يضم ما بين (١٠-٢٠) عضواً من القياديين والشخصيات البارزة في القطاعين العام والخاص، إضافة إلى رجال الأعمال من ذوي الخبرة في مجال الاستثمار، ويعين الأعضاء من قبل مجلس الجامعة، لعضوية مدتها (٣) سنوات. وفي عام ٢٠١١م، بلغت قيمة ما تم جمعه لدعم الصندوق من أوقاف، ومباين، وتبرعات، وكراسي علمية، وغيرها أكثر من مليار ريال سعودي.

ويستخدم عائد «صندوق دعم البحوث والبرامج التعليمية» في الآتي:

- تمويل البحوث العلمية الأساسية.
- برامج الإبداع والابتكار.
- استقطاب أساتذة من المعروفين عالمياً بالتميز في تخصصاتهم.
- تمويل بعض البرامج العلمية.
- الصرف على مكتبة الجامعة، واحتياجاتها من المراجع البحثية.

وقد حقق الصندوق الوقفي لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن معدلاً سنوياً في الأصول بمقدار (٤٥٪) منذ العام ٢٠٠٧م - ٢٠١٣م. وبلغ متوسط العائد السنوي المتحقق (١٠٪)، بينما يقع معدل الإنفاق من الصندوق ما بين (٣٪ و ٦٪) سنوياً من متوسط القيمة السوقية للصندوق، على مدار ثلاث سنوات. ويدل معدل النمو العالي المتحقق، إضافة إلى متوسط العائد، على مدى النجاح النسبي للصندوق - في السنوات الستة الأولى من إنشائه - في تحقيق بعض أهدافه. وإذا استمرت جهود إدارة الصندوق في ضمان معدل نمو عالٍ للأصول، ومعدل عائد جيد خلال عدة سنوات؛ فسيؤدي ذلك إلى قدرة الجامعة على الاعتماد على الموارد المالية المتوفرة من الصندوق بشكل أكبر.

أوقاف جامعة الملك سعود

تأتي جامعة الملك سعود في مقدمة النماذج العربية الوقفية الناجحة في الوقت الراهن، التي يقدر حجم أوقافها بملايين الدولارات في شكل مجمعات صناعية، وفنادق استثمارية بمشاركة من شركات القطاع الخاص، إضافة إلى وجود عدد كبير من كراسي البحث العلمي الممولة من القطاع الخاص أو من بعض الشخصيات العامة والخرجين.

وأنشئت أوقاف جامعة الملك سعود بموافقة مجلس الجامعة في عام ٢٠٠٧م. وفي عام ٢٠٠٨م، أصدر رئيس الجامعة قراراً بإنشاء الأمانة العامة لأوقاف الجامعة، ثم تبع ذلك صدور قرار رئيس الجامعة بتشكيل اللجنة التأسيسية لأوقاف الجامعة في منتصف عام ٢٠٠٩م.

أقر مجلس الجامعة الإسلامية في عام ٢٠٠٧م الموافقة على مشروع أوقاف الجامعة الإسلامية واللائحة المنظمة له. وُحِدَّت السلطة العليا المشرفة على شؤون الوقف لتكون مجلس نظارة الأوقاف، وبجانب مجلس النظارة، وتوجد الإدارة التنفيذية للوقف، التي تتكون من رئيس الجامعة مشرفاً عاماً، ووكيل الجامعة للتطوير، والمدير التنفيذي لإدارة الوقف، وسكرتير المدير التنفيذي، إلى جانب أربعة أعضاء من ذوي الخبرة الإدارية والتميز في البحث العلمي والتدريس بالجامعة، وتتبع الإدارة التنفيذية ثلاث وحدات مساندة، وهي:

- وحدة الشؤون الإدارية والخدمات المساندة: وهي مسؤولة عن إدارة وتنفيذ مشاريع الوقف وصناديقها الوقفية.
- وحدة تنمية واستثمار الموارد الوقفية: ومهمتها إعداد استراتيجيات استثمار الأصول الوقفية، ومتابعة تنفيذ ما حُطِّط له.
- وحدة الشؤون العلمية: وهي التي تقوم بإبداء الرأي في الشؤون البحثية والعلمية.

وينفق العائد من الوقف في الجامعة على العديد من الجوانب، منها الخدمات التعليمية والبحث العلمي، وطباعة الكتب، ودعم الخدمات المساندة والجهات التعليمية، وتطوير البنية التحتية للتعليم والبحث العلمي، وتوفير الوسائل التعليمية الحديثة للجامعة. كذلك يقوم الوقف على رعاية طلبة الجامعة والخريجين وأسرهم، وزيادة المنح الدراسية للطلبة الراغبين بالالتحاق بالجامعة، وتمويل الدورات العلمية التي تقيمها الجامعة، وإقامة المباني السكنية للطلبة، وتأمين وسائل النقل لهم.

ومما سبق يتضح أن نظام التعليم العالي في السعودية قد نظم إنشاء جامعات وكليات أهلية، كما أتاح لهذه المؤسسات إنشاء صناديق أوقاف خاصة بها تديرها بنفسها، فوجدتها بعض الجامعات والكليات فرصة سانحة لتعزيز مواردها المالية؛ حيث بادرت بإنشاء أوقاف لها، وعملت على استقطاب المنح والتبرعات لتنمية أصولها الوقفية وزيادتها.

ج- جوانب مهمة في إدارة أوقاف المؤسسات التعليمية وثمارها

من الجوانب الحيوية للوقف التعليمي إسهامه الفاعل في تمكين المؤسسة التعليمية من التخطيط الجيد للوفاء بالتزاماتها في المستقبل، وذلك من خلال فهم أوقاف مؤسسات التعليم العالي، من حيث المجالات التي تخدمها هذه الأوقاف، وكيفية إدارتها، وآلية استثمارها، والفئات المستفيدة منها، وغيرها من القضايا المهمة في هذا الشأن.

كيف تخدم الأوقاف المؤسسات التعليمية والمجتمع؟

تخدم الأوقاف المؤسسات التعليمية والفئات المستفيدة من المجتمع من خلال الآتي (American Council of Education 2014):

• ضمان الاستقرار

مما لا شك فيه بأن عائدات المؤسسات التعليمية غير ثابتة مع التغيرات في رسوم الالتحاق، وكذلك مصلحة المانحين للهبات والعطايا. إضافة إلى تذبذب الدعم العام (الدعم الحكومي) بين عام وآخر. ورغم أن أرباح الوقف تختلف أيضاً مع التغيرات في الأسواق المالية واستراتيجيات الاستثمار، إلا أن معظم المؤسسات التعليمية الوقفية تتبع مبادئ توجيهية حكيمة من حيث ضبط معدلات الإنفاق لتخفيف أثر التقلبات الاقتصادية على موازنتها. وذلك بهدف الحصول على دخل مستقر نسبياً. وبما أن أصل الوقف لا ينفق، فإن الفائدة المتأتية من أرباحه تدعم الأولويات المؤسسية عاماً بعد عام.

توفر الأوقاف الاستقرار والمرونة ودرجة من الثقة للمستقبل؛ فهي تمكّن المؤسسات من تحقيق هدفها الأسمى وأغراضها التعليمية والخيرية على نحو أكثر فاعلية، وتبرر هذه الفوائد للمؤسسات والفئات التي تخدمها- الجهد اللازم لبناء الأوقاف والمحافظة عليها. أما بالنسبة للطلبة وأسرهم والمجتمع بشكل عام؛ فإن الأوقاف تسمح للمؤسسات بتقديم خدمات أكثر، وتحقيق مستوى أعلى من الجودة.

ويمكن للوقف أن يمكّن المؤسسات من زيادة المساعدات المقدمة للطلبة على المدى الطويل، إضافة إلى تقديم الالتزامات لكبار أعضاء هيئة التدريس، والشروع في إجراء بحوث رائدة، وتطوير برامج تعليمية أقوى، والاستثمار في التقنيات الجديدة، والحفاظ على المكتبات والمختبرات والأصول المادية الأخرى. وكذلك في الأوقات المالية الصعبة يمكن للوقف أن يحافظ على التعليم والبحث في المؤسسة، ويسمح لها بتوفير الدعم الأساسي لأعضاء هيئة التدريس والطلبة.

وتسمح الأوقاف للمؤسسات أيضاً بالمشاركة في تخطيط بعيد المدى، مع منح الثقة بأن لديها الموارد اللازمة لاستكمال أهم مشاريعها، وتحتاج المؤسسات إلى آفاق طويلة لإدخال تحسينات على رأس المال، وبناء نقاط القوة في المجالات الأكاديمية الناشئة، والتكيف مع الاحتياجات والمصالح المتغيرة لطلبتها والمجتمع الأوسع، وأخيراً تحفز الأوقاف إسهامات المانحين الذين يرغبون في التأكد من أن هباتهم وعطاياهم ستخدم الأغراض التعليمية للمؤسسة لصالح هذا الجيل والأجيال القادمة.

• الاستفادة من مصادر الإيرادات الأخرى

الشكل رقم (١٤): دور الأوقاف في خدمة المؤسسات التعليمية



مع التغيرات المتسارعة في الوضع الاقتصادي في السنوات الأخيرة، ازدادت الأعباء المالية على المؤسسات بشكل كبير؛ بسبب زيادة إنفاقها على المساعدات الطلابية. وقد مكنت الأوقاف المؤسسات من الاستجابة بشكل أكبر لتغير الوضع الاقتصادي للسكان والأسر، وتأثرهم سلباً بالتغيرات الاقتصادية.

كما أنّ المؤسسات التعليمية التي لديها أوقاف كثيرة، تمتلك القدرة على توفير ما يكفي من المساعدات المالية لتمكين المقبولين من استكمال تعليمهم الجامعي. ويسمح الوقف أيضاً للمؤسسة التعليمية توفير مستوى أعلى من الجودة أو الخدمة بسعر أقل مما كان ممكناً. وقد كان لهذا الأمر أهمية خاصة في السنوات الأخيرة، ولاسيما للمؤسسات التي كانت تدعمها الحكومة، ثم شهدت انخفاضاً كبيراً في هذا الدعم.

وبدون عائدات الأوقاف والهبات أو الهدايا الخاصة الأخرى، كان يترتب على تلك المؤسسات التعليمية أن تتخطى برامجها، أو أن تفرض رسوماً دراسية أعلى على الطلبة؛ من أجل الحصول على تمويل إضافي يتيح لها القدرة على تقديم برامجها بالأسعار المناسبة.

• تشجيع الابتكار والمرونة

تتيح عائدات الوقف لأعضاء هيئة التدريس والطلبة إجراء بحوث ابتكارية، واستكشاف مجالات أكاديمية، وتطبيق تقنيات جديدة، إضافة إلى تطوير أساليب تدريس حديثة، حتى وإن لم يكن التمويل متاحاً بسهولة من مصادر أخرى بما في ذلك الرسوم الدراسية والهدايا والمنح. وقد هيأت العائدات الوقفية على ابتكار برامج جديدة، واكتشافات مهمة في العلوم والطب والتعليم وغيرها من المجالات.

• السماح بأفق زمني أطول

يمكن للمؤسسات الوقفية أن تضع تخطيطاً استراتيجياً باستخدام تدفقات الأرباح الثابتة التي توفرها عائدات الوقف على المدى الطويل لتعزيز جودة برامجها وتقويتها؛ إذ تساعد هذه العائدات الأجيال القادمة من الطلبة في الحصول على تعليم ذي جودة أعلى، كما تتيح لهذه المؤسسات تقديم إسهامات أكبر لخدمة المجتمع.

ومن ناحية أخرى تعتمد معظم مجالس إدارة مؤسسات التعليم العالي على سياسات إنفاق الوقف، المصممة للحفاظ على مسار إنفاق سلس، يعمل على ضمان مبدأ الإنصاف، وحصول الأجيال القادمة من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على المستوى نفسه من الدعم الذي تقدمه مؤسسة ما على النحو الذي يتمتع به الجيل الحالي. وتهدف سياسات الإنفاق الأنموذجية إلى تكوين عوائد استثمارات قوية، تساعد قواعد الإنفاق على ضمان استمرار أي زيادة في الإنفاق في المستقبل على أساس القيمة المتعددة السنوات للوقف الذي يعزز التمويل الدائم مع مرور الوقت؛ لضمان الجودة الأكاديمية، واستمرار الدعم للطلبة.

ويعتمد الكثيرون قواعد الإنفاق الرسمية التي تسعى إلى:

- ضمان تدفق متزايد من إيرادات الوقف لدعم نفقات كل عام.
- ضمان إعادة استثمار كافي، بحيث يتم الحفاظ على قيمة الوقف بالمقارنة مع ارتفاع التكاليف على مر الزمن.
- إتاحة فرصة أكبر للقدرة على التنبؤ في الميزانية عن طريق تيسير تقلبات الإيرادات على أساس سنوي. ولتحقيق هذا الهدف قد تدعو المؤسسة إلى إنفاق جزء بسيط من نسبة الأرباح خلال الفترات المواتية بحيث يمكن إنفاق أجزاء أكبر إلى حد ما خلال مدى زمني أقل.

وتعدُّ قواعد الإنفاق ضوابط، مهمة تسعى المؤسسات التعليمية الوقفية من خلالها إلى تقديم أقصى قدر من الخدمات التعليمية في الحاضر كماً ونوعاً، مع السعي الحثيث للحفاظ على قدرتها على دعم الخدمات التعليمية ذات الجودة العالية في المستقبل.

والجدير بالذكر أن هناك سبع قضايا رئيسية تواجه مجالس الأمناء في مؤسسة التعليم العالي والإداريين في مجال إدارة الاستثمارات الوقفية؛ إذ يجب عليهم معالجة هذه القضايا ليتمكنوا من إدارة الأوقاف الجامعية بشكل أفضل (معهد كومونفوند، ٢٠١٠م)؛ وهي موضحة على النحو الآتي:

١. الأهداف الخاصة بالأوقاف

يمثل تحديد الأهداف الخاصة بالأوقاف الجامعية المسألة الأساسية التي يقررها الأمناء. ورغم أن العديد منهم قد اعتاد على العمل في القطاع الخاص، تظل الجامعة تعمل في مجال غير ربحي يقيّم النجاح وفقاً لتحقيقها لمهامها التعليمية بالتوازي مع ارتفاع العائد المادي. لذلك يجب أن يكون لدى الأمناء فهم دقيق لمهام الجامعة وأهدافها التعليمية والتكنولوجية والاجتماعية.

لذا، فإنَّ اعتماد خطة واضحة تحدد الأهداف الخاصة بالأوقاف من شأنه أن يساعد الأمناء على الفهم الجيد للمهام المؤسسية، وبناءً عليه يتم تحديد المسار الخاص بسياسات الوقف. كما ينبغي لمجلس الإدارة أن يتناول بعض المسائل الرئيسية - الواردة في بيان السياسة الخاص بالوقف - في دعم مهمة المؤسسة والحفاظ على ميزانية مناسبة. إضافة إلى ذلك فإنه من الضروري النظر بشكل دقيق في إعادة استثمار وإنفاق العائدات الاستثمارية، وقيمة الهبات المنفقة التي ينبغي الاحتفاظ بها بشكل دائم عوضاً عن إنفاقها الفوري، ومقدار الإنفاق الوقفي الذي ينبغي تخصيصه للعمليات الجارية أو غيرها من المشاريع، والاستراتيجية العامة للاستثمار وتخصيص الأصول، وتحديد المسؤول عن القرارات الاستثمارية التي يجب أن تفوض إن وجدت إلى استشاريين خارجيين أو مستشارين أو مديريين.

كان العقار يمثل أصلاً وقفياً أساسياً للمؤسسات التعليمية حتى قبيل القرن العشرين، أما في العصر الحديث نجد أن الاستثمارات الوقفية لم تقتصر فقط على العقارات، بل دخلت بشكل كبير إلى الاستثمار في السلع، والموارد الطبيعية، والأسهم الخاصة، والأصول غير السائلة الأخرى. وتتمثل إحدى أهم مسؤوليات الأمناء في الإشراف على إدارة أصول المؤسسة وتخصيصها، ويلتزم الأمناء قانونياً بأن يكونوا حذرين في إدارة استثماراتهم.

وبما أن عالم الاستثمار أصبح أكثر تطوراً في السنوات الأخيرة؛ فقد حظيت الاستثمارات غير التقليدية مثل العقارات التجارية، ورأس المال الاستثماري، والأوراق المالية، وأنواع أخرى من الأموال باهتمام متزايد.

وخلصت دراسة أجراها «معهد كومونفوند» و«الرابطة الوطنية لمسؤولي الأعمال» في الكليات والجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠١٣م، بالرغم من أنَّ المؤسسات المتوسطة قد استثمرت بنسبة (٣, ٩٥٪) من وقفها في الأسهم والسندات والنقد في عام ١٩٩٠م، إلا أنَّ هذه النسبة شهدت انخفاضاً بحلول عام ٢٠١٣م إلى (٤٧٪) و (٢٠٪) في البدائل القابلة للتسويق، و (١٢٪) في الأسهم الخاصة، و (٧٪) في العقارات خارج الحرم الجامعي، و (٥٪) في الموارد الطبيعية (النفط والغاز)، و (٩٪) في الاستثمارات الأخرى.

أما المؤسسات التعليمية وغيرها من المؤسسات الخيرية الأخرى فتولّد معظم استثماراتها وقفها عائداتٍ معفاةً من الضرائب؛ وبسبب هذا الإعفاء يدرك المانحون أن المؤسسات سوف تكون قادرة على استخدام جميع الأرباح لدعم الأغراض التي يرغب المانحون في خدمتها؛ لذا يعدُّ الإعفاء الضريبي من أرباح الوقف طريقة مهمة يسهم بها المجتمع في دعم التعليم العالي.

وتضع كل مؤسسة استراتيجياتها وقواعدها الخاصة لتطوير قدرتها على دعم الإنفاق الجاري والاحتياجات المستقبلية. وتدير بعض المؤسسات أوقافها مع موظفيها، ويعتمد البعض الآخر على أمنائها، والبعض الآخر على العقود مع المديرين الفنيين، بينما يستخدم آخرون مجموعة من المقاربات، في حين تسعى بعض المؤسسات إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الربح على المدى القصير، يركز البعض الآخر على العائد الإجمالي، الذي يُعرف بـ: «الدخل + ارتفاع قيمة رأس المال».

٢. سياسة العائدات

إن مسألة تحديد نسبة الإنفاق السنوي من العائدات المحققة من الوقف تثير تساؤلات مهمة، ومن بينها تحديد نسبة إسهامات عائدات الوقف في موازنة الجامعة بالتوازي مع الحفاظ على استدامة الوقف، كذلك يلزم معرفة المقدار الذي تحتاجه الجامعة لدعم مهامها، ومقدار الهبات والعطايا الممنوحة. يضاف إلى ذلك الحد من عمليات السحب المفرط التي تؤثر في إمكانية تحقيق عائدات مستقبلية أكبر. وفي المقابل فإن سياسة التحفظ في الإنفاق تحد من إمكانية تحقيق أهداف المؤسسة لاسيما في الجانب التعليمي.

من هنا ينبغي على الأمناء أن يقوموا بمعالجة هذه القضايا بطرق مختلفة من بينها: الإنفاق المتوازن بين الدخل والطلب وفق متوسط قيمة الأصول الحالية في مدة تقع بين (٣-٥) سنوات، أو الإنفاق على أساس معالجة التضخم مقارنة بنفقات السنة المنصرمة، أو النظر في مجموعة من الطرق الأخرى التي تجمع بين متغيرات متعددة (سبيتز، ١٩٩٩م).

وبغض النظر عن كيفية اتخاذ القرار بشأن سياسة الدفع النهائي؛ فإنّ الأمناء هم من يقررون كيفية تحقيق التوازن بين العائدات الحالية والمدخرات من أجل النمو المستقبلي (معهد كومنفوند، ٢٠٠١م).

٣. تخصيص الأصول

من القضايا المهمة أيضاً هي كيفية تخصيص أصول الوقف المستثمرة (معهد كومنفوند، ٢٠٠١م)؛ إذ تشمل أصول الوقف: الاستثمارات التقليدية، والأرصدة والسندات، والأوراق النقدية، إلا أنّ الأوقاف الجامعية أصبحت تستثمر في الاستثمارات البديلة مثل: العقود الآجلة، والأوراق المالية الأجنبية، والعقارات، والاستثمارات الخاصة، وصناديق التحوط، ورأس المال الاستثماري، والموارد الطبيعية وغيرها (لابوفسكي، ٢٠٠٧م). ولغرض تقليل المخاطر وزيادة العائدات؛ تعتمد الاستثمارات الوقفية على تنوع أنماط الأصول (معهد كومنفوند، ٢٠٠١م).

ولا يمكن التقليل من أهمية توزيع الأصول في الاستثمارات الحديثة؛ إذ إن أكثر من (٩٠٪) من تباين عائدات الوقف تعود إلى توزيع الأصول، وأما النسبة المتبقية (١٠٪) أو أقل فقد تنسب إلى اختيار المديرين (برينسون، وهود، وبيبور، ١٩٨٦م)، ويعتمد توزيع الأصول اعتماداً كلياً على فهم الأمناء لأهداف الوقف، والسلوك المتوقع في السوق، والإقبال على المخاطر التي تقاس عادة بالتقلبات (ماتلوف وتشايلو، ٢٠١٣م).

٤. إدارة المخاطر

غالباً ما يكون الاستثمار محفوفاً بالمخاطر، وهذا يعني إمكانية خسارة الدخل أو الأصل، وتعذر تحقيق الأهداف التي حددتها سياسة الاستثمار التي وضعها الأمناء، أو تحقيق الهدف الاستثماري، أو عدم كسب دخل كافي، ولكن لا تزال هناك أنواع أخرى من المخاطر، من بينها: إمكانية حدوث إخفاقات فيما يخص العمليات، وحماية حسابات الأصول، والقضايا القانونية أو التنظيمية، والغش وسوء المعاملة، إضافة إلى ذلك يعاني الأمناء أو المسؤولون الإداريون من مخاطر التوقعات غير الواقعية، خصوصاً عند أداء سوق الأسهم بشكل جيد. ورغم وجود تلك التحديات إلا أن وعي الأمناء والمديرين وخبرتهم تمثل الخطوة الأولى الأساسية للتصدي لهذه المخاطر.

٥. اختيار المديرين

يبدل العديد من الأمناء قدراً كبيراً من الوقت والجهد لاتخاذ القرار فيما يخص اختيار المتخصصين الاستثماريين، الذين سيتولون إدارة العمليات اليومية للمحفظة الاستثمارية (سبيتز، ١٩٩٩م)، وتنطوي الممارسة الشائعة اليوم على تقسيم إدارة الاستثمار بين العديد من المتخصصين ومن ذوي الخبرة في إدارة أنواع محددة من الأصول (معهد كومنفوند، ٢٠٠١م).

وهناك عدة اعتبارات مهمة لاختيار المدير الاستثماري، وتشمل على وجه الخصوص الآتي:

- نوع الأصول: مثل الأوراق المالية، والسندات، والسيولة النقدية.
- أسلوب الاستثمار المحدد: مثل النمو، والقيمة، ورأس المال الكبير، ورأس المال الصغير، وما إلى ذلك.
- مؤهلات المدير وسجل إنجازاته.

لذلك يجب على الأمناء عند اختيارهم للمدير الاستثماري الأخذ في الاعتبار أن الأداء السابق لا يضمن بالضرورة تحقيق العائدات المستقبلية (سبيتز، ١٩٩٩م)، ورغم ذلك يجب عليهم النظر في إسهام أداء المدير على المدى الطويل في تحقيق عائدات أفضل من معايير السوق.

ومن الاعتبارات الأخرى المهمة تحديد ما إذا كانت إدارة الاستثمارات نشطة مع قيام المديرين بالتداول بشكل جيد ومنتظم أو بشكل سلبي عن طريق الاستثمار في صناديق المؤشرات (سبيتز، ١٩٩٩م)، كما يجب على الأمناء إدراك أن إدارة الاستثمار تشتمل على تكاليف قد تقلل من العائدات الكلية (معهد كومنفوند، ٢٠٠١م). وينبغي في هذا الصدد للمديرين رفع التقارير عن أداء المحفظة بصورة منتظمة، كما يتعين على الأمناء مراقبة هذا الأداء بشكل مستمر.

٦. التكاليف

وفقاً للقول المأثور: «لكسب المال يجب إنفاقه» يقتضي إيجاد تكاليف مصاحبة لعملية تحقيق العائدات من الاستثمارات، ويتمثل السر في ذلك في تخفيض هذه التكاليف مع الزيادة في العائدات، ويتطلب ذلك التزاماً مدروساً بإدارة التكاليف وإبقائها في أدنى مستوى ممكن (معهد كومنفوند، ٢٠٠١م). ومن شأن النظر الدؤوب في البدائل والتفاوض مع مديري الاستثمار على رسوم الإدارة أن يخفض من التكاليف.

كما تمثل الإدارة الحصيفة للمديرين الطريقة الفضلى لتخفيض التكاليف، إلى جانب تجنب المعاملات غير الضرورية أو «الوسطاء»، ويوصى الأمناء بالبحث دائماً عن إمكانية الحصول على النتائج نفسها وبتكلفة أقل.

٧. المسؤوليات

بما أن المهمة الرئيسة للأمناء تتمثل في وضع السياسة العامة لإدارة الأوقاف الجامعية وإستثمارها، فإنه بإمكانهم أن يعملوا على تحديد المسؤوليات لجميع الأطراف الفاعلين في عملية الاستثمار (كومنفوند، ٢٠٠١م)، وليس من شأن إنشاء لجنة استثمارية أن يُغفى جميع أعضاء مجلس الإدارة من مسؤولياتهم فيما يخص إدارة الوقف؛ للحفاظ على قيمته، وتحقيق الدخل للمستفيدين في المستقبل. ويتولى المجلس إسناد المهام والمسؤوليات إلى الأمناء والإداريين والاستشاريين وتدوين جميع التفاصيل في مذكرة خطية بشكل دوري، ويتم تعميمها على جميع المشاركين الرئيسيين؛ بغية تجنب سوء الفهم، وتوفير الاستمرارية، ومن شأن هذه المذكرة الخطية أن تعزز أيضاً عملية المساءلة (معهد كومنفوند، ٢٠٠١م).

وخلاصة القول أنّ أفضل الممارسات المتعلقة بالأوقاف الجامعية تشمل عدة عناصر؛ إذ يقوم أعضاء مجلس الأمناء من ذوي الكفاءة بالنظر في أهداف الأوقاف ومراعاتها، وتحديد سياسة توزيع العائدات السنوية وتخصيص الأصول، كما يتولى هذا المجلس أو لجان الاستثمار تحديد معايير اختيار المديرين الاستثماريين، وتوظيفهم إلى جانب إدارة المخاطر من خلال طرح الأسئلة الصعبة، والنظر في البدائل، والتحكم في التكاليف؛ لتحقيق أقصى عائدات الاستثمار، وتحديد المهام والمسؤوليات خطياً.

الخلاصة العامة

كان ولا يزال للوقف في شريعة الإسلام أحكامه المعروفة وآثاره الملموسة، ودوره البارز، وهو الرافد المعين لأعمال الخير والبر والإحسان، على مر العصور والأزمان.

ولقد أسهمت الأموال الوقفية منذ العصور الأولى للإسلام في تنمية التعليم والمؤسسات التعليمية سواء في داخل المساجد أو في المدارس المستقلة؛ إذ رعت الأموال الوقفية العملية التربوية في مراحلها ومستوياتها وأنواعها المختلفة، من الطفولة حتى المراحل الدراسية العليا المتخصصة. كما كان للأوقاف دورها الحيوي في نشر العلم وتعليمه، ورعاية العلماء والطلبة، وإعانتهم على طلب العلم، ونسخ الكتب وصرف المرتبات لهم، إضافة إلى توفير السكن والإعاشة لأجل التفرغ للعلم والتعليم.

ويمكن القول بأن الوقف يعد نظاماً اقتصادياً أنموذجياً يوفر الاستقرار المالي للمؤسسات التعليمية، حيث إنّ معظم المشروعات التي تنشأ بدعم الأوقاف تستمر في أداء رسالتها واستدامتها.

ومن هنا فإن إحياء شعيرة الوقف على التعليم، وتذليل السبل والإجراءات التنظيمية، وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال، وتفعيل دور القطاع الخاص في رعاية الأوقاف على التعليم، مطلب مهم وضرورة تملّيتها متطلبات المرحلة الراهنة، وبما يسهم في فتح آفاق مستقبلية أرحب.

و تأسيساً على ما تم التطرق إليه في الفصول السابقة من هذا الكتاب حول بعض الجوانب المتعلقة بالوقف التعليمي في سياقاته التاريخية وقضاياه المعاصرة، من ناحية، ودوره الحيوي في دعم الحركة التعليمية من ناحية أخرى، وعلى ما قدمته التجارب الدولية للوقف التعليمي من خبرات؛ فإنه يمكن للمؤسسات التعليمية في السلطنة الاستئناس بها في إقامة مؤسسات وقفية تخدم العملية التعليمية، إضافة إلى الاستفادة من تلك التجارب في تنظيم الجوانب الإدارية للوقف التعليمي، وتطوير آليات تنمية استثماراته، إلى جانب الاهتمام بتطوير الحملات الإعلامية والترويجية التي من شأنها أن تُحي ثقافة الوقف التعليمي ونشرها في المجتمع؛ بهدف تشجيعه للقيام بدوره في دعم التعليم وتمويله.

وبنظرة عامة لما تقدم في الكتاب، يمكن استخلاص الآتي:

١ بعد الوقف أول نظام مدني في تاريخ الإنسانية؛ إذ شكّل مصدراً للتمويل في رعاية الجوانب التعليمية والبحثية في المجتمع الإسلامي، كما أن أول جامعة نشأت في تاريخ العالم العربي والإسلامي تأسست على الأوقاف التي أنشأها المجتمع، وهي جامعة القرويين التي أنشئت في عام ٢٥٤هـ / ٨٥٩م.

٢ تُمثّل مؤسسة الأوقاف مورداً مهماً من موارد التعليم في سلطنة عُمان قديماً وأكثرها دخلاً، وإليها يرجع الفضل في بقاء وانتظام التعليم واستمراره قروناً طويلة، إذ وجدت في مختلف المدن والقرى العُمانية أوقافاً للمدارس والمعلمين والطلاب.

٣ تجسد الأوقاف التعليمية الشراكة المجتمعية في تحمل شؤون إدارة التعليم، فضلاً عن كونها مصدراً إضافياً للتمويل في المؤسسات التعليمية.

٤ تعتمد الأوقاف الجامعية في مواردها على عدة مصادر مجتمعية، غير أنها تدار من قبل جهاز مستقل في إجراءاته، ويقع تحت سلطة الجامعة، وتحدد الجامعة أبواب إنفاقها من الأوقاف غير المقيدة تبعاً لحاجاتها، أما في الأوقاف المقيدة فتلتزم الجامعة بشروط الواقف.

٥ يمكن استثمار أموال الوقف بما يزيد من حجمها، ويؤدي إلى تعظيم الفائدة منها؛ فقد تبين أنّ جامعة هارفورد (Harvard University) -على سبيل المثال- تستخدم ما يقارب نسبة (٥٪) فقط من عوائد وقفياتها في الإنفاق على التشغيل (النفقات الجارية).

٦ تكمن المحصلة النهائية للأوقاف التعليمية (الجامعية) في مرتكزين يتعلقان تحديداً بالمنتج البشري والمنتج المعرفي للتعليم العالي؛ إذ إنّ معظم أوجه الدعم عن طريق الأوقاف يتجه نحو تقديم المنح الدراسية للطلبة، ونحو خدمة العملية التعليمية مثل: رواتب الهيئة التعليمية، والمرافق، والتجهيزات، والمكتبات، وفتح الكليات، والمراكز البحثية، والمعاهد العلمية، وغيرها.

٧ يؤدي تمويل الوقف للتعليم العالي إلى دعم استقلالية المؤسسة التعليمية الإدارية والمالية، الأمر الذي يحقق الجودة، ورفع مستوى التعليم بها.

٨ إمكانية الاستفادة من نماذج الأوقاف الجامعية في كل من: (الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، والجمهورية التركية، ومملكة ماليزيا الاتحادية والمملكة العربية السعودية)، وأهدافها وآلية الاستثمار فيها في مؤسسات التعليم العالي في السلطنة، وتنوع مصادر تمويلها واستدامتها من ناحية، وتعزيز جودتها من ناحية أخرى.

٩ اعتبرت التجارب الناجحة داعماً للوقف التعليمي على الوعي المجتمعي بأهمية الوقف؛ إذ كان المجتمع داعماً من خلال الهيئات التبرعات، كما عملت على تطوير أساليب حديثة ومرنة في إدارة الأموال الوقفية وثمارها بالاعتماد على ذوي الخبرة الاقتصادية، والاستفادة من آرائهم.

١٠ تلعب الحكومات أدواراً حاضرة في عدة أشكال، من أبرزها الآتي:

- المشاركة الجزئية المشروطة في تمويل الجامعات غير الحكومية، وهو دور تحفيزي.
- المشاركة الأساسية في تمويل الجامعات الحكومية ودعم أوقافها، وهو دور تمويلي.
- وضع التشريعات الرامية إلى تنظيم عمل مؤسسات التعليم العالي الأهلية ومراقبة أدائها، وهو دور إشرافي وتنظيمي.

أولاً: المصادر والمراجع العربية

١. ابن بطوطة، محمد بن عبد الله بن محمد اللواتي (ت: ٧٩٩هـ/١٣٧٧م). رحلة ابن بطوطة (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار)، تحقيق: الشيخ محمد عبد المنعم العريان، ط١، دار إحياء العلوم، بيروت: ١٩٨٧م.
٢. ابن جبير، محمد بن أحمد. رحلة ابن جبير، د ط، دار صادر، بيروت: ١٩٨٠م.
٣. ابن الخطيب محمد بن عبدالله بن سعيد. الإحاطة في أخبار غرناطة، محمد عبد الله عنان، ط٢، مكتبة الخانجي، مصر: ١٣٩٣هـ.
٤. ابن شهاب، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة (ت: ١٠٠٤هـ/١٥٩٦م) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي، الطبعة الأخيرة، دار الفكر، بيروت: ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٥. ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي (ت: ٦٢٠هـ/١٢٢٣م) المغني، تحقيق: د. عبد الله بن عبد الحسن التركي ود. عبد الفتاح محمد الحلو، ط٤، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية: ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
٦. ابن ممداد، عبدالله بن ممداد (٩١٧هـ/٥١١م). سيرة العلامة المحقق عبدالله بن ممداد، د ط، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان: ١٩٨٤م.
٧. ابن منظور، محمد بن مكرم (ت: ٧١١هـ/١٣١١م). لسان العرب، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
٨. الأرنؤوط، محمد موفق. بعض التطبيقات المعاصرة للوقف في الجامعات، جامعة اليرموك أنموذجاً، مجلة أوقاف العدد ٧، السنة الرابعة: ٢٠٠٤م
٩. أوقاف جامعة الملك سعود، التقرير التاسع عشر عن مشروع أبراج الجامعة، يوليو ٢٠١٦م.
١٠. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت: ٢٥٦هـ/٨٧٠م) صحيح البخاري، ط١، دار صادر، بيروت: ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
١١. البديري، محمد بن مسعود. نسخة منقولة عن نسخة البديري لأوقاف مساجد عقر نزوى، مخطوط، مكتبة الباحث محمد السيفي، بدون رقم.
١٢. البطائني، سيف بن حمود. إتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عُمان، ٣ أجزاء، ط٣، مكتبة السيد محمد بن أحمد البوسعيدي، السيب: ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
١٣. البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي (ت: ٤٦٣هـ/١٠٧٢م). تاريخ بغداد، د ط، دار الكتب العلمية، بيروت: د ت.
١٤. بن حسن، كوثر عصام الأوقاف: نماذج دولية، ورقة مقدمة للملتقى الثاني لتنظيم الأوقاف، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢م.
١٥. البوسعيدي، سالم بن عبدالله بن خلف. مجهول، دار المخطوطات، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عُمان، مخطوط رقم (١٦٨٠).
١٦. البوسعيدي، مهنا بن خلفان (ت: ١٢٥٠هـ/١٨٣٥م) لباب الآثار على المتقدمين والمتأخرين الأختيار، د ط، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان: ١٩٨٤م.
١٧. الجهني، حنان بنت عطية الطوري. دور أوقاف الجامعات السعودية في دعم بناء مجتمع المعرفة من وجهة نظر قيادات الوقف فيها، مجلة العلوم التربوية والنفسية -البحرين، مج ١٧، ع: ٤٤، ٢٠١٦م.
١٨. الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت: ٤٠٠هـ/١٠١٠م) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت: ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
١٩. الحرابي، إبراهيم إسحاق إبراهيم. المناسك وطرق الحج ومعالم الجزيرة، تحقيق حمد الجاسر، دار اليمامة، الرياض: ١٣٨٩هـ.
٢٠. الحموي، ياقوت بن عبدالله (ت: ٦٢٦هـ/١٢٢٨م) معجم البلدان، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ١٩٩٧م.
٢١. الخروصي، جاعد بن خميس (١٣هـ/١٩م). أحكام المساجد والمدارس، دار المخطوطات، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عُمان: مخطوط رقم (٢٧٠).
٢٢. الخصاف، أبو بكر أحمد بن عمرو الشيباني (٢٦١هـ/٨٧٥م) أحكام الأوقاف، ط١، مطبعة ديوان عموم الأوقاف المصرية، القاهرة: ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م.
٢٣. الخولي، جمال إبراهيم. الاستبدال واغتصاب الأوقاف، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية: ٢٠٠١م.
٢٤. الخويطر، خالد بن سليمان. الوقف ودوره في التعليم والثقافة في المملكة العربية السعودية خلال مائة عام، ط٢، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت: ٢٠١١م.
٢٥. الديوه جي، سعيد أحمد. التربية والتعليم في الإسلام، د ط، مطابع جامعة الموصل، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م
٢٦. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد. سير أعلام النبلاء، تحقيق: بشار عؤاد ومحيي هلال، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٩٨٥م .
٢٧. الراشد، نوال. نجاح الوقفيات العالمية. وتعتبر وقفيات جامعة الملك سعود، صحيفة الرياض بوست، ٢٩/ ١١/ ٢٠١٧، <http://riyadhpost.live/11626>
٢٨. الرجي، خالد بن محمد، الوقف في نزوى وأثره في الحياة الثقافية والاجتماعية خلال الفترة (٤هـ - ١٢هـ / ١٠ - ١٨م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس: ٢٠١٦م.
٢٩. الريكي، حسن بن جمال بن أحمد: لمع الشهاب في تاريخ محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: د.عبدالله بن صالح العثيمين، داره الملك عبدالعزيز، الرياض، ٢٠٠٥م.
٣٠. الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني (ت: ١٢٠٥هـ/١٧٩٠م) تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق علي شبري، ١٠ أجزاء، د ط، دار الفكر، بيروت: ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٣١. ساعاتي، يحيى محمود. الوقف وبنية المكتبة العربية، ط٢، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض: ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
٣٢. سبيتز: ١٩٩٩م.
٣٣. سليمان، أحمد علي. دور الأوقاف في نهضة تركيا الحديثة. الجامعات الوقفية أنموذجاً، مجلة أوقاف، العدد ٢٤، مايو: ٢٠١٣م.
٣٤. السيجاني، أبو بكر أحمد بن خليل (ق: ١٦هـ/١٦م). الإيجاز، دار المخطوطات، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عُمان: مخطوط رقم (٢٤٣٠).

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Adam akademi, A study on sources of waqf funds for higher education in selected countries, Retrieved (6-1-2016), <https://pdfs.semanticscholar.org/196a/c618e240a2a9ad33c7af227b3fdbfe27a850.pdf>
2. American Council On Education (2014): understanding college and university endowment, Washington, DC, USA
3. Fahmi S Omar, Development Director at Universiti Islam Malaysia, Waqf and Endowment for Higher Education. Retrieved (10-26-2016).<https://www.slideshare.net/fahmiuim/waqf-and-endowment-for-higher-education-the-malaysian-case>
4. Little, WILLIAM, H. W. Fowler and Jessie Coulson. The Shorter Oxford English Dictionary. 3rd ED, Cambridge University press, 1973, p316 , p 656 .
5. Michael W. Azlen & Ilan Zermati, 2017. Investing like Harvard and Yale Endowment Fund.
6. Sarah Lynch, Turkey's Foundation Universities, retrieved (13-1-2015), <https://www.al-fanarmedia.org/2015/01/turkeys-foundation-universities-model-region>
7. Shaya'a OTHMAN, Managing waqf for Educational Development, Online Retrieved (8-2-2016),<https://www.slideshare.net/OTTOMAN/managing-waqf-for-educationaldevelopment-turkey-and-malaysia-the-best-proposed-model>
8. The Shorter Oxford English Dictionary. 3rd ED, Cambridge
9. Wan Kamal Mujani, Mohd Syakir Mohd Taib, Mohamad Khairul Izwan Rifin, Waqf Higher Education in Malaysia, retrieved 2016, <https://www.atlantis-press.com/proceedings/iceemt-16/25860067>

٣٥. السيفي، محمد بن عبد الله. النمير، د ط، د ن، دت.
٣٦. الطائي، عبدالله بن محمد: تاريخ عُمان السياسي، ط١، دار الريعان، الكويت، ٢٠٠٨م
٣٧. عابدين، محمود عباس. الوقف وأهميته في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية وسبل نشر ثقافة هذا المفهوم. المؤتمر السادس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، القاهرة: ٢٠١٧م.
٣٨. عبد الله، طارق. هارفارد وأخواتها: دلالات الوقف التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة أوقاف، العدد ٢٠، مايو: ٢٠١١م.
٣٩. عبد الباقي، إبراهيم محمود عبداللطيف. الوقف ودوره في التنمية العلمية والثقافية والفكرية، نموذج الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٢٦: ٢٠٠٣م.
٤٠. عبدالسلام، مصطفى محمود. قضايا اقتصادية معاصرة، ط١، مؤسسة الوراق، الأردن: ٢٠١١م.
٤١. العدوي، خميس بن راشد. الوقف العلمي في بهلا ماضيه وحاضره، ط١، جامعة نزوى، سلطنة عُمان: ٢٠١٦م.
٤٢. عيسى، أحمد عيسى بك. تاريخ البيمارستانات، ط١، دار الرائد العربي: ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
٤٣. القضاة، منذر عبد الكريم. أحكام الوقف، دراسة قانونية فقهية مقارنة بين الشريعة والقانون، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن: ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
٤٤. كرد علي، محمد بن عبدالرازق. خطط الشام، ط٣، مكتبة النووي، دمشق: ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٤٥. لوريمر، جي جي. دليل الخليج العربي، ط١، الدار العربية للموسوعات، لبنان: ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م
٤٦. المزي، جلال الدين أبي الحجاج يوسف. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار معروف، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٩٨٨م.
٤٧. معروف، ناجي، نشأة المدارس المستقلة في الإسلام، مطبعة الأزهر، بغداد: ١٩٦٦م
٤٨. معهد كومنفوند: ٢٠١، مبادئ إدارة الوقف: القضايا الرئيسية السبعة التي تواجه الأمناء والموظفين الماليين.
٤٩. المقرئ، أحمد بن محمد (ت: ١٠٤١هـ/١٦٣٢م) نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، د ط، دار صادر، بيروت: ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
٥٠. المقرئ، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر. المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، تحقيق أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان، لندن: ٢٠٠٤م.
٥١. منصور، هاني سليم. الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية، ط١، دار البشائر الإسلامية، بيروت: ٢٠٠٩م.
٥٢. نسخة فلح الملكي، ضمن الجزء الثاني من بيان الشرع، مخطوطة رقم ٤٦٢، دار المخطوطات، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عُمان.
٥٣. النووي، يحيى بن شرف (ت: ٦٧٦هـ/١٢٧٧م) المنهاج في شرح صحيح مسلم، د ط، بيت الأفكار الدولية، الأردن: د ت.
٥٤. وزارة التعليم العالي السعودية (٢٠١٢م)، دليل مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية (الجامعات والكليات الحكومية والأهلية)، إدارة المعلومات، الرياض، المملكة العربية السعودية <http://www.mohe.gov.sa> (فبراير، ٢٠١٣م).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رقم الإيداع
2019/908

ISBN 978-99969-3-324-C



9 789996 933240 >

educouncil.gov.om